

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

قصور متطلبات بناء الدولة في إفريقيا و انعكاساتها على الأمن و الاستقرار فيها

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:

فرحاتي عمر

إعداد الطالب:

مدوني علي

أعضاء لجنة المناقشة

<u>الاسم و اللقب</u>	<u>الرتبة</u>	<u>الجامعة</u>	<u>الصفة</u>
أ.د برفوق محند	أستاذ التعليم العالي	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية-الجزائر	رئيسا
أ.د فرحاتي عمر	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	مشرفا و مقررا
أ.د لعجال محمد لمين	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	مناقشا
د بن صغير عبد العظيم	أستاذ محاضر أ	جامعة بسكرة	مناقشا
د شرقي محمود	أستاذ محاضر أ	جامعة البليدة	مناقشا
د مكي دراجي	أستاذ محاضر أ	جامعة الوادي	مناقشا

السنة الجامعية

2014/2013

شكر و عرفان

الحمد لله الذي وفقني لإتمام هذا العمل المتواضع الذي أتمنى أن يكون لبنة في صرح العلم، ثم أتقدم بالشكر الجزيل وكل العبارات التقدير و الامتنان إلى المشرف الأستاذ الدكتور عمر فرحاتي على صبره و سعة صدره ونصائحه و توجيهاته التي ما فتئ يقدمها لي طيلة انجازي للأطروحة، والشكر موصول أيضا إلى كل أساتذة العلوم السياسية سواء بجامعة بسكرة أو بجامعة الجزائر دون استثناء.

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى والداي أطال الله في عمرهما،

و إلى زوجتي الكريمة،

و إلى أولادي الأعزاء،

و إلى كل الزملاء و رفقاء الدرب،

الذين تسنى لي معرفتهم طيلة مشواري المهني.

علي مـدوني

مقدمة

يرى ابن خلدون أن الإنسان اجتماعي بطبعه، وبالتالي فهو بحاجة إلى الاجتماع والتعاون مع أقرانه حتى يتحقق له الاستقرار والاستمرار في الحياة، ويقترن مفهوم الحياة بمدى تحقيق وإشباع حاجتين أساسيتين لا يستطيع الإنسان العادي بمفرده تحقيقهما، وهما حاجته إلى الغذاء وحاجته إلى الأمن، ولكي تتحقق هاتين الحاجتين لابد من وجود سلطة منظمة أو آلية فعالة تتولى مهمة السهر على توفيرهما لكل أفراد المجتمع بلا استثناء، دون تمييز على أساس اللون أو العرق أو الدين... الخ.

انتقل الإنسان على مر التاريخ من الحياة البدائية التي تسود فيها شريعة الغاب وحيث يأكل فيها القوي الضعيف، إلى العيش المنظم في ظل سلطة عامة تملك السيادة، وتفرض احترام القانون، وتقيم العدل وتتولى حفظ الأمن والاستقرار ومنع الفوضى وانتشار الفساد. وعبر هذا المسار عرفت المجتمعات الإنسانية العديد من أشكال التنظيم الاجتماعي والسياسي التي تتولى مهمة تحقيق الأهداف والغايات سابقة الذكر، حتى استقر المقام على ما أصبح يعرف في العصر الحديث باسم "الدولة" وتعود فكرة هذه الأخيرة إلى تشكل كيانات سياسية مختلفة تطورت مع مرور الزمن، وهذا ما عرف بنظرية العقد الاجتماعي، بموجبه يتنازل المحكومين عن بعض أو كل سلطاتهم أو حرياتهم للحاكم مقابل ضمان هذا الأخير لأمنهم و حرياتهم وحقوقهم.

تطورت وظائف الدولة وانتقلت من مفهوم الدولة الحارسة الحافظة للأمن والاستقرار والمحقة للعدالة إلى مفهوم الدولة الخادمة التي تسدي خدمات عديدة في المجال الصحي والتعليمي والاقتصادي والاجتماعي. فمثلما تطورت وظائف الدولة، تطور كذلك مفهوم الأمن الذي لم يعد محصوراً في زاوية أمن الدولة فقط وإنما تجاوزها إلى أبعد من ذلك وأصبح هناك ترابطاً كبيراً ووثيقاً بين العملية التنموية والأمن ورفاهية الإنسان وبقائه.

هذا التطور الجديد في مفهوم الأمن جعله محل اهتمام الدارسين والمنظرين والممارسين وأصحاب القرار جميعاً، ومَرَدُّ ذلك إلى انعكاساته المختلفة سلباً أو إيجاباً على حياة الناس والمجتمعات، والأمم والنظام الدولي، وذلك في شؤونهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية، ومن ثم تعتبر المشاريع التنموية بالمنظار الواسع لمفهوم الأمن أحد المداخل الأساسية لإنجاز متطلبات بناء الدولة.

إذا كان الأمن عنصراً مهماً في تحقيق العملية التنموية، فإنه من جهة أخرى، يعد ركناً أساسياً من أركان بناء الدولة الحديثة التي سعت البلدان المستقلة إلى تحقيقه ومازالت تعمل من أجل ذلك. ذلك أن تحقيق هذا الهدف عالي القيمة يحمل معه نتائجاً إيجابية على تنمية الاستقرار الاجتماعي والسياسي على المستوى الداخلي للدولة أو على المستوى الإقليمي والدولي.

إذا كانت عملية بناء الدولة من مستلزمات تحقيق التنمية والأمن والاستقرار الجديد، ذلك أن مفهوم بناء الدولة يعني إنشاء مؤسسات حكومية جديدة وتقوية الموجودة منها على أسس دستورية وقانونية مستقرة تتميز بالفاعلية و الرشادة الحكيمة في أداء عملها، وتؤسس لبناء ثقة سياسية بين الحكام والمحكومين ونظام حكم شرعي وتداول سلمي على السلطة نتيجة انتخابات شفافة ونزيهة، مع العمل على إيجاد أبنية اقتصادية فاعلة تحكمها ضوابط، ووجود أبنية اجتماعية مستقرة يحكمها التفاعل، والتراضي والتعايش بين مختلف مكونات المجتمع وفتح الفرص للجميع بناء على الجدارة والكفاءة وتوفير نظام للرعاية الاجتماعية يلبي الاحتياجات الأساسية للمواطنين في الصحة والعمل والسكن والتربية والتعليم، وبناء مؤسسات عسكرية وأمنية فاعلة ومحترفة ومواكبة للتطورات العلمية والثروات التكنولوجية، ومستجيبة للاحتياجات الأمنية والعسكرية لإقليم كل بلد والدفاع عن ساكنيه وثرواته وفضاءاته، ومواجهة التحديات الإقليمية والدولية والتغيرات المتسارعة والمفاجئة بإستراتيجيات مستقبلية ومخططات استشرافية.

إذا كانت لهذه المهمات انعكاساتها الإيجابية على العملية التنموية الداخلية والاستقرار الاجتماعي والسياسي، فإن انعكاساتها على المستوى الإقليمي والدولي لا يقل عن ذلك، لأن البلدان التي فشلت في تحقيق أمنها الداخلي أصبحت مصدر الكثير من المشكلات العالمية من الفقر إلى الإيدز والمخدرات إلى الإرهاب، لقد أصبحت تأثيرات ما يطلق عليه اليوم بالأخطار الجديدة محل اهتمام الدارسين وصناع السياسات من صانعي

القرار، حيث تعقد اليوم ندوات ومؤتمرات وتؤسس لذلك منظمات لمواجهة تلك الأخطار، ويعد عجز البلدان عن تحقيق مهمات بناء الدولة مصدرا أساسيا لتلك الأخطار والتهديدات.

لقد وُلد العجز في عملية بناء الدولة الإفريقية وفشلها في كثير من بلدان القارة، صراعات اثنية وانقلابات عسكرية، وفقر وضعف في الأداء الاقتصادي وأمراض مؤذية وبيئات مدمرة، وانعدام الاستقرار الاجتماعي والسياسي، وضعف التنمية وانتشار الفساد بمفهومه الواسع. ودفع تراكم هذه المشاكل سكان العديد من هذه الدول إلى النفاقت والهجرة، وترتب عن ذلك تحديات سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية وعسكرية وبيئية فرضت نفسها على بقية الدول وانعكست سلبا على أمن الدول الإفريقية واستقرارها الاجتماعي والسياسي، لقد تحول قصور عملية بناء الدولة في إفريقيا وفشلها إلى مدخلات سلبية للنظام الإقليمي الإفريقي، ومثلت قيودا وضغوطا على عملية أداء مهماته كالحروب الأهلية والمآسي الإنسانية التي حدثت في بلدان كالصومال وليبيريا ورواندا والكونغو وكذلك في ليبيا، وكان ذلك بالفعل انهيار الدولة فيها أو بسبب انتكاس عملية بناء الدولة.

والمستخلص مما سبق هو وجود ارتباط بين مستوى بناء الدولة في إفريقيا ومستوى الأمن والاستقرار فيها، وعلى الوجه الآخر يمكن القول: إن هناك ارتباطا قويا بين ضعف أداء الدولة وبنائها وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي في القارة الإفريقية.

أ) الأهمية العلمية و العملية لهذه الدراسة:

تحظى هذه الدراسة بأهمية علمية،بالغة لكونها تعالج موضوعا فرض نفسه على الدارسين والمنظرين، واستدعى تسخير تصميم بحثي يجيب عن مواطن الغموض فيه، وسد الفجوة القائمة بين المعرفة الحالية وما يمكن أن تقدمه هذه الدراسة وهو موضوع الدولة وكيفية بنائها والذي يشكل موضوعا محوريا في العلاقات الدولية خصوصا و في علم السياسية عموما.

ومن جهة أخرى، فإن موضوع بناء الدولة وما يشوبه من قصور في الحالة الإفريقية، فرض نفسه ومازال محل اهتمام الممارسين وصناع القرار والسياسيين، لانعكاساته السلبية على الأمن والاستقرار والعملية التنموية في هذه القارة، وما ترتب عن ذلك من موجات هجرة جماعية وصراعات حدودية ومآسي إنسانية تدفع صناع السياسات في بقية البلدان الإفريقية إلى مواجهة تلك الضغوط والتحديات والبحث عن الحلول الإستراتيجية طويلة المدى وعالية المردودية و الفاعلية.

ب) أهداف الدراسة :

نحاول من خلال هذه الدراسة التعرف على المقاربات النظرية لدراسة الدول الإفريقية وإلقاء نظرة تاريخية على الميراث الاستعماري الذي كان له تأثير كبير على تشكيل حدود الدولة في مؤتمر برلين 1884-1885، وكذا مرحلة ما بعد الاستعمار، التي تشكلت فيها الدولة الوطنية في إفريقيا، ثم نستهدف التعرف إلى متطلبات تحقيق الأمن والاستقرار في أفريقيا . كما نهدف من خلال هذه الدراسات إلى فهم والتعرف على أهم انعكاسات قصور متطلبات بناء الدولة في إفريقيا.

ج) مبررات و دوافع اختيار الموضوع:

- الأسباب الموضوعية:

إن فكرة اختيار الموضوع تعود بالأساس إلى:

- أهمية الدولة في تنظيم حياة الأفراد و المجتمعات والرقى بهم.
- دور الدولة في الحفاظ على أمن الفرد باعتباره القلب النابض للدولة .
- معرفة وإدراك كافة التحديات التي تواجه بناء الدولة إفريقيا.
- العمل على إبراز الأسس السليمة لقيام الدولة وفق إستراتيجية جديدة.

- الأسباب الذاتية:

أهم الأسباب الذاتية التي دفعتني إلى اختيار هذا الموضوع هي:

- انتمائي إلى الفضاء الإفريقي جعلني أهتم بقضايا القارة.
- اهتمامي بالدراسات الأمنية دفعني للاهتمام بدراسة الدولة.

(د) الأدبيات السابقة للدراسة:

هناك بعض الدراسات العلمية والأكاديمية التي تناولت هذا الموضوع على شكل مقالات نشرت في الدوريات المتخصصة في العلاقات الدولية مثل الدراسات الآتية:

- المقال المعنون بـ "الدولة الإفريقية ونظرية العلاقات الدولية" والمنشور في مجلة السياسة الدولية من طرف "حسن الحاج علي أحمد" سنة 2005 (العدد 160)، حيث تناولت هذه الدراسة أثر غياب الدولة أو ضعفها وبروز وحدات وأنماط سيطرة وفاعلين جدد مكانها؛ وأثر هذا التحول على نظرية العلاقات الدولية.

- نجد كذلك الدراسة التي قام بها "عبد الرحمن حمدي حسن" تحت عنوان "جزر القمر وأزمة بناء الدولة الوطنية"، حيث تناول مختلف الأزمات التي عاشتها جزر القمر بين سنوات 1975 و 1993 وكذا أسباب فشل النخب السياسية الحاكمة في النهوض بالدولة الوطنية المنشودة نتيجة سياسة الاغتراب التي تبنتها هذه النخب في بناء الدولة الوطنية.

- كما توجد دراسة قام بها الأستاذ "إبراهيم أحمد نصر الدين"، المنشورة سنة 2000، والتي تناول فيها "إشكالية الدولة في إفريقيا"، من خلال التطرق إلى إشكاليات الاقتربات المتعلقة بدراسة الدولة في إفريقيا، و كذلك تناول أهم المراحل التي مرت بها الدولة في إفريقيا، كما تناول تأثير ظاهرة العولمة على الوظائف الأساسية للدولة الإفريقية .

- هناك أيضا دراسة صادرة سنة 2000؛ عن الجمعية الإفريقية للعلوم السياسية على شكل كتاب جماعي يتناول موضوع السياسة و الحكم في إفريقيا؛ قام بتحرير مقدمته المفكر النيجيري اكوديبا نولي " Akwudiba Nnoli"، وقد تم ترجمة هذا الكتاب إلى العربية من قبل المجلس الأعلى للثقافة بالقاهرة، و تم تقديم هذه الترجمة من طرف الأستاذ إبراهيم نصر الدين و الذي يناقش فيه العديد من القضايا المرتبطة بموضوع السياسة والحكم في إفريقيا و من بينها مسألة الدولة في إفريقيا، الحزب الواحد و إيديولوجية الدولة الإفريقية والدين و الطبقة العمالية و السياسة، الفلاحون و السياسة، قضايا التعديل الهيكلي، تأثير العولمة على واقع السياسة و الحكم في إفريقيا، وقد تم تناول هذه القضايا من خلال دراسة العديد من الدول الإفريقية مثل جنوب إفريقيا، السودان، الغابون، أنغولا، غانا، الكونغو الديمقراطية، سيراليون، تونس، نيجيريا والجزائر.

- كما يوجد مؤلف تحت عنوان: " L'Etat en Afrique: La Politique du ventre " والذي كتبه جان فرانسوا بايار " Jean François Bayart " و الصادر سنة 1989 والذي يتناول فيه ظاهرة الفساد التي غرقت فيها العديد من الدول الإفريقية وذلك من خلال تحويل موارد وثروات الدولة إلى جيوب محتكري السلطة السياسية في البلاد.

ز) المشكلة البحثية:

تدور هذه الدراسة حول موضوع العلاقة بين قصور متطلبات بناء الدولة الحديثة، وانعكاساتها على عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي في القارة الإفريقية، ومن هنا نحاول كشف غموض هذه العلاقة وذلك في محاولة لفهم تأثير هذه العلاقة على عملية بناء الدولة في إفريقيا، وهذا يقودنا إلى طرح الإشكالية التالية :

إلى أي مدى أثر العجز عن تحقيق متطلبات بناء الدولة الحديثة في إفريقيا على ظاهرة الأمن والاستقرار فيها؟

وتتدرج ضمن هذه الإشكالية التساؤلات التالية.

- إلى أي مدى ساهم الميراث الاستعماري في عجز تحقيق متطلبات بناء الدولة في إفريقيا؟

- ماهي متطلبات تحقيق الأمن والاستقرار في إفريقيا؟

- ما هي انعكاسات ذلك العجز على الأمن والاستقرار في إفريقيا؟

- ما هي الآليات المتاحة والمنظورة لتحقيق الأمن والاستقرار في إفريقيا؟

(ن) مجالات الدراسة:

- المجال المكاني: الحيز المكاني لهذه الدراسة هو القارة الإفريقية و التي تتكون من أربعة وخمسين دولة (54)، غير أن الدراسة سوف تركّز بالأساس على الدول الإفريقية التي تعاني من مختلف الأزمات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و العسكرية.

- المجال الزمني: أما الحيز الزمني لهذه الدراسة فيرتكز أساسا على مرحلة الدولة الوطنية التي جاءت عقب خروج الاستعمار من إفريقيا إلى غاية (حوالي 52 سنة من استقلالها) .

- المجال الموضوعي: ويحدد بالموضوع الذي يتعلق بقصور متطلبات بناء الدولة في إفريقيا وانعكاساتها على الأمن والاستقرار فيها.

(هـ) الفروض العلمية:

- كلما كان هناك عجز في متطلبات بناء دولة ما، كلما أثر ذلك على أمنها و استقرارها.

- يرتبط تحقيق الأمن والاستقرار في الدول الإفريقية بمدى النجاح في تحقيق متطلبات بناء الدولة.

و) المناهج والاقترابات المستخدمة:

1-المناهج المستخدمة :

من أجل بلوغ أهداف هذه الدراسة استعان الباحث بالمناهج التالية :

- منهج دراسة الحالة: وهو يقوم على دراسة حالة واحدة قائمة، وهذا يتم من خلال جمع معلومات وبيانات تفصيلية عن الظاهرة، حول الوضع الحالي والسابق للظاهرة ومعرفة العوامل التي أثّرت وتؤثر عليها والخبرات الماضية لها. حيث استعملنا هنا نموذج حالة دولة الصومال باعتبارها تمثل أفضل نموذج لقصور بناء الدولة في إفريقيا، لعجز هذه الدولة عن القيام بوظائفها الأساسية، بل وعجزها حتى عن توفير أدنى شروط الأمن والاستقرار فيها.

- المنهج الوصفي: ويعرف هذا المنهج بأنه أسلوب من أساليب التحليل المرتكز على معلومات كافية ودقيقة عن ظاهرة أو موضوع محدد عبر فترة أو فترات زمنية معلومة وذلك من أجل الحصول على نتائج عملية تم تفسيرها بطريقة موضوعية تتسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة، وقد ساعدنا هذا المنهج في عرض واقع الدولة في إفريقيا ووصف كل ما يتعلق بها من خصائص و مراحل وأزمات مرت بها وأثّرت على عملية بنائها.

- المنهج التحليلي: ومؤداه تفتيت الكل إلى أجزاء، وتقويم الأجزاء لاختيار فرضيات معينة والوصول إلى نتائج جديدة. ففي ظل العلوم الإنسانية والاجتماعية ومنها العلوم السياسية يتم فيه تفتيت الكل إلى أجزاء على المستوى الواقعي، وقد استخدمنا هذا المنهج هنا بدراسة وتحليل حالة واحدة من الواقع الإفريقي هي الصومال التي تمثل الجزء من الكل وهي القارة الإفريقية، وهذا لفهم واقع ومتطلبات بناء الدولة في إفريقيا.

- منهج تحليل النظم: هي عملية منهجية لتفكيك و تجزئة نظم سياسية أو دول ما؛ وذلك بهدف البحث عن فهم لأجزاء و مكونات النظام أو الدولة، كيف تعمل هذه المكونات، و أدوارها فيما ينجزه النظام أو الدولة ككل، وقد استعملنا هذا المنهج هنا بتفكيك عناصر الدولة في إفريقيا ودراسة دور كل عنصر في عملية بناء الدولة لفهم هذه العملية، بناء على فهم عناصرها وتفاعلها فيما بينها وتأثيرها المتبادل الذي ينعكس على قضايا الأمن والاستقرار ومتطلبات بناء الدولة في إفريقيا.

ثانيا: الاقتربات والنظريات المستخدمة :

1- اقتراب علاقة الدولة-المجتمع: يعنى هذا الاقتراب بدراسة كل الفواعل الرسمية وغير الرسمية الموجودة داخل الدولة، والتي تتولى مهام ممارسة الضبط الاجتماعي ومن خلالها يمارس الأفراد سلوكياتهم، سواء في الأسرة أو القبيلة أو الأحزاب والنقابات

وحتى حركات التمرد، وقد وظف هذا الاقتراب لفهم العلاقة بين الدولة وباقي الفواعل غير الرسمية، خاصة وأن هذه الأخيرة تتولى ممارسة مهمة الضبط الاجتماعي دون أن تتدخل الدولة لمنعها.

2- نظرية التحديث: وقد ظهرت هذه النظرية في البداية؛ في الميدان الاقتصادي من طرف مفكرين غربيين أبرزهم روستو "Rostow" و كينز "Kinz"، وقد تم تطبيق هذه النظرية على الواقع الإفريقي من جانب مفكرين أمثال أريستيد زولبرغ "Aristide Zolberg" دافيد أبتير "David Apter"، وجوران هيدن "Goran Hyden" وغيرهم. ولقد حظي مفهوم الدولة بأهمية خاصة لدى أنصار نظرية التحديث، ربما لأنهم ينظرون إلى الدولة على أنها الإطار العام الذي من خلاله يستطيع المجتمع النامي أن يحقق تكامله وأن تنصهر أجزائه المتنافرة في بوتقة واحدة، وهي بذلك ترى أن الدولة أداة لحل مشكلات المجتمع.

3- الماركسية الجديدة (التبعية):

حظي مفهوم الدولة بأهمية خاصة لدى الماركسيين الجدد في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات، فإذا كانت نظرية التحديث ترى أن سبب تخلف الدول الإفريقية يعود إلى طبيعة الثقافة التقليدية الجامدة لشعوب هذه الدول وعدم الاحتكاك المكثف بالثقافة الغربية الحديثة، فإن نظرية التبعية ترى على العكس من ذلك؛ حيث أن سبب تخلف الدول

الإفريقية هو هذا الاحتكاك المكثف بالدول الغربية في الماضي الاستعماري والحاضر
الامبريالي، وللخروج من دائرة التخلف، يرى المفكر سمير أمين أن الدول الأفريقية
خصوصا ودول العالم الثالث عموما؛ ليس لها من خيار إلا الابتعاد عن الدول الغربية
ونظامها الرأسمالي المستغل لثرواتها.

4- نظرية فشل الدولة: بعد عقود من استقلال الدول الإفريقية ساد اعتقاد واضح لدى
الأكاديميين والممارسين بأن الدولة في إفريقيا قد فشلت في أداء وظائفها ، ويعود ذلك
حسبهم إلى الكثير من الأسباب أهمها: شخصنة السلطة وتمركزها في يد الحاكم والنخبة
الحاكمة عموما، وعجز السلطة المركزية عن السيطرة على إقليم الدولة، وتفشي ظاهرة
الفساد والنهب لممتلكات الدولة، التعددية الإثنية واستغلالها لتوسيع دائرة الخلافات
المجتمعية وولائها للقبيلة واتساع الفجوة بينها وبين الدولة؛ إلى درجة أصبحت فيه الإثنية
سببا رئيسيا للحروب والنزاعات في القارة الإفريقية، دون أن تغفل الضعف الهيكلي
لمؤسسات الدولة، ولأسباب مرتبطة بطبيعة الدولة الإفريقية التي توصف بأنها دولة
رخوة ودولة نخب ودولة مشخصنة.

5- النظرية الديمقراطية: يرى أنصار هذه النظرية أنه لا يمكن تطبيق الديمقراطية في
الدول النامية الفقيرة، انطلاقا من حداثة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية

في هذه البلدان، ويضيف هؤلاء أن عملية التحول الديمقراطي عملية طويلة وشاقة، وترتبط أساسا بالاستقرار، ولا يمكن أن تتحقق في مجتمع متخلف ودولة ضعيفة .

6- نظرية التعددية الثقافية : وقد اهتم أنصار هذه النظرية (وأهمهم سيدني فيربا

"Sidney verba" الذي جاء بنماذج للثقافة السياسية الثقافة الخاضعة، الثقافة التشاركية،

ثقافة اللامبالاة) بالدور الذي تلعبه الهوية الثقافية (لغة-عرق - دين - اثنية) في التفاعل

الاجتماعي والثقافي، وفي توزيع الموارد، بل وفي المجازر البشرية التي تفاقمت في

التسعينيات من القرن الماضي في إفريقيا وما زالت إلى الآن مستمرة (مثال: مجازر

رواندا 1994، جمهورية إفريقيا الوسطى 2013- 2014) ، فليس بخاف أن أحد أهم

إشكاليات الصراع وعدم الاستقرار في الدول الإفريقية ، يرتبط بالمقام الأول بحقيقة

الروابط والتفاعلات العرقية (مثال: التوتسي "Tutsi" والهوتو "Hutu") ، والتي تنطوي

على ولاءات فرعية متعددة، مما يضعف من ولائها للدولة التي تنتمي إليها .

7- مقترح إطار عمل التفاعلات السياسية متعددة المتغيرات والمستويات: يمثل إطار

عمل التفاعلات السياسية الإطار الأمثل لدراسة الحقائق السياسية والاقتصادية للنظام

السياسي، وهو إطار تحليلي واسع يتجاوز محدودية مدارس التفكير الموجودة، ويحاول

التركيز بشكل مباشر على أكثر العمليات المعقدة في النظام السياسي، وهو منظار للتفاعل

السياسي يستوعب مجموعة من المدارس المتعددة ذات المتغيرات والمستويات المتعددة،

لذلك تدعى بالمدارس المركبة، ويفترض هذا الإطار أن علاقة الدولة بالمجتمع تعد مركزية لفهم ديناميكيات الحياة السياسية في إفريقيا ودول العالم الثالث عموما .

إن إطار عمل التفاعل السياسي المتعدد المتغيرات والمستويات مفاده أنه ينبغي ألا نركز فقط على الشق القانوني (أي الدولة ومؤسساتها) ، ولا على العوامل التاريخية (كالعامل الاستعماري لإفريقيا) ، ولا كذلك على طبيعة النظم الحاكمة، ولا فقط على عملية التحديث والعوامل الاجتماعية والسياق الإقليمي والدولي الذي توجد فيه، وإنما نقوم بتحليل السلوك السياسي المقيد بعوامل متنوعة داخلية وخارجية، وعوامل رسمية وغير رسمية، وعوامل إقليمية و دولية، وطبيعة الوضع الاقتصادي، بمعنى أنه يجب أخذ كل هذه العوامل بعين الاعتبار عند دراسة العملية السياسية الداخلية لهذه البلدان، والذين يتبنون هذا المنظار يبدؤون بحثهم بتفحص المكونات المفتاحية للسياسة الإفريقية، مفترضين أن مجالها أوسع كثيرا من مجال الدولة الرسمي والشكلي والنسق الدولي للدولة ، والمؤسسات الرسمية ، على الرغم من أنهم فاعلون هامون ، ولكن ينبغي النظر أيضا إلى أدوار الأفراد والجماعات الاجتماعية ، وأبنية السلطة التقليدية والشبكات التجارية، والشركات المتعددة الجنسيات، كل هذه المتغيرات والمستويات يجب أخذها بعين الاعتبار عند دراسة الدولة في إفريقيا.

(ي) البناء الهيكلي للدراسة :

انطلاقاً من تحديدنا لهذا الموضوع ، ارتأينا أن نضع البناء الهيكلي للدراسة كما يلي:

فالفصل الأول قمنا بتخصيصه لتحديد الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة والذي اشتمل على أربعة مباحث، ففي المبحث الأول تطرقنا فيه إلى تطور مفهوم الدولة من خلال تناول المفاهيم المتعلقة بالدولة، أركانها وأنواعها وكذا مفهوم الأمن والتهديد، ثم في المبحث الثاني تناولنا فيه تطور مفهوم الأمن من خلال مقاربات العلاقات الدولية، وبعد ذلك انتقلنا للمبحث الثالث الذي تناولنا فيه الاقتربات النظرية لدراسة الدولة الإفريقية، ومع الكم الهائل من الاقتربات المتعلقة بدراسة ظاهرة الدولة في إفريقيا، استدعى ذلك تقسيمها إلى نوعان من الاقتربات. اقتربات ما قبل فترة التسعينات واقتربات ما بعد التسعينات، الأولى ركزت على طابع الاقتصاد السياسي والثانية، ركزت على مفاهيم جديدة تواكب التطورات التي شهدتها القارة، كالتحول الديمقراطي والتعددية الثقافية .

أما فيما يتعلق بالفصل الثاني فتطرقنا فيه إلى الخلفية التاريخية والميراث الاستعماري للدولة الإفريقية من خلال تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، تناولنا في المبحث الأول مرحلة ما قبل الاستعمار الأوروبي، وذلك بتسليط الضوء على الممالك والسلطنات التي عرفت القارة، ثم انتقلنا إلى المبحث الثاني الذي خصصناه لدراسة مرحلة الاستعمار الأوروبي للقارة الإفريقية، مع التركيز على الميراث الاستعماري الذي

أوجد وحدات سياسية جديدة بحدود تقطع أحيانا أوصال الكيانات من جذورها التي كانت موجودة من قبل، أما بالنسبة للمبحث الثالث فتناولنا فيه مرحلة الاستقلال الوطني أو ما يسمى بمرحلة الدولة الوطنية .

أما الفصل الثالث والذي عنوانه متطلبات تحقيق الأمن والاستقرار في إفريقيا، فتطرقنا في المبحث الأول منه إلى المتطلبات السياسية والأمنية، وتناولنا في المبحث الثاني المتطلبات الاقتصادية، أما المبحث الثالث فعالجنا فيه المتطلبات الاجتماعية.

وفي الفصل الرابع ركزنا على انعكاسات قصور متطلبات بناء الدولة في إفريقيا وآليات معالجتها. ففي المبحث الأول تناولنا فيه التهديدات الجديدة والتقليدية للدولة في إفريقيا، ثم تطرقنا إلى الآليات السياسية والدبلوماسية والمؤسسية لانعكاسات قصور بناء الدولة في إفريقيا.

وأخيرا عرّجنا على الفصل الخامس و تطرقنا فيه إلى نموذج بناء الدولة في الصومال، بدايةً؛ تم التطرق إلى الأهمية الجغرافية و الإستراتيجية التي يتمتع بها الصومال، كما تم التطرق إلى العوامل التي أدت إلى انهيار الدولة في الصومال سواء كانت عوامل داخلية أو خارجية، و كذا الإشارة إلى الجهود المتعلقة بمعالجة قصور متطلبات بناء الدولة في الصومال من طرف الأطراف الصومالية المتنازعة على السلطة

إضافة إلى دول الجوار و القوى الإقليمية والدولية، و أخيرا تم التطرق إلى سيناريوهات مستقبل بناء الدولة في الصومال.

و ختمنا الأطروحة بخلاصة من الاستنتاجات حول واقع الدولة في إفريقيا و مجموعة من الأسس التي نراها ضرورية لبناء الدولة في إفريقيا.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي و النظري

تمهيد:

من منطلق أهمية الدولة في العلاقات الدولية، نبدأ هذا الفصل بمقولة تدل على

هذه الأهمية لفرنسيس باكون "Francis Bacon": " قد تصاب الدولة القومية بجروح

ولكنها لا يمكن أن تموت". فقد كانت الدولة منذ معاهدة "وستفاليا 1648" ومازالت إلى

حد الآن تتصدر الموضوعات في دراسة العلاقات الدولية، فمهما حدث من تغيرات

وتحولات وتعدد للفواعل غير الدولاتية، تبقى الدولة هي الإطار القانوني والفكري الذي

تدور في فلكه كل المبادرات والتغييرات في العلاقات الدولية، وتبقى أيضا هي رمز

الوحدة والتكامل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

كما كانت مسألة الأمن دافعا طبيعيا يوجه سلوك الأفراد والمجتمعات منذ وجود

الإنسان على سطح الأرض وصراعه من أجل البقاء، وبتعدد الحياة الإنسانية وارتباط

المجتمعات ببعضها البعض، أصبحت الحاجة ملحة لتحقيق الأمن، وقد شهد مفهوم الأمن

تطورات عبر الزمن في مفهومه ومستوياته ووسائله.

بالرغم من أهمية موضوع الدولة في العلاقات الدولية، إلا أن هذا الموضوع

يكتسي أهمية خاصة في إفريقيا، فبعد أن شهدت القارة الإفريقية موجة كبيرة من

استقلال دولها خلال فترة الستينيات من القرن الماضي، اتجه الأكاديميون لتكثيف

دراساتهم حول هذا الموضوع، وهذا ما سنحاول توضيحه في هذا الفصل.

المبحث الأول: التصور المفاهيمي للدراسة

تعتبر نهاية الحرب الباردة مرحلة انتعاش للدراسات الأمنية، بعد فترة طويلة من الزمن سادها انحصار هذه الدراسات حول مفهوم الدولة كوحدة أساسية للتحليل، إلا أن التغيرات التي أفرزها النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة، أدى بخروج الدراسات الأمنية من دائرة الدولة إلى فواعل جديدة أصبحت تؤثر في مفهوم الأمن، و هذا كنتيجة لظهور تهديدات جديدة خارجة عن نطاق الدولة.

عرف مفهوم الدولة و الأمن تطوراً واهتماماً كبيراً سواء في الدراسة النظرية أو الممارسة العملية، وعلى مختلف الأصعدة السياسية، الجيوستراتيجية، الاقتصادية والاجتماعية، وعلى مختلف المستويات سواء في الإطار الوطني أو الإقليمي أو العالمي، فمفهوم الدولة وكذا مفهوم الأمن من أصعب المفاهيم التي يتناولها التحليل العلمي في العلاقات الدولية، باعتبارهما مفهومين نسبيين ومركبين، وسنحاول الإحاطة بهاذين المفهومين الأساسيين لهذه الدراسة.

المطلب الأول: التصور المفاهيمي للدولة

لكي تستطيع الدولة ممارسة سلطتها كاملة ضمن حدود إقليمها وعلى مواطنيها وكذا على مستوى علاقاتها الخارجية، فلا بد من توافر مجموعة من المقومات لهذه الدولة، والتي تشكل حبر الزاوية في مظاهر قوتها واستمرارية كيانها.

نحاول في هذا المطلب أن ننتبع الإسهامات التي قدمت في تعريف مفهوم الدولة، وكذا التعرض لمقوماتها وأنواعها و بعض المفاهيم المرتبطة بها، سعياً منا لبناء تصور عام حول موضوع الدولة.

تتعدد وتتوغل تعريفات مفهوم الدولة بتعدد وتنوع وجهات النظر المختلفة وخلفيات المفكرين والدارسين، فهناك المنظور الفلسفي والسياسي والقانوني والاجتماعي، وكل منظور من هذه المنظورات يحاول تعريف الدولة استناداً إلى بعد أو مجموعة من الأبعاد، يرى فيها جوهر هذه الظاهرة، وتتقاطع هذه المنظورات في بعد أو أكثر، ومع ذلك تظل متميزة في تعريفها لمفهوم الدولة. ولا يقتصر الاختلاف على وجهات نظر الدارسين، بل يتعداه إلى موضوع الدولة ذاته الذي لا يمثل حقيقة واحدة متفردة، بل يخضع للتطور والتجدد عبر التاريخ وخبراته الكثيرة، وتتغير وظائفه ومضامينه من حقبة تاريخية إلى أخرى، ومن منطقة إلى أخرى، وهذا ما يعقد مهمة تعريف هذه الظاهرة.

1- مفهوم الدولة:

ما دامت هذه الدراسة تتدرج ضمن حقل العلاقات الدولية، فإنها تستخدم تعريفات الجماعة العلمية السياسية، التي يعرف فريق منها علم السياسة بعلم الدولة ويعتبرها موضوعه الأساسي.

ومن ثم يمكن تقديم التعريفات التالية:

يعرف ماكس فيبر "Max Weber" الدولة على أنها: "مشروع سياسي منظم ولها سلطة الإكراه تمارسها على رقعتها الجغرافية وعلى السكان القاطنين فيها، كما تعمل على احتواء كل أشكال الفعل التي تحدث في نطاق سيادتها"، يركز هذا التعريف على الوسائل التي تستخدمها الدولة وليس الغاية من وجودها⁽¹⁾. كما تتعين الدولة عند بيير بورديو "Bourdieu Pierre" بالاحتكام المشروع إلى العنف المادي والرمزي معاً، مطورا التطور الشهير لماكس فيبر الذي أقام الدولة على "الاحتكار الشرعي للعنف"، ومؤكداً أن حيابة العنف الرمزي شرط لممارسة العنف المادي وتملكه. لهذا يقول بورديو: "الأساس بالنسبة إلي هو رأس المال الرمزي". معتبرا الدولة حاضنة كبرى للمواضيع والوسائل الرمزية، ذلك أن الدولة التي أنجزت بناءها بشكل حقيقي، لا تلجأ إلى القوة إلا في حالات ضرورية. يأخذ العنف الرمزي في هذه الحالة مكان العنف المادي، ويقنع المواطنين بأن ممارسات الدولة امتداد لإرادة المجتمع، وأن ما تقوم به هو رغبة جماعية، ذلك أن

(1) أحمد ، زايد، "الدولة : دراسة في علم الاجتماع السياسي"، القاهرة: مكتبة النصر، 2003، ص.13.

المواطنين لا يأترون بأوامر الدولة إلا لأنها تلبي حاجاتهم، فهي قائمة في وعيهم وخياراتهم وقناعتهم؛ اعتماداً على بنى معرفية وتعليمية توحد بين ما تريده الدولة وبين ما يريده الخاضعون لها.⁽¹⁾ أما مدرسة التبعية فيعرف روادها الدولة على أنها: "جهاز يعبر عن مصالح الطبقة البرجوازية، والحكومة ما هي إلا لجنة لإدارة شؤون هذه الطبقة". فهذا التعريف يشير إلى أشكال السيطرة المنظمة التي تمارسها طبقة معينة لقهر الطبقات الأخرى.⁽²⁾

وتجدر الإشارة إلى أن تعريف الدولة يتأثر بقيم المعرفين ومذاهبهم وأيديولوجياتهم، ومن ثم، فإن أي تعريف يمكن أن يوصف بالتحيز لمذهب أو أيديولوجية معينة يعتنقها صاحبها. فهناك من يرى في الدولة حلبة لصراع المصالح، ومن يرى فيها أداة في يد من يسيطر على وسائل الإنتاج وفائض القيمة من أجل تأييد سيطرتهم واستغلالهم، وهناك من يرى فيها آلية لفض النزاع ووضع قواعد اللعب، التي يتوجب على الفاعلين السياسيين والاجتماعيين والاقتصاديين التقيد بها، وهناك من يرى فيها أداة لحفظ النظام الداخلي وحماية الأمن الخارجي،⁽³⁾ وإذا كانت كثيرة هي الدول التي تتحمل في ظل ظروف معينة بعض القيود على كيانها كدولة، غير أنها تكون في غاية الحذر حين يتعلق الأمر بأي تعديل لمفهوم كيان الدولة عموماً وما ينجم عنه من معايير السلوك الدولي. وفي بعض الحالات فإن مراعاة كيان الدولة يتخذ شكلاً أكثر غموضاً بكثير، فمن المقبول على نحو واسع أن

(1) Pierre Bourdieu, «*Sur L'Etat : Cours au Collège de France, 1989-1992*», Paris : Seuil, 2012, p.14.

(2) أحمد زايد، «*المرجع السابق*»، ص.41.

(3) Badie, Bertrand et Birnbaum, Pierre, " *Sociologie de l'Etat* ", Paris : Grasset, 1982, pp. 13 -83.

السيادة تحول دون التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية لدولة ما (كما هو موضح في المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة). ومع ذلك، ثمة جدل بأنه توجد أسباب تمكن من تجاهل معيار عدم التدخل وهذه الأسباب هي: الدفاع عن النفس من أي عدوان خارجي، التدخل الإنساني لإنقاذ رعايا الدولة المتدخلة الموجودين في بلد أجنبي، الحرب الأهلية والتي يعتبر فيها التدخل مبررا إذا كان ردا على تدخل سابق من قبل دولة أخرى. ومع ذلك لا يوجد حتى الآن حق للتدخل متفق عليه عموما هذا دون إغفال دور التطور التنظيمي للمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية وتأثيرها على سيادة الدول، وكذا دور القوى الاقتصادية العالمية التي فتحت الدول التي كانت سابقا على هوامش النظام الرأسمالي الدولي أمام قوى العولمة الاقتصادية التي تتطفل على كيان الدولة.⁽¹⁾

2 – تعريف مفهوم بناء الدولة: رغم أن مفهوم بناء الدولة قد كان سائدا في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، والذي تزامن أيضا مع موجة تحرر الدول من الاستعمار، إلا أنه في تلك الفترة كان مفهوما تقليديا يركز أساسا على إقامة مؤسسات مستقرة، تستهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتحقيق الأمن وصياغة دساتير وهياكل سياسية تقود عملية التنمية. ومع نهاية الحرب الباردة، أصبح مفهوم بناء الدولة يركز أساسا على إعادة بناء الدولة الفاشلة التي أصبحت مصدرا لتهديد الأمن والسلم والاستقرار في العالم. ومن ثم أصبح اهتمام المنظمات الدولية والمجتمع الدولي منصبا على مساعدة هذه الدول لإعادة بناء

(1) برايان وايت، ريتشارد لينل، مايكل سميث، "قضايا في السياسة العالمية"، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص 30-37.

ذاتها ، وذلك من خلال إعادة هندسة سياسية واجتماعية لهذه الدول، تمكنها من تحقيق الأمن والديمقراطية والاستقرار الداخلي وتجنب دول العالم الأخطار المترتبة عنها، إن الأجندة المتبعة وضروريات إعادة بناء مؤسسات الدولة تحددها هنا بوضوح المصالح الإستراتيجية للقوى المهيمنة أكثر مما تحدده احتياجات مجتمعات ما بعد النزاع، لكن عملية بناء الدولة لا يجب أن تمنح الأولوية للشرعية الدولية على حساب الشرعية الوطنية.⁽¹⁾

وإذا كان هذان التصوران يعبران عن عملية بناء الدولة في مراحل مختلفة وظروف متباينة وتبعا لأهداف متميزة، فإن التركيز في هذه الدراسة سينصب على النوع الأول المتعلق بإقامة مؤسسات مستقرة لمواجهة التحديات التنموية بالدرجة الأولى، والاستجابة لطموحات مجتمع ما بعد الاستقلال. ومن ثم يمكن عرض هذه التعريفات لمفهوم بناء الدولة، حيث يعرفها فرانسيس فوكوياما "Francis Fukuyama" كما يلي:

"أنها تقوية المؤسسات القائمة وبناء مؤسسات جديدة قادرة على التفاعل مع متطلبات المواطن اليومية، بدءا بتوفير الأمن ومختلف الخدمات التي يحتاجها في حياته اليومية، وكذلك صون الأمن القومي بالدفاع عنه في حالة وجود خطر خارجي يهدده"، ويتمثل مفهوم القوة في القدرة المؤسساتية للدولة أي قدرة الدولة على صياغة وتنفيذ السياسات وسن القوانين المختلفة، وعلى الإدارة الكفاءة بحد أدنى من البيروقراطية، وعلى محاربة الفساد وفرض وتنفيذ القوانين بحزم، ويشكل غياب أو قصور مؤسسات الدولة عقبة خطيرة أمام

(1) Pouligny, Béatrice, State Building et Sécurité International, "*Critique internationale*", n°28, Juillet – Septembre 2005, p.119-121.

التطور الاقتصادي في الدول النامية، حيث أصبحت هذه الدول الضعيفة أكثر انكشافاً من ذي قبل، نتيجة الانتهاكات الكثيرة لحقوق الإنسان وتهديد جيرانها وكذا موجات الهجرة التي تدفع بسكانها للهروب إلى خارج أراضيها، بالإضافة إلى تدخل المجتمع الدولي في هذه الدول تحت مسميات عديدة، مما جعل هذه الدول تشكل خطراً على النظام الدولي ككل؛ نتيجة تآكل مفهوم السيادة الذي جاء به نظام وستفاليا 1648، وهكذا أصبحت مشكلة الدول الفاشلة تكتسي بعداً أمنياً بعدما كانت في الماضي مشكلة إنسانية، ولهذا يرى فوكوياما أنه من الأجدر على الدولة العمل على تقوية مؤسسات الدولة في كل المجالات.⁽¹⁾

ويعرف تشارلز تيلي "Charles Tilly" بناء الدولة على أنه:

" إقامة منظمات مركزية مستقلة ومتميزة، لها سلطة السيطرة على أقاليمها، وتمتلك سلطة الهيمنة على التنظيمات شبه المستقلة ".

و هناك من يشير إلى بناء الدولة على أنه:

" بناء مؤسسات قادرة على اختراق المجتمع والتغلغل فيه واستخراج الموارد منه".⁽²⁾

عموماً، تركز أغلب هذه التعريفات على احتكار الدولة لوسائل القهر والإكراه وعلى أهمية امتلاكها للسيادة على إقليمها وعلى ضرورة وجود مؤسسات قوية للدولة.

(1) فرانسيس فوكوياما، بناء الدولة: "النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين"، ترجمة: مجاب

الإمام، الرياض: دار العبيكان للنشر، 2007، ص 5-65.

(2) Ayoob, Mohammed, "The Security Predicament of The Third World States", In Job, Brian (ed.) National

Security Of Third World States ,Colorado: Lynne Rienner Publishers, 1992, pp. 67-68.

3 - تصور الدول الهشة لعملية بناء الدولة

في عام 2007، وضعت مجموعة من الدول الهشة وثيقة عمل حول بناء الدولة، لمساعدة المجتمع الدولي ليتوصل إلى فهم متوافق أكثر مع ما يتطلبه بناء الدولة، وتلخص هذه الوثيقة النتائج الأولية حول بناء الدولة في أوضاع الهشاشة، حيث كانت النتائج التصورية لهذه الدول كما يلي:

تستنتج الدول الهشة أن بناء الدولة هو:

أ- عملية داخلية لزيادة قدرة مؤسسات وشرعية الدولة المسيرة من طرف علاقات الدولة-المجتمع: إن بناء الدولة في شكلها البسيط، هو عملية أداء الدولة لوظائفها بشكل أكثر فعالية، أي أنه عملية داخلية لتنمية القدرة وتطوير المؤسسات، وكذا تقوية شرعية الدولة المسيرة من طرف علاقات الدولة-المجتمع. وتتضمن العمليات الإيجابية لعملية بناء الدولة، علاقات متبادلة بين الدولة التي توصل الخدمات لشعبها، والمجموعات الاجتماعية والسياسية التي تربطهم ببناء دولتهم، وهذا ما يتطلب وجود عمليات سياسية شاملة من أجل التفاوض مع علاقات الدولة-المجتمع. ففي الدول المعاصرة المستقلة، يتوقع الناس بعض المصالح من الدولة لكي توفرها لهم على أساس شامل، متضمنة الأمن، العدالة، تمكين وتحسين الظروف المعيشية، والخدمات العمومية، كالتعليم والصحة، ويقوم الحكم هنا على المحاسبة والمسؤولية. و في المقابل للمجتمع واجبات تجاه الدولة، كدفع الضرائب، القبول باختكار الدولة للقوة الإكراهية، وكذا القبول بالقيود الأخرى لحريرتهم حسب القانون. فبناء الدولة هو

السياق المحدد لتاريخ المجتمع وخبرته، ومع ذلك فالدولة هي التي سوف تشكل مستويات وطبيعة التوقعات تجاه الدولة، وطريقة ارتباط المجموعات الاجتماعية والسياسية بها.⁽¹⁾ كما نجد أيضا بالإضافة إلى تطلعات الشعب، أن المجتمع الدولي لديه بعض التوقعات حول كيف يجب أن تؤدي الدولة دورها، وهذا يعبر عنه في الإعلانات العالمية، والقواعد والمعايير، وتتضمن التزامات حقوق الإنسان الدولية.

ب- بناء الدولة مؤسس على عمليات سياسية لمفاوضة علاقات الدولة - المجتمع وعلاقات السلطة ضمن النخب والمجموعات الاجتماعية:

إن بناء الدولة مرتبط بالعمليات السياسية التي من خلالها تدير وتفاوض العلاقات الاجتماعية -السياسية، وعلاقات السلطة بالجماعات المنظمة في المجتمع. وأحيانا تكون هذه العملية عنيقة، لكنها توفر الأساس لتطوير قدرة و شرعية الدولة. فلكي تكون الدولة قادرة على تنفيذ وظائفها التي تلئم تطلعات المجموعات المجتمعية، من المهم أن تكون الدولة مرنة؛ أي قادرة على إدارة عملية التغيير، وأن تصمد، وأن تكون قادرة على إدارة الصدمات الداخلية والخارجية المرتبطة بالتغيير، دون اللجوء إلى العنف. إن التغييرات في التطلعات يمكن أن تولد الهشاشة، فإذا ما توقع الناس علاقة مختلفة مع الدولة أكثر من تلك التي يملكونها، يمكن أن ينتج توترات سياسية. فالهشاشة يمكن أن تنشأ من الإبعاد والتهميش، حيث أن إبعاد المجموعات السياسية والاجتماعية من الدولة، أو من مؤسساتها الرئيسية، يجعلهم يحاولون

(1) وثيقة حول بناء الدولة، "بناء الدولة في وضعيات من الهشاشة"، نقلا عن: (www.oecd.org/dac/fragilestates) (22/03/2013)

أن يتحدوا الدولة. إن الفشل في إدارة مثل هذه التحديات من خلال تفاوض سياسي، أو استجابات أخرى، يمكن أن يؤدي بهذه المجموعات للجوء إلى معارضة مسلحة ضد الدولة. فإبعاد تلك المجموعات الاجتماعية، يجعل الدولة تخاطر بإضعاف بناء الدولة الإيجابي على المدى الطويل.⁽¹⁾

ت- الدورة السليمة للشرعية:

تساعد الشرعية في عملية بناء الدولة، وتكون مدعمة حين يوصل بناء الدولة المنافع للشعب. وعملية بناء الدولة، تتأثر بدرجة الشرعية التي تملكها الدولة في نظر شعبها، فالشرعية في حد ذاتها وسيلة ونهاية على حد سواء لبناء الدولة.

ث- عملية بناء الدولة قائمة على الحد الأدنى من القدرة الإدارية :

إن الدولة لا توجد بدون الحد الأدنى من القدرة الإدارية. إن العناصر الأساسية لهيكلية إدارية سليمة، هي الأداء الجيد للخدمة المدنية، ونظام التسيير المالي العام، والقدرة على خلق رصيد مالي، خاصة عن طريق الضرائب. وتساهم في تقوية الجهاز الإداري المركزي للدولة وفروعه الوطنية، في إنشاء حكومة قوية، وبالتالي دولة قوية. كما أنه من المهم أيضا في الدول الجديدة، توفر استقامة وفعالية الخدمة المدنية، لأنها سوف تؤثر على التعاقب في شرعية الدولة. كما أنه من المهم معرفة الأسس الاجتماعية التي من خلالها تتعزز التنظيمات البيروقراطية.

(1) وثيقة حول بناء الدولة، "بناء الدولة في وضعيات من الهشاشة"، المرجع نفسه.

د - تحديد لمصطلح وصفي ولقيمة محايدة ولمفهوم معياري:

إن مصطلح بناء الدولة استعمل دوليا لوصف عملية إيجابية مرغوبة لبناء الدولة. ومن الضروري الاعتراف مع ذلك، أن بناء الدولة في الحقيقة ليس دائما خبرة إيجابية للشعب. فبالنسبة لكثير من المجتمعات، فإن تاريخ تكوين و بناء الدولة قد تضمن حلقات من سعي الدول لزيادة قدراتها المؤسساتية لأهداف الإبعاد السياسي، الاقتصادي والاجتماعي.

ر - عملية مستمرة غير خطية وغير متشابهة:

إن بناء الدولة ليس برنامجا ولا مشروعا، وليس جزءا من مرحلة ما بعد الصراع، وليس محدودا بصنع السلام. إنه متأصل في تاريخ الدولة، وهو عملية مستمرة من التغيير والتأسيس هامة لكل الدول. كما أن بناء الدولة غالبا ما يكون صعبا، وهو عبارة عن عملية غير خطية، من خلالها تتبع فترات الإنجاز بفترة انتكاسة. وهذا يعكس حقيقة أنه نادرا ما يوجد تطابق مرتب في علاقات الدولة والمجتمع و بين التوقعات الاجتماعية، وقدرة الدولة أو إرادتها. وبهذا، فإن بناء الدولة هو عملية تفاوض، وأحيانا عملية تنافس ونزاع.⁽¹⁾

(1) وثيقة حول بناء الدولة، "بناء الدولة في وضعيات من الهشاشة"، المرجع نفسه .

ز - بماء الدولة هو رئيسي لتأسيس المرونة:

إن بناء الدولة الإيجابي هو الذي يستجيب لحاجات وتطلعات السكان، وبناء الشرعية جزء من العملية التي من خلالها ترتقي الدول من الهشاشة إلى المرونة. إن هشاشة ومرونة الدولة يعيشان في مجال واسع، ويمكن أن يحددا ويتأثرا بعوامل عديدة. إلا أن القدرة التنظيمية والمؤسسية، والشرعية، وكذلك العمليات السياسية لتسيير التطلعات، كلها حاسمة لتنمية مرونة الدولة على المستوى الداخلي، إن العوامل الخارجية والمحيط الدولي سوف يكون لهم تأثير على هشاشة الدولة.

إذن، عن طريق تأسيس بناء دولة إيجابي وفعال، أي بمعنى تطوير المؤسسات، وزيادة القدرة السياسية لإدارة الآمال الاجتماعية، وفي نفس الوقت أيضا، تقوية الشرعية التي تتولد عنها الدول المرنة. وبهذا، فإن مصطلح "تنمية مرونة الدولة"، يمكن أن يستعمل كمصطلح بديل لبناء الدولة.

س - بناء الدولة هو العملية التي تحدث في كل مستويات علاقات الدولة-المجتمع:

إن وظائف الدولة في الدول اللامركزية منظمة وممولة على مستويات سياسية وإدارية مختلفة. وبهذا، فإن تنمية المرونة يتطلب اندماجا إقليميا وإداريا، وعمليات سياسية فعالة لتسيير تطلعات الدولة-المجتمع على كل مستويات الحكومة، محليا ووطنيا.

ش - بناء الدولة متميز على بناء الأمة:

إن بناء الأمة هو عملية بناء هوية وطنية مشتركة، إما إثنية، ثقافية، أو سياسية. كما أن بناء الأمة يمكن أن يكون جزءا مهما من عملية بناء الدولة، ويمكن لكل منهما أن يدعم بشكل متبادل بعضهما البعض. وفي نفس الوقت، من المهم معرفة أن الدول لا تملك احتكارا لفكرة الأمة، وتفكيك القوى (مثال: الحركات المتمردة)، يمكن أيضا أن تبحث عن استعمال الهوية الوطنية، والتعبير عنها بمعارضة الدولة.⁽¹⁾

ص - بناء الدولة متميز عن بناء المؤسسة:

إن بناء الدولة ليس عملية تقنية كالمؤسسة، لإنشاء مؤسسات حكومة جديدة، أو تقوية الموجودة. فبناء الدولة لا يعتمد فقط على التصميم الرسمي، لكن في السياق الاجتماعي، ضمن أي مجال تعمل فيه، تحتاج المؤسسات الرسمية، إلى أن تكون متأصلة في المجتمع، لكي لا يخاطروا بأن يصبحوا مجرد هياكل، أو بأن يستولى عليها من طرف المصالح الخاصة أو الموروثة.

ض - بناء الدولة متميز عن بناء السلام:

يفهم من بناء السلام، على أنه نشاطات يقوم بها فاعلون دوليون أو وطنيون لمنع الصراع العنيف، وتأسيس السلام. إنه في الغالب جزء مهم في بناء الدولة الفعال، وفي المساعدة في تقوية الأمن والاستقرار السياسي، وإنشاء أسس للثقة، والتصالح الاجتماعي بين

(1) وثيقة حول بناء الدولة، "بناء الدولة في وضعيات من الهشاشة"، المرجع نفسه.

المجتمعات. لكن، من المهم عدم الخلط بين التحديات المباشرة لصنع السلام، مع التحديات طويلة المدى لبناء الدولة التي سوف تتطور عبر الأجيال. بينما يعرض بناء السلام طرقاً للتغلب على بعض التحديات الكبرى لبناء الدولة، ومن هنا فإن من الممكن أن تبقى الحاجة دائماً لبناء علاقات الدولة - المجتمع.

ط- بناء الدولة هو العملية التي من خلالها يمكن للفاعلين الدوليين أن ينحازوا:

لا يستطيع الفاعلون الخارجيون أن يحددوا نتيجة عمليات بناء الدولة، لكن، في اتفاق مع التطبيق الجيد لمبادئ إعلان باريس حول فعالية المساعدات؛ يستطيعون السعي للوقوف ودعم هؤلاء الفاعلين الذين يعززون ديناميكيات إيجابية وشاملة لبناء الدولة. يمكن للفاعلين الخارجيين أيضاً أن يسعوا لتأكيد أنهم "لا يؤذون"، بمعنى أن تدخلهم لا يضعف العمليات الإيجابية الداخلية لبناء الدولة.⁽¹⁾

4- مقومات وأنواع الدول

عند الحديث عن مفهوم الدولة نجد أن هناك شبه إجماع على أن الدولة يجب أن تتوفر فيها ثلاثة أركان أساسية منشئة لها وهي الشعب، الإقليم والسلطة السياسية أو الحكومة، ويضاف أحياناً ركن رابع وهو الاعتراف الذي يثور حوله الجدل؛ هل هو ركن منشئ لها أم لا، علاوة على هذه الأركان الأربعة؛ يتبنى بعض الباحثين في العلوم السياسية

(1) وثيقة حول بناء الدولة، "بناء الدولة في وضعيات من الهشاشة"، المرجع نفسه.

ضرورة توافر ركن خامس كشرط لقيام الدولة، وهو ركن التكيف بمعنى اتساق الشعب و أرضه بما عليها من ظواهر طبيعية وديموغرافية وبحدودها وإطارها المرسوم.

4-1 مقومات الدولة:

تقوم الدولة على مجموعة من المقومات التي تمثل أسسا لا بد منها، إذا غابت إحدى هذه المقومات يبقى مفهوم الدولة ناقصا، والتي تتمثل في الشعب الذي يعتبر شرطا ضروريا، إلى جانب الإقليم الذي يعيش فيه هذا الشعب، ثم الحكومة التي تتحمل مسؤولية تسيير هذا الشعب في حين تجدر الإشارة إلى أن الدولة أنواع، وذلك على أساس السيادة والتركيب.

قبل أن نتعرض لمقومات الدولة، سنحاول إعطاء تعريف بسيط للدولة، حيث توجد عدة تعريفات ومن بينها التعريف التالي:

"تعتبر الدولة مجموعة دائمة ومستقلة من الأشخاص الذين يقطنون إقليما معينا، تدير شؤونهم سلطة منظمة تهدف إلى تمكين الجماعات والأفراد من التمتع بحقوقهم".

وهناك من يعرف الدولة على أنها "ذلك الشخص المعنوي الذي يرمز إلى شعب يستقر على إقليم معين، حكاما ومحكومين، حيث يكون لهذا الشخص سلطة سياسية مجردة ذات سيادة".⁽¹⁾

(1) محمد ناصر، مهنا، "في نظرية الدولة والنظم السياسية"، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2001، ص. 22.

وهناك من يربط بنية الدولة بأنها لا تمثل فقط مجموعة من المؤسسات ولكنها تمثل أيضا مجموعة من الاتجاهات والممارسات وقواعد السلوك والتي تعني بعبارة مختصرة حياة التمدن السياسي، الذي نستطيع أن نربطه بالحضارة بمفهومها السليم، وتمثل الدولة حقيقة الحياة اليومية التي لا يمكن تجاهلها لكونها ليست مؤسسة محايدة أو حدثا عابرا.⁽¹⁾

وتقوم الدولة على عدة ركائز كما سبق وذكرنا، وهذه المقومات تتمثل فيما يلي:

أ- الشعب:

لا يمكن لنا أن نتصور وجود دولة قائمة بمؤسساتها وإدارتها دون وجود السكان، فوجود الأشخاص شرط ضروري لآبد منه، حيث أنه من غير الممكن أن تقوم الدولة بدون سكان، في حين لا يهم عدد هؤلاء الأشخاص إذا كان يقدر بالآلاف كما هو الحال في إمارة "موناكو" أو يقدر بأكثر من مليار كما هو الحال في الصين أو الهند، ولا يهم أيضا إذا انحدر السكان من جنس واحد أو من عدة عرقيات.⁽²⁾

وهناك فرق بين مصطلح الشعب والسكان، حيث نلاحظ أن مصطلح السكان يشمل المواطنين والأجانب الذين يقطنون الدولة الواحدة، بينما مصطلح الشعب يعني رعايا الدولة

(1) أندريو، فنسون، "نظرية الدولة"، ترجمة أبو شهيوه مالك، ط 2، ليبيا: دار الرواد، 2001، ص. 5.

(2) محمد ناصر، مهنا، "مرجع سابق"، ص. 25.

الذين يحملون جنسيتها وتعد الجنسية علاقة قانونية تربط الفرد بدولته، وهي وصف يفيد بتمتع الفرد بانتسابه إلى دولة معينة توفر له الحماية ويخضع لسلطتها بالمقابل.

من المهم هنا التمييز بين مصطلحي الشعب السياسي والشعب الاجتماعي، فالشعب الاجتماعي يمثل مجموعة من السكان الذين يقطنون إقليم الدولة وينتمون إليها ويتمتعون بالحقوق السياسية أو حتى المحرومين منها، في حين نجد أن مصطلح الشعب السياسي يعني الأشخاص الذين يتمتعون بالحقوق السياسية، خاصة حق الانتخاب، وبالتالي فكل شخص لا يتمتع بهذا الحق فهو خارج عن مفهوم الشعب السياسي.⁽¹⁾ وفي اعتقادنا أنه لا بد من وجود شعب مثقف وواع بحقوقه وواجباته حتى يكسب للدولة الثبات والاستمرارية.

ب - الإقليم:

لا يمكن قيام الدولة بغياب الإقليم، والذي يعتبر شرطاً أساسياً لاستقرار السكان ولممارسة الدولة لسيادتها، ومن غير الممكن تصور ممارسة الدولة لسيادتها دون وجود الإقليم، والذي يشمل الإقليم البري (على سطح الأرض و في باطنها) والإقليم المائي والجوي.⁽²⁾

يعد الإقليم مصدر ثروة الدولة نظراً لما يحتويه من ثروات طبيعية معدنية وموارد أولية وثروة سمكية، وما ينتجه من ثمار و منتجات زراعية تعود بالفائدة على الدولة

(1) هاني علي الطهراوي، "النظم السياسية والقانون الدستوري"، ط1، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2007، ص.29.

(2) هاني علي الطهراوي، المرجع نفسه، ص. ص. 34-35.

والشعب على حد سواء، و كلما اتسعت رقعة الإقليم وحدوده الطبيعية (البحرية و البرية) كلما زادت قوة الدولة وحصانتها، وتختلف الآراء حول طبيعة حق الدولة على إقليمها، حيث يرى البعض أن حق الدولة على إقليمها هو حق سيادتها إلا أن هذا الرأي يشوبه الغموض كون السيادة تمارس على الأشخاص وليس الإقليم أو الأشياء.

وهناك من يرى أن حق الدولة على الإقليم هو حق الملكية، وهناك من يقصد بالملكية ما للدولة من سلطة على الإقليم وليس الملكية المعروفة في القانون الداخلي، لكن هذا الاتجاه بدوره وجهت له انتقادات حيث أن ملكية الدولة للإقليم ستؤدي إلى منع الملكية الفردية للعقارات ويخلط هذا الرأي بين السيادة والملكية.⁽¹⁾

ولكن في كل الحالات، ما هو متعارف هو كون الإقليم إحدى العناصر الضرورية لقيام الدولة التي تمارس عليه سلطتها وسيادتها وتطبيق قوانينها.

ج- الحكومة:

لا يكفي الإقليم والأشخاص لوحدهما لقيام الدولة، بل يتعدى ذلك إلى وجود شرط ضروري أيضا وهو إلزامية وجود هيئة حاكمة أو سلطة سياسية عامة يخضع لها جميع

(1) المرجع نفسه، ص. 31.

الأفراد الذين يكونون الجماعة، وتتولى هذه الحكومة حماية أمنهم من جميع الاعتداءات الخارجية.⁽¹⁾

ويمكن أن تكون الدولة عرضة للتآكل والتلاشي، ويكون ذلك باختفاء وفقدان مقوماتها، وغالبا ما تنهار الدول بفقدان سيادتها عن طريق احتلالها وغزوها من طرف دولة أقوى منها، أو نتيجة صراع داخلي يؤدي إلى انهيارها مثال: الصومال و ليبيريا.

وتعمل الحكومة أيضا على تنظيم العلاقات بين أفراد الشعب وإدارة الإقليم، وحمايته وتعميره وتنظيم استغلال ثرواته، ولا يشترط أن تتخذ هذه الهيئة الحاكمة شكلا معيناً، ولكن يجب أن تتمكن من بسط سيطرتها وسلطتها بشكل لا يسمح بمنافستها من أطراف أخرى، وإلا سيؤدي ذلك إلى الصراع بينهما، مما قد يؤدي إلى تقسيم الدولة، وهو الأمر المتفشي غالبا في الدول الإفريقية، مثل حالة السودان.

ويمكن القول خلاصة، بأن السلطة السياسية في الدول الحديثة ليست ملكا للحكام، فهم يمثلون الأمة في إطار اختصاص قانوني بالداخل والمعاهدات الدولية في الخارج.

(1) شوكت سعدون، "عناصر قوة الدولة - الإستراتيجي - النظري و التطبيقي"، ط1، عمان: دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، 2007، ص. 108.

4-2- أنواع الدول:

شهدت الدولة خلال تطورها أشكال وأنواع عديدة، نظرا لاختلاف أهدافها وإيديولوجياتها ووظائفها، وكذا لدور العوامل الخارجية في تشكيلها⁽¹⁾.

أ - الدول كاملة السيادة: المقصود بها هو أن تتمتع الدول بكل مظاهر سيادتها الداخلية والخارجية دون وجود إكراه من أي جهة كانت، ولها الحق في الانضمام إلى المنظمات الدولية، وكذا إقامة العلاقات الدولية و الدبلوماسية مع الدول ذات السيادة.

ب- الدول ناقصة السيادة: وهي التي لا تتمتع بالحرية المطلقة في إدارة شؤونها الداخلية والخارجية، نتيجة تبعيتها لدولة أخرى أو واقعة تحت وصاية منظمة دولية مثل عصبة الأمم سابقا والأمم المتحدة حاليا.⁽²⁾ ويشتمل هذا النوع على ثلاثة أصناف وهي:

ب-1 الدول المحمية: تفقد الدول المحمية سيادتها الداخلية والخارجية وتضعها تحت سلطة دولة أقوى منها، مثل الحماية القهرية التي فرضتها فرنسا على تونس عام (1881)، والتي انتهت عام (1956) وبذلك حصلت تونس على استقلالها وأصبحت دولة كاملة السيادة.

ب-2 الدول التابعة: يعني خضوع دولة ما لدولة أخرى، وتصبح الدولة الكبيرة هي التي تدير شؤونها الداخلية، وتتحكم في مواردها وثرواتها، وتهيمن على سياساتها.

(1) محمد ناصر مهنا، مرجع سابق، ص.56.

(2) المكان نفسه .

ب-3 الدول المشمولة: هي الدول الواقعة تحت سلطة المنظمات الدولية في إطار نظام الانتداب والوصاية، وبذلك تفقد هويتها وشخصيتها الدولية وسيادتها الخارجية كلها، ولا تملك سلطة تصريف شؤونها الداخلية بإرادتها المنفردة.⁽¹⁾

ج- الدول البسيطة: هي تلك الدول التي تدير شؤونها الداخلية والخارجية سلطة واحدة وتتميز هذه الدول بوحدة سلطاتها الثلاثة (التشريعية والتنفيذية والقضائية) وتجدر الإشارة إلى أن معظم دول العالم هي من هذا النوع وعلى سبيل المثال نذكر: الجزائر، بلجيكا، فرنسا، مصر، سوريا، الكويت، ويمكن أن تكون مقسمة إلى وحدات مركزية أو لامركزية مادامت سلطات الحكم مركزة في يد هيئة واحدة أو حكومة واحدة.⁽²⁾

إن وحدة السلطة التشريعية في الدول البسيطة لا تعني أن البرلمان يتكون من مجلس واحد أو مجلسين، ومثال ذلك أن الكويت يتكون برلمانها من مجلس واحد فقط، أما في مصر فيتكون من مجلسين، هما مجلس الشعب ومجلس الشورى، وكذلك في حالة الجزائر حيث يتكون البرلمان من مجلسين هما المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعند إصدار القوانين من السلطة التشريعية فإنها تطبق على كل أرجاء إقليم الدولة، كما أن السلطة القضائية تتولى وظيفة القضاء والفصل في المنازعات التي تثور في إطار إقليم الدولة.⁽³⁾

(1) محمد ناصر مهنا، مرجع سابق، ص. 59

(2) سعيد بوشعير، "النظم السياسية والقانون الدستوري"، ج1، ط4، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ص. 83.

(3) علي الطهر اوي، مرجع سابق، ص. 72.

د- الدول المركبة: تتكون من اتحاد دولتين أو أكثر، وتختلف الدول المركبة حسب نوع الاتحاد وقوته وتنقسم إلى أربعة أنواع رئيسة هي: الاتحاد الشخصي، الاتحاد الفعلي أو الحقيقي، والاتحاد التعاهدي أو الاستقلالي، والاتحاد المركزي.

د-1 الاتحاد الشخصي : وهو عبارة عن اتحاد دولتين تحت رئاسة شخص واحد، ويعتبر هذا النوع أضعف أنواع الاتحاد، حيث يقتصر على شخص رئيس الدولة وتحفظ فيه الدولة بسيادتها خارجيا وداخليا ولا يترتب على هذا النوع من الاتحاد المساس بسلطان أي من الدولتين في الداخل أو الخارج.⁽¹⁾

د-2 الاتحاد الحقيقي أو الفعلي : يتمثل في اتحاد دولتين أو أكثر، وتخضع هذه الدول لرئيس واحد، ومن خلال هذا الاتحاد، تمارس الدولة الاتحادية الشؤون الخارجية والتمثيل السياسي، وتبقى كل دولة منها محتفظة بإدارة شؤونها الداخلية، ويعتبر هذا النوع أقوى من الاتحاد الشخصي لأن من خلاله يتم اندماج الدولتين في قضية التمثيل على المستوى الخارجي، بينما تحتفظ بسيادتها الداخلية، ويتميز هذا النوع من الاتحاد بسمتين أساسيتين هما: (2)

✓ ظهور شخصية الدولة الاتحادية على المستوى العالمي وبالمقابل زوال شخصية الدول الداخلة فيه.

✓ من خلاله تظهر وحدة رئيس الدولة حيث يصبح رئيسا لجميع الدول المشاركة فيه.

(1) المرجع نفسه ، ص.76.

(2) محمد، ناصر مهنا، مرجع سابق، ص. 42.

د-3 الاتحاد التعاهدي أو الاستقلالي: ويسمى أيضا الاتحاد الكونفدرالي، ومن خلاله يتم التنسيق بين دول متعددة من حيث مصالحها ولكنها تبقى على سلطاتها في الداخل والخارج، ولدى كل دولة الحق في الانسحاب وقت ما تشاء وفق ما تمليه عليها المصلحة ويعتبر الاتحاد الإفريقي مثالا حيا عن هذا الاتحاد.

د-4 الاتحاد المركزي: هذا النوع من الاتحاد يضم مجموعة من الدول التي تصبح دولة واحدة تتولى الشؤون الخارجية المتعلقة بجميع الدول وبعض الشؤون الداخلية لكل دولة.⁽¹⁾

5- المفاهيم المشابهة لمفهوم الدولة:

هذا الوصف البسيط لمفهوم الدولة سنجعل منه المرتكز والمنطلق في تحديد الفرق بين الدولة والمفاهيم التي تستعمل في الكثير من الحالات الشائعة على أساس أنها عبارة عن مرادفات لها.

5-1 الأمة والدولة:

مع بداية القرن العشرين، شهد مصطلح الأمة رواجا كبيرا لا مثيل له من قبل، وأصبح شائعا في مختلف المناقشات السياسية التي تدور حول الدولة، وأصبحت العديد من الكيانات تطلق على نفسها تسمية دولة قومية أي الدولة الأمة، حتى أصبح تعبير الأمة اختصارا لمفهوم الدولة على الرغم من أن ظاهرة القومية هي الحديثة نسبيا، يعود تاريخها

(1) المرجع نفسه، ص. 45.

إلى أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، إلا أنها أخذت زخماً كبيراً إلى جانب مفهوم الدولة الذي سبق ظاهرة القومية بقرون عديدة.

لقد شكلت الظاهرة القومية الخلفية التي انطلقت منها الثورات الديمقراطية التي عرفتها أوروبا في القرن الثامن عشر على غرار الثورة الفرنسية وكانت بذلك بمثابة النتيجة التي جاء بها فكر عصر التنوير الذي دعا إلى التحرر من الأحقاد القومية والمحلية⁽¹⁾.

فالقومية تؤدي وظائف في ثلاث مجالات، مع اختلاف في درجة التأكيد فهي تفسير الأصل المشترك لجماعة معينة، وفي بعض الأحيان بعلاقتها بموقع معين، وهي تزود إحساساً من الهوية للجماعة وكما تضيف الشرعية على السلطات الحاكمة، من خلال استعمال الدين، الثقافة، التاريخ واللغة، وتستعمل القومية كذلك للتغلب على الانقسام الطبقي وتساعد على تعبئة السكان، خصوصاً في أوقات الأزمات⁽²⁾.

إن السؤال الذي يطرح نفسه في هذا المقام هو عن طبيعة العلاقة بين الأمة والدولة، من الناحية العملية، نجد أنه من الصعب على أي إنسان مهتم بالعلوم السياسية أن ينكر تأثير القومية في التوحيد والتطور التدريجي للدولة، إذ استعملت النخب الحاكمة القومية كأداة استغلال في يد الحكومات، فقد ساعدت في تعبئة سكانها، مزودة إياهم بمبرر قوي للغاية من أجل مطالب جغرافية-سياسية، كما أنها أعطت مبرراً للتغلب على

(1) محمد السيد سليم، "تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين"، ط2، القاهرة: دار الفجر للنشر

والتوزيع، 2002. ص. 34.

(2) المكان نفسه.

الانقسامات الداخلية في الدولة، وقد استمرت هذه العملية منذ القرن السادس عشر، فالقومية استطاعت أن تؤسس لإدارة موحدة وأن تقيم نظاما ضريبيا فعالا ومركزية سياسية تتولى إدارة شؤون الدولة.⁽¹⁾

أما من الناحية النظرية، فإن المسألة تبدو صعبة، فبالرغم من كل الأساطير القومية، فإن الدولة وجدت تاريخيا قبل القومية، ولا يمكن لهذه الأخيرة أن تتجسد بدون دولة، ففي الحقيقة أغلبية الدول تجسد سكانا متعددي القوميات، بينما تكون العضوية في الدولة شأنًا قانونيا، فإن العضوية و الانتماء القومي هما عبارة عن خليط من المولد، صلة الدم، الثقافة والتقاليد.

من هنا نستخلص أنه على الرغم من الاستعمال الشائع لاصطلاح الأمة، خاصة في إطار الدولة القومية، ورغم الحقيقة القائلة بأن القومية قد أصبحت متلازمة عن كذب على المستوى الحركي للدولة في القرنين التاسع عشر والعشرين، إلا أن الالتقاء بين التعبيرين هو الاستثناء.

2-5 النظام السياسي و الدولة:

قصد تجاوز الخلط الموجود في استخدام مصطلح النظام السياسي على أنه مرادف لمفهوم الدولة، لابد من تقديم أهم التعريفات التي تناولت النظام السياسي، ومن ثم استبيان أوجه الاختلاف بينهم ، و يعرف الأستاذان جون لوكا وجون كلود فاتان "et-J-leca

(1) أندريو فينسون ، مرجع سابق ، ص. 49.

j.c.vatin" ، النظام السياسي على أنه مجموعة المعايير والآليات والمؤسسات المتعلقة بمنح السلطة وتعيين القادة وتسوية الخلافات وتحديد المبادئ التي تحكم كيفية توزيع الموارد على مختلف قطاعات المجتمع، وتتمثل وظيفة النظام السياسي عندهما في تنظيم المجتمع بواسطة ما يفرضه على الجماعات المتصارعة من القواعد وما يمنحه لها من الموارد الضرورية لصيانة التماسك الاجتماعي.⁽¹⁾

أما بالنسبة لموريس دوفرليه "Maurice duverger" فيعرف النظام السياسي على أنه مجموع المؤسسات السياسية التي تشكل ارتباطاتها المتناسقة علاقة قائمة بينه وبين كل العناصر المكونة للنظام الاجتماعي، من مكونات اقتصادية، تقنية، ثقافية، إيديولوجية وتاريخية، ومنه؛ فالمقصود بالنظام السياسي هو كل الجوانب السياسية للنظام الاجتماعي بكامله.⁽²⁾

إضافة إلى هاذين التعريفين، هناك من يعرف النظام السياسي على أنه عبارة عن مجموعة من المؤسسات الاجتماعية التي تعنى بصياغة الأهداف العامة لأي مجتمع أو لمجموعة ضمن هذا المجتمع، مع العمل على تنفيذها ولابد أن يحتكم النظام السياسي إلى الشرعية السرية لتدعيم قراراته مع إمكانية اللجوء إلى استعمال القوة لفرضها والخضوع لها، لكن من الناحية الواقعية فقد تتباين شرعية النظام بقدر كبير، وقد يكون ضعف شرعية

(1) صالح بلحاج، "المؤسسات السياسية والقانون الدستوري في الجزائر من الاستقلال إلى اليوم"، الجزائر: ديوان

المطبوعات الجامعية، 2010، ص. 10.

(2) صالح بلحاج، المرجع نفسه، ص. 10.

النظام سببا في انهيار المؤسسات السياسية وفشل السياسية العامة ، وقد يكون فشل السياسات سببا في تراجع شرعية النظام.⁽¹⁾

انطلاقا من هذه التعريفات؛ يمكن لنا أن نستخلص الاختلاف الموجود بين النظام السياسي والدولة في النقاط التالية:

- مفهوم النظام السياسي: يعتمد وجوده على ميزة من التفاعلات والعلاقات الإنسانية، بينما وجود الدولة قائم على مجموعة محددة من العناصر والمتمثلة في الإقليم والشعب والسيادة، وعلى هذا الأساس نستطيع تحديد حدود الدول لكننا لا نستطيع أن نضع حدودا لنظمها السياسية.
- مفهوم النظام السياسي: يستخدم لفهم ظاهرة معينة ولا يعرف له وجود مادي في الواقع، بيد أن الدولة تعتبر وحدة قانونية مستقلة محصنة بالسيادة وتملك أدوات الإكراه المادي المشروع وصلاحيه استعمالها على المستوى الداخلي، أما على المستوى الخارجي فهي تتمتع بالشخصية القانونية وفق أحكام القانون الدولي.

(1) جابريل إيه الموندجي، بنجهام باويل البن، "السياسة المقارنة في وقتنا الحاضر نظرة عالمية"، ترجمة هشام عبد الله، ط1، عمان: الدار الأهلية للنشر والتوزيع، 1998، ص. 16.

المطلب الثاني: التصور المفاهيمي للأمن و التهديد

يعتبر مصطلح الأمن من المصطلحات الحديثة نسبياً، فما زال يحتاج لإضافات ويخضع لتجديدات، ويتسع بتغير الأحوال الدولية، إضافة إلى أن الباحثين ما زالوا مختلفين فيما بينهم في كثير من أسس ومبادئ الأمن، بل حتى في تعريفه ومفهومه.⁽¹⁾

1- مفهوم الأمن:

أ-التعريف اللغوي للأمن: تعرف أغلب القواميس الأمن على أنه التحرر من الخوف والقلق⁽²⁾ ، وقد جاءت كلمة الأمن من: أمن، يأمن، أماناً، وأماناً، بمعنى وثق به واطمأن عليه ولم يخف فهو آمن⁽³⁾، وتتعدد معاني الأمن في المعاجم العربية، فهي تحمل معنى سكون القلب وراحة النفس والشعور بالرضا والاستقرار، وعدم الخوف، كما تعني هذه الكلمة أيضاً الأمانة والصدق⁽⁴⁾. كما يعرف الأمن في قاموس المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية بقوله: "أن تكون آمناً يعني أن تكون سليماً من الأذى"⁽⁵⁾، وتأتي كلمة الأمن في اللغة من

(1) عبد النور بن عنتر، "تطور الأمن في العلاقات الدولية"، مجلة السياسة الدولية، عدد 155، أبريل 2005، ص.18.

(2) أمين هويدي، العسكرة و الأمن في الشرق الأوسط و تأثيرهما على الأمن و الديمقراطية، ط1، بيروت: دار الشرق، 1991، ص.50.

(3) - يوسف شكري فرحات، "معجم الطلاب"، لبنان: بيروت: دار الكتاب العلمية، 2001، ص.22.

(4) - محمد الأمين البشري، الأمن العربي: المقومات والمعوقات، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2000، ص.18.

(5) - مارتن غريفنش تيري أوكلاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008، ص.78.

معنى "الطمأنينة وزوال الخوف"،⁽¹⁾ كما يرى الأصفهاني أن "أصل الأمن إنما يعود إلى ارتباطه بالإنسان باعتباره يمثل طمأنينة النفس وزوال الخوف"⁽²⁾.

أما في اللغة الفرنسية فكلمة أمن "Sécurité" وهي كلمة مشتقة من اللاتينية "Securitas" وتعني عدم وجود خطر ومخاطرة جسدية، أو تدمير هذه البنية.⁽³⁾

أما في اللغة الإنجليزية فكلمة "Security" تعني الحالة التي يشعر فيها الإنسان بالأمان، والتحرر من الخطر والمخاطر.⁽⁴⁾

إن هذه المقابلة بين الأمن والخوف، نجدها شائعة في الآيات القرآنية التي ورد فيها هذا المفهوم مثل قوله تعالى بعد بسم الله الرحمن الرحيم:

- " الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ " .⁽⁵⁾

ب-التعريف الاصطلاحي للأمن:

لقد تعددت التصورات حول مفهوم الأمن، كما تعددت مرجعيات وأشكال تعريفه، إذ أنم هناك من يعتقد أن الأمن لا يجب أن يكون له تعريف معمم وثابت، بل لا بد من إعادة تعريفه في كل مرة يهدد فيها، و هذا الاختلاف نابع من الاختلاف في البيئة الأمنية للمفكرين

(1) - علي الجهني، الإعلام الأمني والوقاية من الجريمة، الرياض: أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، 2000، ص.66.

(2) - أديب خضور، أولوية تطوير الإعلام الأمني العربي: واقعه وآفاق تطويره، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1999، ص ص. 22، 23 .

(3) Le petit Larousse, France; Edition Larousse, 2001, p.928.

(4) أديب خضور، المرجع السابق، ص.23.

(5) سورة قريش، الآية 4.

وللحالة موضع التحليل أيضا، واختلاف و تجدد التهديدات الأمنية التي تواجهها الدول والفواعل الأخرى في الساحة الدولية، لذلك و على الرغم من الأهمية القصوى لمفهوم الأمن وشيوع استخدامه، إلا أنه يصعب حصره في مفهوم واحد⁽¹⁾.

كثيرا ما ارتبط الأمن لدى الدارسين بمتغير التهديد أو اللأمن، لذا فإنه لا يمكن تصور الأمن دون اللأمن insecurity والعكس صحيح⁽²⁾، و في هذا الصدد يعرف مايكل ديون "Michael Dillon" الأمن على أنه مفهوم مزدوج، إذ لا يعني فقط وسيلة للتححرر من الخطر، لكن يعني أيضا وسيلة للحد من نطاق انتشاره، وبما أن الأمن أوجده الخوف، فالأمن مفهوم غامض يتضمن في الوقت ذاته الأمن و اللأمن، ما عبر عنه ديون بـ: (in)security⁽³⁾. وهنا نظر ديون للأمن من خلال التهديد وإجراءات الحد والتقليل من آثاره وذلك عبر وسائل هذه الوسائل موضوع للأمن. و يرى البعض من الدارسين أن مفهوم الأمن يعرف بناء على مفهوم التهديد (Threat)، لذا فإن كنيث وولتز "Kenneth Waltz" قد عرف الدراسات الأمنية بأنها تلك الدراسات التي تدرس التهديد.

(1) حمدوش رياض، "تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية"، ورقة بحثية قدمت ضمن أشغال الملتقى الدولي الأول حول "الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق، قسم العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، يومي 29 و 30 أفريل 2008، ص.270.

(2) Michel Dillon, "politics of security", London :Routledge, 1996 ,p.121. in:

<http://www.Routledge.com/books/search/12/1/2009>

(3) عبد النور بن عنتر، "البعد المتوسطي للأمن الجزائري"، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005، ص. 14.

كما يعرف باري بوزان "Barry Buzan" (1998) الأمن على أنه العمل على التحرر من التهديد، وهو قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيائها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية، ومنه فإن التهديد موضوعيا هو نفسه من حيث كون كل مناطق العالم معرضة له، لكن في الواقع، فإن التهديد له مفهوم ذاتي مرتبط بالحالة التي تواجه الدولة، وهنا يعرف الأمن وتصاغ السياسة العامة الأمنية للدولة بناء على نوع التهديد ومصدره وحدته⁽¹⁾.

وعرف والتر ليبمان "Walter Lippmann" الأمن على أنه: "حفاظ الأمة على قيمها الأساسية وقدرتها على صيانة هذه القيم حتى وإن دخلت حربا لصيانتها".⁽²⁾

إذا يتبين أن العامل المحدد في تعريف والتر ليبمان للأمن هو الحفاظ على القيم الأساسية للجماعة.

لذا، فإنه في سياق العولمة والاعتمادية بين الدول، صار المجتمع مرجعية الأمن لا الدولة، وهذا لا يعني أن الدولة فقدت مكانتها كمرجعية للدراسات الأمنية وإنما تراجعت.

(1) - عادل زقاغ، "إعادة صياغة مفهوم الأمن، برنامج بحث في الأمن المجتمعي". نقلا عن موقع:

<http://www.geocities.com/adel.Zeggagh/links.html>.

(2) John Baylis and Steve Smith , " *Globalization of World Politics* ", second edition , New York: Oxford University press, 2001, p. 255 .

2- مستويات الأمن :

1-2 - مفهوم الأمن الوطني:

لا تعتبر قضية الأمن الوطني قضية جديدة في مضمونها وجوهرها، و قد استخدم هذا المصطلح الذي ظهر مع ظهور الدولة القومية الحديثة.⁽¹⁾ ويشير هذا المستوى من الأمن إلى أمن كل دولة داخليا، ودفع التهديد الخارجي بما يكفل حياة مستقرة.⁽²⁾ وتعرف الموسوعة السياسية الأمن الوطني: "كل ما تقوم به الدول للحفاظ على سلامتها ضد الأخطار الخارجية والداخلية التي قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية أو انهيار داخلي.⁽³⁾

إن مفهوم الأمن الوطني بذلك يشمل الإجراءات المتخذة من طرف الدولة في مواجهة ما يهددها على مستوى حدودها.⁽⁴⁾ وتركز أغلب هذه التعريفات على الأمن الوطني في بعده العسكري، فالدولة تسعى دوما لزيادة قدراتها العسكرية، ولذلك غالبا ما يكون البعد العسكري مهيمنًا على سياسات هذه الدول وهو المدعم والقائم على استمرار الأمن.⁽⁵⁾

(1) محمد سعد أبو عامود، محمد جاب الله عمارة، "العلوم السياسية في إطار الكونية"، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2005، ص 101.

(2) مدحت أيوب، "الأمن القومي العربي في عالم متغير"، القاهرة: مركز البحوث العربية، 2003، ص 22.

(3) عبد الوهاب الكيالي، "الموسوعة السياسية"، ج 1، لبنان، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1990، ص 331.

(4) معمر بوزنادة، "المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي"، الجزائر: د م ج، 1992، ص 16.

(5) بنونار بن صايم، "مصادر التهديدات الخارجية لمنطقة المغرب العربي وآفاقها المستقبلية"، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2003، ص 18.

2-2- مفهوم الأمن الإقليمي:

إن فكرة الإقليمية في أدبيات العلاقات الدولية ترجع إلى نشوء تيار في مواجهة العالمية التي دعت إلى بناء نظام دولي جديد يحفظ السلم والاستقرار، و إلى إقامة حكومة عالمية تضم جميع الدول كأفضل وسيلة لحفظ الاستقرار ومنع الحروب.⁽¹⁾

ويعمل مفهوم الأمن الإقليمي على تأمين مجموعة من الدول داخليا، ودفع التهديد الخارجي عنها بما يكفل لها الأمن، إذا ما توافقت مصالح وأهداف هذه المجموعة، وذلك عبر صياغة تدابير محددة بين مجموعة من الدول ضمن نطاق إقليمي واحد.⁽²⁾

ويقوم الأمن الإقليمي لمجموعة محددة من الدول على قواعد أساسية منها:

- حظر استخدام القوة أو التهديد بها.
- تحقيق سلامة مجموعة من الدول من خلال وسائل مشتركة تساهم فيها جميع الدول المعنية بالأمن.
- وجود مجموعة من الإجراءات والتدابير الأمنية لتحقيق الأمن⁽³⁾.

(1) ناصيف، يوسف حتي، " نظرية العلاقات الدولية "، لبنان: دار الكتاب العربي، 1985، ص ص. 54، 55.

(2) سليمان عبد الله الحربي، " مفهوم الأمن ومستوياته وصيغته وتهديداته: دراسة في المفاهيم والأطر "، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع 19، سنة 2008، ص 19.

(3) سليمان عبد الله الحربي، المرجع نفسه، ص ص 24، 25.

2-3- الأمن المجتمعي:

يعتبر "باري بوزان" رائد الأمن المجتمعي، وذلك لأن هذا المفكر الإنجليزي قد طور تصورا أمنيا ربط فيه الأبعاد الداخلية للأمن بالأبعاد الخارجية، وقام بإعطاء الأولوية للأمن المجتمعي، مع توسيعه لهذا المفهوم ليشمل عدة أبعاد مختلفة، مؤكدا على أن الأمن متعلق بمتابعة كل تهديد.⁽¹⁾ كما يشير إلى أن الأمن داخل النظام الدولي يعني قدرة الدول والمجتمعات على حماية سيادة هويتها وتكاملها الوظيفي.⁽²⁾

2-4- الأمن العالمي:

إن الأمن العالمي إذن يرتبط بوجود تهديدات غير عسكرية ضد الأمن، مما يعني ضرورة العمل الجماعي بين مختلف الفواعل على المستوى الدولي لمواجهة هذه التحديات الجديدة.⁽³⁾ فالأمن متعلق بمواجهة كل تهديد.⁽⁴⁾ كما يشير إلى أن الأمن داخل النظام الدولي يعني قدرة الدول والمجتمعات على حماية سيادة هويتها وتكاملها الوظيفي.⁽⁵⁾

3 - مفهوم التهديدات الأمنية الجديدة:

إن أي محاولة لتفسير مفهوم الأمن لابد أن تبدأ بتحديد مفهوم ومصادر التهديدات، وذلك لعلاقة التأثير المتبادلة بين الأمن والتهديد.

(1) Dario Batistella, Théories de Relations Internationales (Paris: Presse de sciences politiques, 2006), P.432.

(2) Theiry Balzacq, "La sécurité: Définition, secteurs et niveaux d'analyse", Article disponible sur : www.popus.urlg.ac.bc/document.php?=-216

(3) حجار عمار، "السياسة المتوسطة للاتحاد الأوروبي: استراتيجيات جديدة لاحتواء جهوي شامل"، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2002، ص.48.

(4) Dario Batistella, "Théories de relations internationales", Op.Cit, P.432.

(5) Theiry Balzacq, "La sécurité: Définition, secteurs et niveaux d'analyse", Op . Cit .

3-1- مفهوم التهديد:

أ- مفهوم التهديد لغة: التهديد من الفعل هَدَدَ، يَهْدِدُ، تهديداً، وتعني نية إلحاق الأذى والضرر تجاه الآخرين.⁽¹⁾ كما يعرف التهديد في القاموس الجديد للطلاب بأنه من الفعل هَدَدَ، يَهْدِدُ، تهديداً لغيره أي توعدّه وأنذره بالعقوبة.⁽²⁾ أما قاموس اللغة الفرنسية Le petit Robert، فيعرف التهديد بأنه أسلوب يرسم به الرعب على وجه شخص ما مع وجود النية، يجعله يخشى الأذية التي أريد إلحاقها به.⁽³⁾

ب- مفهوم التهديد اصطلاحاً: يتعلق التهديد بكل ما يخل بالأمن ويشكل هاجساً من الخوف.⁽⁴⁾

(1) عمر بغزوز، "فكرة الأمن الوطني الشامل في مواجهة قلة المناعة والمخاطر والتهديدات في إطار العولمة"، مجلة الفكر البرلماني، ع 6 (جويلية 2004)، ص 177.

(2) علي بن هادية، بلحسن لبليس وآخرون، "القاموس الجديد للطلاب"، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1991، ص 1277.

(66) Paul Robert , "Micro-poche Dictionnaire du français primordial", France: s.m.d, 1984, P.1702.

(67) سليمان عبد الله الحربي، مرجع سابق، ص ص 27، 28.

المبحث الثاني: تطور مفهوم الأمن من خلال مقاربات العلاقات الدولية

يعتبر مفهوم الأمن من بين المفاهيم المثيرة للجدل بين الدارسين و الأكاديميين والمهتمين بحقل العلاقات الدولية، وهذا الاختلاف يعود بالأساس إلى اختلاف المنطلق الذي ينطلق منه كل باحث، وكذلك الشيء المراد تأمينه، وكذا الوسائل و الأطراف المعنية به، فهناك من يربط الأمن بالدولة فقط وهناك من يربطه بالفرد و المجتمع .

وبحكم ما تشهده الساحة الدولية من تغيرات جذرية بعد نهاية الحرب الباردة، كان ضروريا أن يكون هناك تفسيرات جديدة لمفهوم الأمن في ظل عجز التصورات التقليدية عن فهم الأبعاد والتحويلات الجديدة للأمن، فمن جهة، أصبح هناك فاعلون دوليون من غير الدول كالمنظمات الإقليمية والدولية والحكومية وغير الحكومية، ومن جهة ثانية لم يعد الأمن متعلقا بحماية الدولة وحدها بل أصبح متعلقا أيضا بأمن الأفراد والمجتمعات، بعد أن حدث تحول في طبيعة مصادر التهديد للدولة والتي لم تعد عسكرية فقط ، وإنما تعدت ذلك لتكون هناك مصادر أخرى غير تقليدية كالإرهاب الدولي والهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة وانتشار الأمراض والأوبئة و الفقر والتلوث البيئي، والتي لا تستطيع القوة العسكرية للدولة وحدها مواجهاتها، خاصة وأنها تهديدات عبر وطنية وهلامية .

وقصد استيعاب و الإلمام بمفهوم الأمن لابد من التطرق لأهم النقاشات و المقاربات التي تناولت موضوع الأمن في إطار حقل العلاقات الدولية.

المطلب الأول: المفهوم التقليدي للأمن

لقد شكلت الظاهرة الأمنية اهتمام مختلف المدارس النظرية للعلاقات الدولية منذ ظهورها إلى يومنا هذا، و بالرغم مما كتب حول المسألة الأمنية إلا أن مفهوم الأمن ما يزال يثير اهتمام معظم المنشغلين بالمسائل الأمنية والإستراتيجية.

1- المدرسة المثالية:

تعتبر المدرسة المثالية من أعرق وأقدم مدارس العلاقات الدولية، وقد برزت بشكل كبير بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، خاصة في كتابات ليونارد وولف "Leonard Woolf" (1916)، وكذلك ألفرد زيْمَرْن "Alfrd Zimern" (1934)، وجاء خطاب الرئيس الأمريكي "ويلسون" مؤازرا هذه المدرسة المثالية، وأصبحت المدرسة المثالية لاحقا تستشهد بمبادئ ويلسون "Wilson" وترتكز عليها.⁽¹⁾

لقد عمل أنصار التيار المثالي على إبراز نظرتهم، فيما يخص الأمن، بالدعوة إلى إقامة مجتمع دولي قائم على القانون، فالمثاليون يرفضون كذلك استعمال القوة ويفضلون استعمالها حصريا ضد الدولة التي تنتهك القانون الدولي، فتحقيق السلم العالمي يكون برفض الحرب والعمل على حل الخلافات بطرق سليمة، مع العودة إلى آلية التحكيم التي تمنح الدول فرصة إيجاد مخرج قانوني بدل الدخول في حرب مدمرة، إلا أن هذه الأفكار لم تمنع

(1)David, Charles – Philippe, " *la guerre et la paix, approches contemporaines de la sécurité et de la stratégie*", France: paris, presses de science politique, 2000, pp. 36-37

نشوب حرب عالمية ثانية أحدثت أضراراً كبيرة على جميع المستويات، وقد مثلت هذه الحرب تحدياً جوهرياً دفع هذه النظرية إلى التراجع وقلّص من قدراتها التفسيرية.

وجاءت مرحلة ما بعد الحرب الباردة لتشهد عودة قوية لهذه المقاربة المعيارية، بعدما تقلص دورها في ميدان العلاقات الدولية لعقود، وذلك عن طريق القانونيين والمحللين السياسيين أمثال سول مندلو فيتز (1991) "Sau Mendlovit" وريتشارد فلاك "Richard Flak" (1995)، الذين يرون أن مسألة الأمن مرتبطة أساساً بإقامة "حكومة عالمية" "Gouvernance globale" قائمة على قواعد القانون الدولي، وتقوم بهذه المهمة منظمة الأمم المتحدة وحسب مبادئ أنسنة العالم أي وفق مبادئ عالمية إنسانية.⁽¹⁾

2- المدرسة الواقعية:

أما بالنسبة للواقعية التقليدية فقد أسست نظرتها الأمنية على جعل الدولة هي وحدة التحليل، مع العمل على كيفية المحافظة عليها في ظل عالم فوضوي وغير مستقر، وحمايتها كذلك من الأخطار المهددة لسيادتها ووحدتها الترابية.

ويمكن تعريف الأمن بغياب التهديدات والهشاشة، أو الانكشاف "La vulnérabilité"، حيث يمكن وصفه بأنه الوضعية التي لا يشعر فيها الأفراد أو الجماعات بأنهم هدف قابل

(1) David, Charles – Philippe , *op cit* , p. 39.

للاختراق، فهو إذن الشعور بغياب التهديد أو بامتلاك وسائل تقليصه ومواجهته ومن ثم، فإن الوضعية الأمنية بهذه الصورة، يمكن تقويتها بالسياسات الهادفة للدفاع العسكري.⁽¹⁾

وترى الواقعية التقليدية أن السياسة الدولية هي عبارة عن علاقات بين الدول ذات المصالح المتعارضة، مما يؤدي إلى نشوب النزاعات والحروب، ويمكن الحل في توازن القوى في ظل مجتمع فوضوي، فالتهديد الذي يسعى المفهوم الواقعي لاحتوائه ذو طبيعة مادية، وهو تهديد موضوعي يتم مواجهته بتطوير قدرات الدولة العسكرية، لأن الأمن هو "أمن دولة و بقائها"، وهذا التصور الذي حصر التهديدات المستهدفة لبقاء الدولة في الجانب العسكري فقط، جعل مفهوم الأمن محصورا كذلك في الجانب الدفاعي فقط.

ومنه استقرت ديمومة الدولة في قلب النظرية الواقعية، وتصبح بذلك القدرة العسكرية مقياسا لقوة الدولة وقدرتها على الدفاع عن أمنها إزاء تهديد غيرها لها مما يخلق مأزق الأمن بسبب الخوف المتبادل والتسابق في مجال التسلح والدفاع، لضمان البقاء والأمن للدولة ضد أي تهديد تتعرض له.

(1) David Dominique, *l'après- New York*, Paris: presses de sciences-po, la bibliothèque du citoyennes ,2002.

أ- الجذور الفكرية للواقعية التقليدية :

يمكن التطرق إلى الجذور الأولى التي أرسيت الأفكار والأسس الفلسفية للواقعية التقليدية، والتي كانت عبارة عن نتاج فكري للعديد من المفكرين السياسيين والفلاسفة، ومن خلال التطرق لأفكار هؤلاء يمكننا استنتاج الأسس التي يركز عليها مفهوم الأمن التقليدي.

لقد شكلت الحرب بين إسبرطا وأثينا محور الدراسة التي قام بها ثيوسيديدس "Thucydides" (400.460) قبل الميلاد، ليؤكد من خلالها أن سباق التسلح الذي كان على أشده والمتسبب في اندلاع الحرب، راجع لزيادة قوة أثينا فاعتبرت إسبرطا ذلك تهديدا لأمنها، فحذت حذوها، وبالتالي يعتبر سباق التسلح والزيادة في القوة العسكرية لإحدى الدول تهديدا لأمن جيرانها وسببا في نشوب الحرب.

دافع مكيافيلي "Machiavel" (1527-1469) في كتابته على مبدئه المتمثل في تحرير السياسة من مبادئ الدين والأخلاق، والسماح باستعمال كل الوسائل حتى غير المشروعة لتحقيق الغاية، لذا فالغاية عنده تبرير للوسيلة المستعملة،⁽¹⁾ والغرض من السياسة هو المحافظة على القدرة السياسية للدولة وزيادة قوتها، وهو يرى وجود نوعين من الحروب: الهجومية والدفاعية، فالقوة حسبه هي الضمان الوحيد لبقاء الدولة واستمرارها.

(71) ريمون حداد، "العلاقات الدولية: نظرية العلاقات الدولية، أشخاص العلاقات الدولية، نظام أم فوضى في ظل العولمة"، بيروت: دار الحقيقة، 2000، ص. 53.

يرى "توماس هوبز" T. Hobbes (1588-1679) بأن السيادة مطلقة نتيجة للعقد الاجتماعي الذي يؤدي إلى تنازل كلي للمحكومين لحقوقهم الطبيعية لصالح الحاكم، مقابل ضمان أمنهم⁽¹⁾، ورغم ذلك لا يمكن القضاء على الصراعات والحروب، فهي تبقى قائمة في ظل فوضوية النظام الدولي.

يرى "كارل فون كلاوسفيتز" C.V.Clauswitz (1780-1833) أن العلاقات الدولية ميدان لتنازع المصالح بين الدول، مما يجعل من الحرب شكلاً متطرفاً للتنازع بين المصالح الكبرى، فالحرب شكل للعمل السياسي والسياسة بدورها تحكم الحرب، لذلك يرى أن الحرب ما هي إلا استمرارية للعمل السياسي بدخول وسائل جديدة.⁽²⁾

و يؤكد هانس مورغانثو "H.Morgenthau" (1904-1980) على مجموعة من المبادئ التي تحكم العلاقات الدولية والتي تتمثل في:

- ✓ البقاء هو حفاظ الدولة على وحدتها واستمرارية بقائها، فجوهر السياسة هي المصلحة.
- ✓ يجب الابتعاد عن الأخلاق، فالمهم هو تحقيق المصلحة دون إلحاق ضرر بالدولة.

(1) ليلي محمد كامل، "النظم السياسية الدول والحكومات"، بيروت: دار النهضة العربية، 1969، ص ص. 463، 465.

(2) ريمون حداد، مرجع سابق، ص ص. 55، 56.

✓ الآلية الوحيدة لبقاء الدولة والتي تحكم العلاقات الدولية هي ميزان القوى، حيث يرفض "مورغانثو" إدانة سياسات القوة والحروب، ولا يعترف بأهمية المنظمات الدولية في الحقل الدولي، ويؤمن بأن الصراع دائم لأجل القوة وبفضل القوة.⁽¹⁾

ينقسم ريمون آرون " R.Aron " (1905-1983) الأفكار نفسها التي دافع عنها "مورغانثو" فيما يخص الطرح الواقعي في العلاقات الدولية، حيث نجد أن آرون يأخذ بمبدأ توازن القوى للمحافظة على الوضع الراهن ويؤكد على التمييز بين السياستين الداخلية والخارجية، ففي حين تشهد السياسة الداخلية تمركزا لسلطة استعمال العنف، تشهد السياسة الخارجية تعدد مراكزها ليصبح الهدف هو المحافظة على بقاء الدولة في المجتمع الدولي الفوضوي والذي يتميز بحرية اللجوء للقوة،⁽²⁾ فخصوصية العلاقات الدولية تتميز بالحرب غير المتوقعة وبالسلام غير المستقر.

وعموما، فإن مفهوم الأمن لدى التقليديين مرادف للأمن القومي، نظرا للمأزق الأمني الذي تتعرض له الدول بسبب فوضوية العلاقات الدولية، وبشكل مبسط فإن الأمن الوطني أو القومي هو "تأمين سلامة الدول من أخطار خارجية وداخلية أو انهيار داخلي"⁽³⁾، فتعد بذلك الدولة والقيم العليا المتمثلة في السيادة الوطنية والوحدة الوطنية والترايبية؛ المقومات الواجب تأمينها وضمانها.

(1) المرجع نفسه، ص. 160.

(2) المرجع نفسه، ص. 161.

(3) عبد الوهاب، الكيالي، "موسوعة السياسة"، ج1، ط2، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 1990، ص. 331.

ب- أسس الواقعية التقليدية:

ترتكز الواقعية التقليدية في تحديد لها لموضوع الأمن على مجموعة من المفاهيم والافتراضات التي يمكن الإشارة إليها كما يلي:

• القوة:

يظهر جليا أن القوة العسكرية هي مقياس قوة الدولة، وتتضمن بالإضافة إلى وسائل الدفاع العسكرية، المكونات السكانية والتكنولوجية والدبلوماسية الممثلة لكل الأبعاد الأساسية لقدرة الدولة على الدفاع عن مصالحها ضد التهديدات، وعادة ما ترتبط قوة الدولة بمدى امتلاكها للمصادر الطبيعية (المجال، الشعب، المعادن) والتي لا يمكن فصلها عن التنظيم السياسي (المؤسسات، طبيعة الحكم، الاستقرار والتجانس المجتمعي). إن القوة الفعلية للدولة لا تعني مجرد عملية جمع لهذه العناصر، بل في القدرة على توظيفها.

و مفهوم القوة معرف بالمصلحة الوطنية، فكلما زادت قوة الدولة كلما مكنها ذلك من تحقيق مصالح أكثر، وكلما زادت المصالح دعت الحاجة للزيادة في قوتها. لهذا نجد أن المفهوم التقليدي للأمن مرادف للقوة ويراهن عليها في المجال العسكري، وكذلك المصلحة الوطنية في الدفاع والمحافظة على القيم العليا للدولة، وهذه الأخيرة تجعل من الدولة المحتكر الوحيد للقوة دون سواها، ولها سلطة استعمال العنف المشروع إزاء مواطنيها والحق في اللجوء إلى الحرب إن كانت تحقق مصالحها.

• السيادة:

دافع عن هذه الفكرة جون بودان "Jaune Boudin" (1529-1596) في معظم كتاباته، وقد تبلور هذا المفهوم منذ معاهدة واستفاليا في عام (1648)، حيث تعاهدت الدول الأوروبية على عدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضها البعض. وتعرف سيادة واستفاليا على أنها: "ترتيبات مؤسسية لتنظيم الحياة السياسية معتمدة في ذلك على مبدئين: الأرض الإقليمية، ومنع الفاعلين الخارجيين من التدخل في الشؤون الداخلية للدول".⁽¹⁾ فالسيادة إذن وحدة لا تقبل التجزئة، حيث رتب المنظار الواقعي المحافظة على السيادة في قمة عناصر المصلحة العليا للدولة.

• الفوضى:

يتواجد مصطلح الفوضى في قلب المفهوم التقليدي للأمن بقدر تواجد مفهوم القوة والمصلحة، إذ يتم على أساسه تبرير كل سلوكيات الدولة، مشيرا بذلك لغياب السلطة أو الحكومة. وترى الواقعية أن الفوضى هي ميزة النظام الدولي.⁽²⁾ فتضارب مصالح الدول وتعددتها يجعلها تسعى لتحقيق أقصى قوة لها، وكذا أمنها ومصالحها الوطنية، مما يجعلها تتبع سلوكا يعيد إنتاج فوضى النظام الدولي. وبذلك تعد الحرب حقا من حقوق الدولة.

(1) محمد، كامل ليلي، مرجع سابق، ص ص. 451-452.

(2) Charles, Philippe David, Jean Jacques Roche, " *Théories de la sécurité, éditions montchrestien* ", paris :2002, p. 90.

• المعضلة الأمنية:

هي تلك الوضعية التي تجد فيها الحكومات نفسها في مواجهة مشاكل تمس أمنها، وحيث يكون الخيار صعبا بين أمرين متساويين. وفي هذه الحالة تصبح الدولة في وضعية جد حرجة، فإما أن تختار ما بين الزيادة في القوة العسكرية أو التنمية الاقتصادية والتقليل من التسلح، فالاختيار الأول قد تكون له انعكاسات سلبية على الاقتصاد وكذلك إثارة المخاوف لدى الجيران، أما الثاني قد يؤسس اقتصادا قويا لكنه يظهر ضعف الدولة للجيران، فتضطر الدولة في الأخير لزيادة قوتها العسكرية ويسلك غيرها نفس المنهج فتزداد التهديدات الخارجية مما يدفعها لزيادة القوة من جديد.

نستخلص مما سبق أن مفهوم الأمن عند الواقعيين التقليديين يقتصر على الأمن القومي المرتبط بالقوة العسكرية المادية، بسبب المأزق الأمني.

وبسبب الخوف من الحروب الدائمة وكذا تكرار كارثتي الحربين العالميتين كان على الدول التفكير في إقامة ما يسمى بنظام الأمن الجماعي، الذي يعد كذلك إحدى سبل ضمان الأمن بالمفهوم التقليدي.⁽¹⁾

• الأمن الجماعي:

إن فوضوية النظام الدولي والسباق نحو التسلح كانا بمثابة عوامل مهددة للأمن والسلم العالميين، مما دفع بالمجموعة الدولية إلى إقامة عصبة الأمم ومن بعدها منظمة الأمم

(1) عبد الوهاب الكيالي. مرجع سابق، ص. 330 .

المتحدة اللتين عملتا على إقامة نظام الأمن الجماعي الذي يعرف على أنه: "نظام يؤخذ به بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بوعي من ميثاقها، بهدف الحرص على الأمن والسلم العالميين، وفض النزاعات بالطرق السلمية، على اعتبار أن أمن وسلامة الدولة وإقليمها من الأمور التي تضمنها الدول".⁽¹⁾

لقد انطلقت فلسفة ميثاق الأمم المتحدة من الربط بين الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية مع تعميق التعاون وعلاقات الصداقة بين الدول، وهذا ما نصت عليه المادة الأولى و الثانية من ميثاقها. ويتكرر مفهوم "الأمن الجماعي" و "تهديد السلم والأمن الدوليين" في الميثاق بكثرة ، مما يؤكد دور المنظمة في تفادي الحروب بين الدول.

وتبنت الأمم المتحدة هذه الرؤية للسلم والأمن الدوليين، فنظام الأمن الجماعي موضوع من طرفها؛ قائم على أساس فكرة أن التهديد للسلم لا يمكن أن يكون إلا تهديد حرب أو عدوان عسكري،⁽²⁾ ويستهدف نظام الأمن الجماعي حصر استعمال القوة في يد المنظمة الأممية وسحبها من الدول، تفاديا لانتشار الحروب فيما بينها. والاستثناء الوحيد للجوء الدولة لاستعمال القوة، هو في حالة الدفاع المشروع .

(1) المكان نفسه .

(2) Anatole, Ayissi et Ibrahim sall, "lutte contre la prolifération des armes légères en Afrique de l'ouest ", manuel de formation des forces armées et de sécurité. Genève : publication des nations unies. 2003.p. 1

إن ما نستشفه من المفهوم التقليدي للأمن، هو حصره في الأمن القومي وفي القوة العسكرية والدفاع عن الوضع الراهن والإبقاء على القوة في يد الدول الكبرى. وتدفع حالة الفوضى المميزة للوضع الدولي للاهتمام بشيء واحد ووحيد وهو حماية الدولة دون النظر للفواعل الآخرين و الاهتمام بالنظام الدولي، ويعد أهم نقد وجه للواقعية التقليدية هو عدم قدرتها أو تمكّنها من تفسير الظروف الدولية الجديدة، وخاصة منها التهديدات التي تمس أمن الدولة وتهدد استقرارها دون أن تدرجها الواقعية ضمن قائمة التهديدات المحصورة فقط في المادية منها، أي في القوة العسكرية والأساليب العنيفة.

المطلب الثاني: التوسع في مفهوم الأمن

لقد حاول بعض المنظرين التقليديين في العلاقات الدولية تدارك النقد الموجه ل طرحهم بعدم احتوائه للتهديدات الجديدة والمتمثلة أساسا في انتشار ظاهرة النزاعات الداخلية، وتفشي الفقر والأمراض والأوبئة، والإرهاب، وكذلك الأخطار البيئية التي بدأت فعلا تززع استقرار الدول وكذا النظام الدولي. ولفهم هذه الرؤية؛ نتعرض إلى العناصر الآتية:

1- التوسع في طبيعة التهديدات:

لقد شكلت نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن الماضي، بداية التحول في ميدان الدراسات الأمنية إذ بدأ الحديث عن إعادة النظر في مسألة توسيع مفهوم الأمن وعدم حصره في الإطار العسكري فقط، وذلك بتوسيع قائمة التهديدات إلى المجالات غير العسكرية للدولة، وإمكانية اتخاذ مرجعية للدراسات الأمنية من غير الدولة. ولم يكن ممكنا حدوث تغيير في المناهج الأمنية لو لم تتغير التهديدات المحددة لمفهوم الأمن، والحاجة لاحتوائها ولكيفية إدراكها. ⁽¹⁾ ومن أهمها الإرهاب، التلوث، الإجرام، الفقر، الأمراض والهجرة، أي تهديدات ذات طابع غير مادي، والتي تتجاوز مكافحتها قدرة الدولة بمفردها، ويعد التحول الذي شهده العالم بعد نهاية الحرب الباردة من أهم الدوافع الرئيسية الهادفة لإجراء توسيع المفهوم التقليدي للأمن.

(1) عبد النور، بن عنتر، "البعد المتوسطي للأمن الجزائري الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي" مرجع سابق، ص 13.

مراجعة مفهوم الأمن في المنظور الواقعي:

حاول منظرو الواقعية التقليدية الأخذ بعين الاعتبار التهديدات الجديدة والأبعاد الجديدة للأمن، ومن بين الواقعيين الجدد الذين أكدوا على ضرورة إدراج تهديدات أخرى نجد مايكل ديلون "Michael Dillon" الذي يرى أن الأمن ليس مجرد كلمة تشير للتحرر من الخطر أو التهديد، بل يعني أيضا وسيلة لاحتوائه وجعله محدودا. وبما أن الأمن أوجد الخوف فإنه يقتضي ضرورة القيام بإجراءات مضادة للتحكم فيه أو احتوائه. فالأمن مفهوم غامض يحوي في نفس الوقت الأمن واللاأمن وهذا ما عبر عنه ديلون بـ (اللاأمن).⁽¹⁾

حيث يعرف ديلون الأمن من خلال طبيعة التهديدات، كما أكد عليه الواقعيون التقليديون، إلا أنه لم يحصره في التهديد العسكري بل أشار إلى كونه كل ما بمقدوره تشكيل خطر على أمن الدولة، معتبرا أن الهدف من الممارسة السياسية هو ضمان الأمن. وهناك كثير من الدراسات الأمنية التي تبنت نظرة أوسع للأمن تشمل الجوانب العسكرية وغير العسكرية مثل بقاء الدولة، والشرعية السياسية، والاندماج، ولاسيما في بلدان العالم الثالث.

وقد تبنى يزيد صايغ في دراسته للأمن في بلدان العالم الثالث، صيغة واسعة للأمن تشمل الدفاع عن القيم الوطنية، والوحدة الترابية وبقاء الدولة وضمان سلامة السكان وإيجاد

(1) عبد النور، بن عنتر ، المرجع نفسه ص.14.

ظروف اقتصادية للرخاء والحفاظ على الانسجام الاجتماعي والبناء الوطني، محددًا الأبعاد

الاجتماعية والاقتصادية والسكانية كأبرز جوانب الأمن في هذه البلدان .⁽¹⁾

وهكذا سعت الواقعية الجديدة المعتمدة على رؤية جديدة شاملة، وانطلاقًا من طرح

واقعي يأخذ بعين الاعتبار التدخلات والمؤثرات السياسية والاقتصادية والجغرافية، والتعبير

عن مرحلة جديدة إلى إعادة مراجعة مفهوم الأمن.

مصطلح الأمن الموسع يسجل في النقاش حول المراجعة المفاهيمية للأمن في ظل

المنظور الواقعي، ونجد من بين الذين أجروا المراجعة على سبيل المثال لا الحصر

مجموعة من الدارسين منهم: إلفا هافتندور "Helga Haftendorn" التي دعت للتوسع في

مصطلح الأمن من أجل أن يستوعب الميادين غير العسكرية، لكن دون الخروج عن

المنظور الواقعي. فهي تدعو لتطور حقل الدراسات الأمنية داخل حقل العلاقات الدولية

لتكون الدراسة للمصطلح أكثر شمولية. كما يقوم إدوارد كولوزيدج "Edward Kolodziej"

بتوسيع مفهوم الأمن ليشمل المطالب الإستراتيجية والاهتمامات العسكرية للفاعلين، ثم

توسيعه للتهديدات المرتبطة بالتخلف الاقتصادي والثقافي والعلمي، فالدولة أصبحت مهددة

(1) عبد النور، بن عنتر، "تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص. 57.

كذلك من قبل فاعلين آخرين غير الدول، وبتهديدات نابعة من داخلها، وأخرى عبر قومية ناتجة عن الاعتماد المتبادل والمتزايد في الاقتصاد العالمي.⁽¹⁾

وتبقى المراجعة المفاهيمية في ظل المنظور الواقعي المسجلة دائما في التصور الواقعي، لأن التوسيع تم فقط للتهديدات الضاغطة على أمن الدولة وعلى استقرار النظام الدولي، مبقيين على الدولة كوحدة التحليل للعلاقات الدولية وعلى فوضوية العلاقات الدولية، لذا بقيت تحليلاتها مركزة على الدولة وهو بذلك ليس مفهوما معمقا كون موضوع الأمن بقي في الدولة ومقتصر عليها.

أ- إعادة صياغة التصور لمفهوم الأمن لدى الواقعيين الجدد:

حاول بعض الواقعيين الجدد الذهاب بعيدا في تصورهم لمفهوم الأمن مع المحافظة دائما على تناسق المنظور الواقعي ومنهم روبير روتشن "Robert Rotchen" الذي يرى وجود عدة مشاكل مع المقاربة التقليدية، حيث أن بعض الدول لا تتأثر بضغوطات البنية العالمية، و لكن في المقابل تربط نفسها لتحديد قوة قدراتها والنظام الداخلي، والتصور التهديدي، فترتبط بهذه الصورة التحديات الأمنية لمشاكل التنمية.⁽²⁾

(1)Hélène viau, la théorie critique et le concept de sécurité en relations internationales, centre d'études des politiques étrangères et de sécurité, université du Québec à Montréal, **Notes de recherches** n°8 janvier 1999, pp-29 -31.

(2)Taylor, Owen, des difficultés et de l'intérêt de définir et évaluer la sécurité humaine, <http://www.unider-org/pdf/auticles/pdf-art 2 197.pdf>, p19.

ويرى باري بوزان "Barry Buzan" أنه مع نهاية الحرب الباردة وبرز التهديدات الجديدة، والتحول في طبيعة النزاعات التي غلب عليها نمط الصراعات الداخلية، مع تراجع حدة النزاعات بين الدول، وتنامي ظاهرة العولمة بكل أبعادها المختلفة، أصبح المنظار الواقعي للأمن غير كاف للتعامل وتحليل طبيعة القضايا الأمنية المختلفة والمعقدة والتي تبعد تدريجياً عن الجوانب العسكرية، وهذا ما ولد الحاجة لتوسيع مفهوم الأمن. وحسب بوزان فإن الأمن يقتضي موضوعاً مرجعياً، وذلك استجابة للسؤال التالي: "أمن ماذا؟"، فيجيب أمن "الدولة"، لكن ذلك لا يكفي لأن تكون هناك موضوعات مرجعية أخرى للأمن محتملة أو كامنة، ولهذا يتبنى في تحليله ثلاثة مستويات: الأفراد، الدول والنظام الدولي. وبرغم اعترافه بوجود مرجعية أخرى، فإنه بقي واقعي التصور بقوله بمركزية الدول كمرجعية موضوع الأمن.⁽¹⁾

(1) Barry, Buzan, *people, states and fear: an agenda for international security studies in the post –cold war era*, London ,L. Rienner publishers, 1991, pp.18, 19.

وبرغم هذا يؤكد على أن الأمن يعني البقاء، وقد ميّز "بوزان" بين خمسة أبعاد أساسية للأمن وهي:

✚ الأمن العسكري: ويتعلق بالمستويين المتفاعلين أو المتقابلين للهجوم المسلح والقدرات الدفاعية وكذلك مدركات الدول بنوايا بعضها اتجاه البعض الآخر.

✚ الأمن السياسي: ويخص الاستقرار الذي تتمتع به مؤسسات الدولة ونظم الحكومات التي تستمد منها شرعيتها.

✚ الأمن الاقتصادي: مرتبط بالموارد والأسواق الضرورية للحفاظ بشكل دائم على مستويات مقبولة من الرفاه و قوة سلطة الدولة.

✚ الأمن الاجتماعي: ويخص قدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصياتها في اللغة والثقافة، الهوية الوطنية والدينية والعادات والتقاليد في إطار شروط مقبولة لتطويرها و استمراريتها.

✚ الأمن البيئي: ويتعلق بالمحافظة على المحيط المحلي والكوني لكل نشاط إنساني. ورغم انتقاد "بوزان" للمنظار الواقعي فيما يخص الأمن لربط هذا الأخير بالقوة أساساً عدم اهتمامه بالجوانب غير العسكرية، فإن تحليله يبقى واقعياً خاصة من حيث تبني مسلمة الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي.⁽¹⁾

(1) عبد النور بن عنتر ، تطور مفهوم الأمن، مرجع سابق، ص.57.

ومع ذلك، يعد عمله بمثابة قطيعة مع الطرح الواقعي التقليدي في نقطتين أساسيتين وهما:

أ- توسيع مجال الدراسات الأمنية لتشمل قطاعات أخرى غير عسكرية (اقتصادية، اجتماعية، ثقافية وحتى بيئية) وبالتالي إمكانية الاعتماد على مرجعيات أخرى غير الدولة.

ب- هي قوله بوجود تهديدات ليست موضوعية، فبإمكان الجانب الاجتماعي مثلا أو البيئي أن يشكل تهديدا لبقاء الدولة بقدر ما تشكل القوى العسكرية للدول الأخرى.

وهكذا نجد أن منظري الواقعية الجديدة أو المقاربة الهادفة لتوسيع مفهوم الأمن لا يقرون بدورهم بالتهديدات غير العسكرية المسجلة داخل الدولة والتي لا تشكل خزان عنف مسلح ولا تهدد استقرار النظام وبقاء الدولة، كالأزمات الاقتصادية وتدهور البيئة والأوبئة والفقر. وبهذا أبقت المحاولات التوسعية لمفهوم الأمن على الدولة كوحدة التحليل الأولية والمرجعية الرئيسية للدراسات الأمنية.

ب- الأبعاد الجديدة للأمن:

بدأ مفهوم الأمن يأخذ أبعادا جديدة صعبة التحديد والتعريف أمام تعدد المشاكل الوطنية والإقليمية والدولية تزامنا مع تغيير المشهد الدولي بشكل نوعي، وهو ما أدى إلى إعادة النظر في كافة الافتراضات الأساسية للمعادلة الأمنية في العلاقات الدولية. فمن ناحية

لم يعد الفعل والتأثير في العلاقات الدولية حكراً على الدولة القومية، إذ أصبح هناك فاعلون دوليون من غير الدول، كالمنظمات الحكومية الإقليمية والدولية والمنظمات الدولية غير الحكومية. ومن ناحية أخرى حدث تحول في طبيعة مصادر التهديد للدولة الأمة، إذ لم يصبح التهديد العسكري الخارجي هو مصدر التهديد الوحيد لأمن الدولة (كما يفترض أنصار المنظار الواقعي)⁽¹⁾ وعجز المنظور التقليدي للأمن عن التعامل مع تلك التهديدات الجديدة، إذ أن التهديد في معظم الأحيان غير مرئي أو واضح كما أن القوة العسكرية لا تصلح كأداة لمواجهة تلك الأنماط من مصادر التهديد الذي قد تفوق آثاره المدمرة آثار التهديد العسكري المباشر. والأخطر من ذلك أنه لا يمكن لأي دولة أن تغلق حدودها أو أن تستخدم القوة العسكرية للحيلولة دون انتشارها. وبذلك أصبحت أخطارها تتجاوز حدود الدولة.

3-مراجعة مفهوم الأمن في المنظور الليبرالي:

لقد أثر الفكر الليبرالي على النخب صانعة القرار، وعلى الرأي العام في الكثير من الدول الغربية بعد الحرب العالمية الأولى، وقد عاد هذا الفكر لفترة وجيزة في نهاية الحرب العالمية الثانية مع نشوء الأمم المتحدة، كما شهدت نهاية الحرب الباردة انبعائه بعد أن أعلن زعماء الدول الغربية عن ولادة نظام دولي جديد تنزعمه القيم الليبرالية.⁽²⁾

(1) جمال مظلوم، "الأمن الغير التقليدي"، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2012، ص ص 80-82.

(2) جون بيليس، ستيف سميث، "عولمة السياسة العالمية"، تر:مركز الخليج للأبحاث، ط1، دبي:مركز الخليج

للأبحاث، 2004، ص ص 314-315.

ويرى الليبراليون التقليديون أن الدول هي الفاعل الأكثر أهمية في العلاقات الدولية، إلا أنهم يقرون بأنه يوجد بجانب الدول مجموعة من الفاعلين الدوليين المؤثرين في النظام الدولي، كالمنظمات الدولية المتعددة الأهداف والشركات المتعددة الجنسيات، وحتى الجماعات الإرهابية التي أصبح تأثيرها متزايدا على استقرار النظام الدولي.

أما فيما يخص قضية الأمن، فيؤكد الليبراليون على أن السلم يرتبط بانتشار الديمقراطيات في العالم، فكلما زاد عدد الديمقراطيات، قلت احتمالات الحروب، فالأمن من منظور الليبراليين يتحقق من خلال نشر المبادئ الديمقراطية.⁽¹⁾

يوجد ثلاث تصورات للمنظور الليبرالي:

➤ الدولية الليبرالية: تعود أفكارها إلى حركة التنوير في أوروبا حيث تؤمن بإمكانية أن يحقق العقل الحرية والعدالة والسلام في العلاقات، وكان أبرز أنصارها إيمانويل كانط "Emmanuel Kant"، و جيريمي بنتام "Jeremy Bentham".⁽²⁾

➤ الليبرالية المؤسساتية: بعد فشل عصبة الأمم في منع الحرب العالمية الثانية، برزت هنالك الحاجة إلى إيجاد مؤسسة دولية أخرى، تكون أقدر على توفير وضمان السلم والأمن الدوليين، فكانت هيئة الأمم المتحدة كأداة للأمن الجماعي. وقد دعا دافيد

(1) Michael W. Doyle, "Liberalism and the End of the Cold War", available in:

<https://libraryoflights.files.wordpress.com/.../international-relations-theory-and-the-end-of-the-cold-war.pdf>

(2) دن تيموثي، "الليبرالية"، في: جون بيليس وستيف سميث، مرجع سابق، ص 318-319.

ميتрани "David Mitrany" في منتصف القرن العشرين إلى تعاون فوق وطني لحل

المشاكل المشتركة.⁽¹⁾

نظرية السلام الديمقراطي: ظهرت هذه النظرية في ثمانينيات القرن الماضي في

كتابات مايكل دويل "Michael Doyle" و بروس راسيت "Bruce Russett"، وتستند

هذه النظرية إلى مقالة إيمانويل كانط الموسومة بـ: "التمثيل الديمقراطي

الجمهوري، التزام إيديولوجي بحقوق الإنسان والترابط العابر للحدود الوطنية".⁽²⁾

إعادة صياغة التصور لمفهوم الأمن لدى الليبرالية الجديدة:

يرى أنصار الليبرالية الجديدة أن المؤسسات تؤدي دوراً جوهرياً في تحقيق الأمن

الدولي ، وكذا الداخلي عبر ما أصبحت تملكه من صلاحيات تسمح لها بضبط بعض

الجوانب في المسائل الداخلية كنتاجا للتحويلات التي مست السياسة العالمية ، والتي لم

تعد تجعل الدول تتصرف بشكل منفرد في سياستها الداخلية.

وقد تعززت أفكار الليبراليين الجدد خصوصاً مع نجاح بعض المؤسسات

الاندماجية كالاتحاد الأوروبي، وحلف الناتو ، في تطوير النظم الأمنية المستقرة، ومع

(1) المرجع نفسه، ص.325.

(2) جون بيليس ، " الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة"، في : جون بيليس وستيف سميث، مرجع سابق، ص ص

428-429.

أن الماضي ربما تميز بحروب مستمرة ، فإن العلاقات الدولية شهدت تغيرات هامة في

نهاية القرن العشرين وفرت الفرص لتقليص المنافسة الأمنية التقليدية بين الدول.(1)

ويعتمد الليبراليون الجدد في تصورهم لمفهوم الأمن الدولي، على أجندة موسعة

من حيث وحدات ومستويات التحليل، وأبعاد الأمن الدولي. إذ أن المنظمات غير

الحكومية وعبر الوطنية لمنظمات حقوق الإنسان، وجماعات حماية البيئة، تلعب دورا

مهما في صناعة السياسة العالمية، وقضايا الأمن الدولي.(2)

4- مقارنة الأمن المجتمعي:

تعتبر مجهودات المفكر باري بوزان رائدة في إدراج الأمن المجتمعي ضمن حقل

الدراسات الأمنية، وكانت بمثابة أرضية تم الانطلاق منها لتوسيع مفهوم الأمن بما يتلاءم

والمنطلقات المجتمعية التي أسس لها في بداية الثمانينات وذلك في إطار التحولات التي

عرفها العالم بعد نهاية الحرب الباردة، وقد جاءت هذه المرحلة بمفهوم انتقالي للأمن من

الدولة إلى المجتمع مع تركيز ترقية هذا الأخير إلى كونه موضوعا مستقلا.(3) ومن هذا

المنطلق يتزايد التهديد للمجتمعات ويجعلها عرضة للاختراق من طرف بعض الدول، حيث

ترى هذه الأخيرة أن وظائفها تتغير دون مراجعة لسيادتها، في حين ترى المجتمعات أن

(1) خالد معمري، "التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة"، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2008، ص ص. 93-94.

(2) Paul R . Viotti, Mark.v. Kauppi, « *International Relations theory* », London : Allyn Bacon, 1999, p.199.

(3) بن عنتر، عبد النور، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي، مرجع سابق. ص ص. 25 - 26.

هويتها مهددة من طرف العديد من الظواهر كالعولمة، وتدفقات الهجرة... وغيرها،⁽¹⁾ بينما يرى المهاجرون أنهم مستهدفون بالتهديد في قيمهم وعاداتهم، لأن الهجرة في تلك المجتمعات من شأنها أن تصنف العلاقات الإنسانية، حيث هناك من يجب أن تشعر حيالهم بالثقة وهناك من يستحيل معهم ذلك.⁽²⁾ ويمكن الإشارة إلى الكيفية التي قُسم بها المجتمع الأوروبي وهي على النحو التالي: فرنسي، غربي، أوروبي كعالم مؤتمن وموثوق، وعالم آخر وهو جزائري، تونسي، مصري ينظر إليه على أنه مفسد للتماثل الثقافي والهوية الثقافية.⁽³⁾ وفي هذا السياق، نجد أن الأمن المجتمعي يعني الوضع الأمني الذي يكون فيه جماعة ما، فيما يتعلق بشروط تطورها المجتمعي، وفي حالة الهجرة تصبح الهويات مهددة للأمن. ويحاول باري بوزان رسم الخطوط العامة للنمط الجديد لعلاقات الأمن في فترة ما بين 1989-1990، والمبنية على المهددات الهويةانية للأمن، وقد ورد هذا في مقال نشر له في مجلة الشؤون الدولية الأمريكية سنة 1990 تحت عنوان: "السياسة الواقعية في العالم الجديد: أنماط جديدة للأمن العالمي في القرن الواحد والعشرين". وقد أشار إلى الاحتمالات المتوقعة في إطار ما يسمى بعلاقات شرق/غرب، إضافة إلى ظهور مفهوم العالم الثالث.

(1) بن عنتر، عبد النور، المرجع نفسه، ص. 25.

(2) Jef, Huysmans, The politics of insecurity, fear, migration and asylum the EU, Routledj, London: 2006. p.56.

(3) Ibidem.

ولكن بعد هذا أشار "باري بوزان" إلى ضرورة مراجعة مفهوم الأمن المجتمعي، لأن التصنيفات السابقة (شرق/غرب/العالم الثالث) فقدت معناها بعد انهيار الكتلة الشرقية.⁽¹⁾

وهنا يولي باري بوزان أهمية "للأمن المجتمعي" في إطار علاقة المركز بالأطراف، حيث يقول: "الأرجح أن يصبح الأمن المجتمعي مسألة أكثر أهمية عما كان عليه الحال زمن الحرب الباردة... والأمر يتعلق بالأخطار ونقاط الضعف التي تؤثر في أنماط هوية المجتمعات وثقافتها"، وهنا أشار إلى كون الهجرة أو ما أسماه بالتصادم بين الهويات الحضارية المتنافسة أهم قضيتين في هذا المجال.⁽²⁾ وبالتالي فالهجرة من الجنوب إلى الشمال تشكل خطراً على أمن دول المركز، وتهدد هويتها الحضارية، أما بالنسبة للتصادم الحضاري في نظره فهو يكون بين الغرب والإسلام. وفي هذا المجال يقول بوزان أنه: "إذا اجتمع خطر الهجرة و خطر تصادم الثقافات؛ أصبح من السهل وضع تصور لنوع من الحرب الباردة الاجتماعية بين المركز وجزء من الأطراف على الأقل...". وفي مقاربة مع ذلك؛ حاول الباحثون وضع مفهوم للأمن بعيداً عن التركيز على الدولة؛ و بناء تصور أكثر شمولاً، فحسب مولر (Moller) فالحاجة ملحة لوضع مفهوم شامل للأمن يتمحور حول بناء استراتيجية أمن متعددة الأبعاد، و في هذا الإطار ترى الباحثة إلقاءاً أفتتدور أنه من الضروري إعادة النظر في مراجعة وتوسيع مفهوم الأمن وحقل الدراسات الأمنية في إطار الأمن

(1) محمد عابد الجابري، "القضايا في الفكر المعاصر العولمة - صراع الحضارات - العودة إلى الأخلاق - التسامح الديمقراطية ونظام القيم - الفلسفة والمدنية"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998، ص 8.
(102) عمار حجار، مرجع سابق، ص 53.

الشامل، وهذا في نظرها يتم بإعادة النظر في أبعاد الأمن ومستوياته ووسائل تحقيقه، إضافة إلى استراتيجيات بنائه، ومن أجل ذلك أكدت الباحثة نفسها أن مفاهيم الأمن ذات الطبيعة الهوبزية، الكانطية، أو القروسيوسية لا تقدم براديجما أمنيا مناسباً ولا تفسر بكيفية مقنعة التغيرات في العلاقات الأمنية في كثير من أجزاء العالم اليوم. وفي رأي الباحثة فإنه من الضروري توسيع مجال الدراسات الأمنية أثناء دراسة العلاقات الدولية وذلك باعتماد مقاربات ومنظورات متعددة الاختصاصات بهدف صياغة مفهوم شامل للأمن. وهذا الاقتراب يعود إلى عام (1983) عندما عرف ريتشارد أولمان " Richard Ullman " التهديد على أنه: " كل عمل يهدف نسبياً إلى تخفيض المستوى المعيشي لسكان دولة ما أو تهديد نطاق الخيارات المطروحة أمام حكومات الدول أو الهيئات غير الحكومية من الأفراد والمجموعات والمؤسسات داخل الدولة". وفي تعريفه هذا؛ وسع من دائرة الصفات التي تتدرج ضمن مهددات الأمن بمفهومه الشامل ويكون بذلك قد أخرج الأمن من دائرة الاهتمام العسكري السياسي إلى دوائر تحليل مختلفة ومتقاطعة. وهذا التقاطع أشارت إليه لجنة " Brandi " حيث جاء في تقرير لها سنة 1983 حول التنمية الدولية دراسة للعلاقة بين الأمن والتنمية، وفي هذا الصدد تقول أن الاختلاف بين الدول الغنية والفقيرة يمكن أن يخلق التهديدات وعلى رأسها اللامساواة والمجاعات التي تشكل خطراً على الدول الفقيرة والغنية على حد سواء بسبب اختلال التوازن العالمي بين المجموعتين.⁽¹⁾

(1) Charles Philippe David , *op cit* ;p. 116.

وهناك تقرير آخر صدر عن لجنة " Brutland " حول التنمية المستدامة الصادر سنة 1987، عالج نوعاً آخر من التهديدات والتحديات الأخرى للأمن، وهي الأخطار الإيكولوجية التي يعرفها كوكبنا، حيث أن التحولات البيئية المتعلقة بالمناخ وطبقة الأوزون ستؤدي حسب الباحثين إلى تهديد التوازن الاجتماعي-الاقتصادي (الصراع على الموارد، الهجرة لأسباب بيئية وما ينجر عنها من اختلال في القطاع الاقتصادي والاجتماعي للدول...). بالإضافة إلى التقريرين السابقين، ورد تقرير آخر وهو تقرير الأمم المتحدة الإنمائي " UNDP " الصادر سنة (1994)، وقد أورد ستة تهديدات شاملة للأمن وهي تهديدات غير عسكرية تتلخص في: التزايد الديمغرافي، الأزمات الاقتصادية، الهجرة الجماعية، تدهور الظروف البيئية، الإرهاب الدولي، تجارة المخدرات.⁽¹⁾ وقد أكسب هذا التقرير الأمن صفة "العالمية" إضافة إلى صفة "الشمولية"، ومن هذا المنطلق نقول أن الأمن عندما يكون معرضاً للتهديد في أي مكان فهو يؤثر على الناس في كل مكان، وبالتالي فالتهديدات التالية: المجاعات، الصراعات الإثنية، التفكك الاجتماعي، الإرهاب، التلوث، تجارة المخدرات، والتي لا يمكن حصرها داخل الحدود الوطنية.

(1) Charles, Philippe David , Jean Jacques Roche, op.cit. p. 117.

المطلب الثالث: المقاربات الجديدة لمفهوم الأمن

نظرا للقصور الذي كانت تعاني منه المقاربات التقليدية في فهم وتفسير قضايا السياسة العالمية في فترة الحرب الباردة، اتجه الأكاديميون إلى البحث عن أطر نظرية جديدة قادرة على فهم قضايا العلاقات الدولية، ومن أهم هذه المقاربات نجد النقدية والبنائية و مقارنة الأمن الإنساني لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

1- النظرية النقدية :

أ- السياق التاريخي لظهور وتطور النظرية النقدية:

لقد تطورت الدراسات النقدية من مجموعة من الأطر الفلسفية كان على رأسها الماركسية، التي تفترض وجود علاقة جدلية صراعية بين الأطراف الأضعف اجتماعيا والطبقة الارستقراطية. وحسب النقيدين فإن الظاهرة الاجتماعية تفهم في سياقها التاريخي، وبالتالي فإنه يمكن ملاحظة تأثير واضح للماركسية على النقدية⁽¹⁾.

لقد برزت النظرية النقدية في قالب نقدي يرمي إلى إعادة هيكلة وتقسيم التنظير في العلاقات الدولية، و تبنيها لطروحات أنطولوجية، وابستمولوجية ومنهجية، تختلف إلى حد كبير عن الأنساق التي تبنتها الاتجاهات النظرية التفسيرية، وهي نتاج لفريق من منظرين

(1) هشام القروي، "النظرية النقدية الاجتماعية"، نقلا عن: (25/08/2013) www.rezqarr.com

ألمان، يعيش أغلبهم في المنفى بالولايات المتحدة الأمريكية في عشرينيات القرن الماضي، وقد عرف هذا الفريق باسم مدرسة فرانكفورت (Frankfurt School) ⁽¹⁾.

لقد بدأت معالم النظرية النقدية كمقاربة جديدة لدراسة العلاقات الدولية تظهر منذ عام 1976، عندما كتب روبرت كوكس "Robert cox" مقالة بعنوان "التفكير حول مستقبل النظام الدولي"، الذي أظهر من خلاله غياب الخاصية النقدية لإسهامات النظريات الوضعية في العلاقات الدولية، وفي 1981 أعاد طرح السؤال بدقة أكثر: " النظرية هي دوماً لشخص ما ومن أجل هدف معين"، ثم توسعت مع بداية التسعينيات، وقد انضم عدة كتاب إلى جانب كوكس مثل: ستيفت جيل "Stephen Gill"، و جيوفاني أروغي "Geovani Arrughi" ⁽²⁾، وإذا كان كوكس يفضل التيار التاريخي فهذا لأنه يطمح إلى نظرية ذات مبادئ عالمية ⁽³⁾.

أ- التصور المرجعي للأمن لدى المدرسة النقدية:

لقد مكنت تحليلات "بوزان" فيما يخص توسيع مجال الأمن إلى قطاعات أخرى جديدة وكذلك بإدخاله موضوعات جديدة مرجعية مثل الدولي، الإقليمي، المجتمع والفرد، من تشكيل همزة وصل بين الدراسات التقليدية والدراسات النقدية للأمن، وواقعيته الجديدة،

(1) عبد الناصر جندلي، المرجع نفسه، ص 313، 314.

(2) Frédéric Guillaume Duffour, "Aperçu des contributions des néogramsciens et des théories critiques au tournant réflexif des théories de la sécurité", cultures & conflits, n°54, été 2004, p p 54.57.

(3) Frédéric Guillaume Duffour, op cit, p p. 60.62 .

ومهد الطريق لأصحاب "مدرسة كوبينهاغن"⁽¹⁾ والتي سميت "بالدراسات النقدية للأمن"، حيث ينتمي أعضاؤها إلى آفاق مختلفة من الواقعية الجديدة، البنيوية والحداثة.

لقد صرح النقادون برغبتهم في إحداث القطيعة مع الرؤية الكلاسيكية للأمن، وإدراج مجال أوسع لمواضيع أخرى كحقوق الإنسان. ورغم اختلافاتهم، إلا أنهم اتفقوا في نقاط تحليلية، كاقترحهم تغيير المقاربة الآلية للأمن إلى مقاربة تأملية، ولم يعد بذلك الأمن يعني عندهم التركيز فقط على التهديد، وإنما أيضا اتخاذ المرجعية الأنسب لبناء المقاربات الهادفة لإظهار سبل تحقيق الأمن في مختلف المستويات.

لقد سعى الدارسون والمفكرون إلى تجاوز حالة الركود الفكري التي صاحبت النظريات التقليدية ومحاولة تصوير نظرية جديدة تتفادى النقد الموجه لسابقتها فلم يعد ممكنا إذن إقامة الدراسات الأمنية من خلال وضع الدولة واتخاذها مرجعية لها، كون المسألة الأمنية لم تعد تعني مجرد التوسيع في التهديدات التي تمس بأمن الدولة، وإنما فيما يجب أن يؤمن، لذا يجيب النقادون بمفهوم "الأمن الإنساني"، وتهدف النظرية النقدية إلى إعادة صياغة العلاقات الدولية في توجه أكثر أخلاقية وشمولية، لتمكين الفرد من التحرر مما يهدده، مدرجة الدراسات الضرورية للأبعاد الاجتماعية والثقافية والمحتوى التاريخي، إذ يعد كل بناء للعالم السياسي نتاج تقاطع هذه الأبعاد.

(1) Marie – Hélène labbe , " les nouvelles dimensions de la Sécurité " , *politique étrangère* , n 04 ,hiver 1999/2000 ,p918.

وعلى خلاف غيره، نجد أن جون بورتون " John Burton " لا يضع الدولة في مركز الحياة الدولية وإنما الإنسان، وعدم إشباع الحاجات الأساسية في النظام الداخلي هي - حسبه - سبب التوترات الدولية. كما ينطلق مخططه من الإنسان ومن حاجاته الأساسية للوصول إلى المجتمع العالمي.⁽¹⁾

كما يعد كان بوث " Ken Booth " من أبرز المنظرين النقيدين، إذ يرى أن الدولة لا ينبغي أن تبقى المرجعية الأولى للأمن، كونها أصبحت في الكثير من الحالات المصدر الأول للتهديد للكثيرين ممن يعيشون تحت سلطتها بدلا من أن تكون حارسة أمنهم. فهو بذلك يوسع تصوره للأمن والذي يتجاوز التهديد العسكري، وهو بذلك يدعم فكرة كون الأمن الإنساني أكثر أهمية من أمن الدولة.⁽²⁾

ويصعب تحديد مفهوم الأمن لدى النقيدين نظرا لاختلافاتهم في تحديده وتعريفه بدقة، ما يجب أن يؤمن لهذا الفرد، لأن البنى نفسها تشكلت بواسطة اتحاد الأفراد. وقد استعمل النقديون مصطلح الفرد بنفس معنى الإنسان إلا أنهما مختلفان، لأن الحديث عن الفرد هو الدفاع عن الأمن الفردي كما نجده بقيمه ومصالحه الخاصة الملازمة لمحتوى اجتماعي وتاريخي معين، وكأنها بديهية.⁽³⁾ ويعني الأمن عند النقيدين غياب التهديد والتحرر من الإكراهات المادية والإنسانية التي تمنع الأفراد من القيام باختياراتهم، فقد تكون الحرب

(1) Jean, Jaques roche, *théories des relations internationales*, 5ème édition, Montchrestien, Paris: 2004. P. 113

(2) Phippe, David et Roche, *OP.Cit*, P. 107.

(3) Viaeu, *OP.Cit*, P.39

مهددة للأمن الإنساني، إلا أن الفقر والعنف السياسي والكوارث الطبيعية والأمراض هي كذلك تهديدات ومعوقات لتحرير الفرد، وبالتالي تهديدات للأمن في مختلف مستوياته.

لم يقدّم النقاد بمجرد توسيع المفهوم التقليدي للأمن، بل عملوا على تغيير الموضوع المرجعي للأمن من الدولة إلى الفرد، بوضع هذا الأخير في قلب النقاش الدائر حول المفهوم. فالنظرية النقدية تحاول إقصاء الدولة من كونها ذات الأسبقية في مرجعيات الأمن، مركزة أكثر على الاعتماد المتبادل وظاهرة العبر قومية لفاعلات آخرين من غير الدولة، فهم يضعون مفهوم الأمن الإنساني بدلا من أمن الدولة.

2- النظرية البنائية :

غالبا ما ينظر للبنائية كاتجاه نظري جديد، ولكنها في واقع الأمر اتجاه قديم في تاريخ الفكر السياسي ترجع أصوله إلى القرن الثامن عشر في كتابات المفكر الإيطالي جيامباتيستا فيكو "Giambattista Vico"، الذي يرى أن العالم الطبيعي من صنع الله، بينما العالم التاريخي هو من صنع الإنسان.

غير أن البنائية برزت كنظرية قائمة بذاتها في العلاقات الدولية مع نهاية الحرب الباردة، وبالتحديد مع أواخر الثمانينيات من القرن العشرين، بسبب إخفاق نظريات الاتجاه التفسيري في التنبؤ بنهاية الحرب الباردة سلميا، ونجاح البنائية في ذلك (كما سبق الذكر)، وكان من أبرز دعاة التصور البنائي في العلاقات الدولية نيكولاس أونوف "Nicholas Onuf" الذي يعد أول من استعمل مصطلح البنائية في كتابه "عالم من صنعنا" منتقدا فيه أفكار وفرضيات

واقعية والتز الجديدة، وألكندر واندت " Alexander Wendt"، هذا الأخير الذي لُقّب بأب البنائية سنة 1992⁽¹⁾.

أ- المنطلقات الفكرية للبنائية:

تتطلب البنائية من الافتراضات الأساسية التالية:

1- الدول هي الوحدات الأساسية للتحليل.

2- تداثانية (Inter-subjectivity) البنى الأساسية للنظام القائم على الدول .

3- تتشكل هويات ومصالح الدول في إطار نسق مترابط بفعل البنى الاجتماعية ضمن النظام الدولي.

من خلال ما سبق سنتعرض إلى أهم المنطلقات الفكرية لهذه النظرية والتي تتمثل فيما يلي:

أ-1- التداخل بين الفاعل/البنية (Actor/Structure)

لقد حاولت البنائية إيجاد حل لإشكالية علاقة الفاعل بالبنية أو الموضوع، فعلى عكس النظريات التفسيرية، ترى البنائية أن للبنية أربع خصائص، فهي حقيقية لتواجدها ضمن زمن تاريخي حقيقي، واجتماعية، وتداثانية، بالإضافة إلى أنها عبارة عن مسار أو عملية أكثر منها سبب، فالبنى الدولية كالفوضى مثلا ليس لها وجود أو آثار بمعزل عن

(1) عبد الناصر جندلي ، مرجع سابق ، ص ص 322، 323.

الأفكار المتبناة من طرف الفواعل الاجتماعية، لذا فالبنية ليست سببا كما هي عند والتر ولكنها مسار أو عملية مفتوحة لبناء معنى مشترك⁽¹⁾.

ويشير مشكل الفاعل/البنية، كثنائية تتصل بمستوى التحليل إلى البحث عن أفضل تصور العلاقة بين الدولة والنظام الدولي والفاعلين الآخرين.⁽²⁾

وتتشكل البنية المنظمة لسلوكياتنا حسب تصورات واندت من ثلاثة عناصر أساسية هي:

1- عبر المعارف والمعاني الجماعية المشتركة والمنبثقة عن التفاعل بين الفواعل الاجتماعية.

2- المصادر المادية، والتي لا تتخذ معنى صبغة، أو لا تبرز قيمتها الفعلية إلا من خلال تأويلات الفاعلين التي تنعكس على ممارساتهم.

3- ممارسات أو سلوكيات هؤلاء الفاعلين.⁽³⁾

أ- 2- أهمية الهوية، الأفكار و المصلحة:

تتشكل هويات ومصالح الدول في إطار نسق مترابط بفعل البنى الاجتماعية ضمن النظام الدولي، وهذا يعني أن مفاهيم الهوية، المصلحة والأفكار، من بين أهم الأدوات

(1) Dan, O'meara, *Théories des relations internationales: contestations et résistances*, Québec: Athéna Editions, 2007, P.185.

(2) George Roberson, " applied social constructivism ", in internet site:

[\(10/09/2011\).](http://www.ukc.al.uk/politics/publications/journals/evwp/koso.htm)

(3) عبد الناصر جندلي، " انعكاسات تحول النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة على الاتجاهات النظرية في العلاقات الدولية"، رسالة دكتوراه، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2005، ص.115.

التحليلية عند البنائيين، فهم يرون أن كل دولة تتمتع بهويتها الخاصة المشكلة اجتماعيا عبر المعايير، القيم، والأفكار المؤسساتية للبيئة الاجتماعية التي تتفاعل فيها الدول، فالدول تتمتع بهوية مؤسسية تولد من خلالها أهدافها الرئيسية كالأمن والاستقرار أو التنمية الاقتصادية، ويعتمد تحقيق مثل هذه الأهداف على هوياتها الاجتماعية أي كيف تنظر الدول لنفسها في مقابل الدول الأخرى في المجتمع الدولي، وعليه؛ فهي تقوم ببناء مصالحها الوطنية على أساس هذه الهويات⁽¹⁾، فبينما عجزت الاتجاهات التفسيرية عن تقديم إجابات واضحة على أسئلة هامة في العلاقات الدولية مثل: كيف تمكن الفاعلون في العلاقات الدولية من تكوين هوياتهم الحالية، والمصالح المتولدة عنها؟ وكيف سيجري التغيير المستقبلي في المصالح وفي الهويات؟ فإن البنائية استطاعت الإجابة على الكثير من الأسئلة التي لم تجد لها جوابا لدى التفسيريين، فهي ترى أن هوية الدولة وتحديد ماهية نفسها متغيرة وليست ثابتة، وتعتمد على الأطر التاريخية والثقافية والحضارية والاجتماعية، لذا فإن فهم الهوية محوري لفهم السياسة العالمية.⁽²⁾

وعلى العكس من الواقعيين الذين يرون أن المصالح محددة سلفا، فإن البنائيين يعتقدون بتغيرها. فالمصالح تقتضي وجود الهويات، فالفاعل لا يمكنه أن يحدد مصلحته من دون أن يعرف أولا من هو⁽³⁾، وتؤكد على كيفية تعامل الهويات مع الطريقة التي تستوعبها

(1) مارتن غريفيش، تيري أوكلاهان، مرجع سابق، ص. 109.

(2) حسين الحاج علي محمد، "العالم المصنوع: دراسة في البناء الاجتماعي للسياسة العالمية"، من موقع:

[www.fikria.org/mogala/16/1-1.htm.\(07/10/2011\)](http://www.fikria.org/mogala/16/1-1.htm.(07/10/2011)).

(3) Dario Battistella, *Op.Cit.*, P.299.

الوحدات السياسية (الدول) وتستجيب لمطالبها ولمؤسساتها. وأصبح بشكل أكثر وضوحاً مع بروز قضايا الأقليات، بعدما تحول الصراع من صراع بين الدول أثناء الحرب الباردة إلى صراع داخل الدول في مرحلة ما بعد الحرب الباردة⁽¹⁾، وقضايا الإرهاب الدولي، وهو التطور الذي عاينته البنائية في تركيزها على الأفكار والقيم والمعايير وهو التفسير الذي يواكب الصراع الحضاري بمفهومه المعاصر وكذا الصراعات الإثنية والعرقية التي برزت على الساحة الدولية عقب انهيار الاتحاد السوفيتي وتفكك المنظومة الاشتراكية⁽²⁾.

ب- التصور البنائي في مواجهة التصور الواقعي:

تأسيساً لافتراضات البنائية السابقة الذكر، يمكن أن نسجل بأن البنائية تتميز عن الواقعية من حيث عدم تحديدها للواقع حسب توزيع القوى المادي، معتمدة في ذلك على الأفكار والعلاقات الاجتماعية بين البشر التي تجد مصدرها في الوعي الإنساني أو بعبارة أخرى، وبالعكس العقلانيين، فإن البنائيين ينظرون للواقع نظرة ذاتانية، لأنه حصيلة ذلك الاتصال الاجتماعي الذي يكفل له بتقاسم بعض المعتقدات والقيم⁽³⁾.

إن أهم ما تستند إليه البنائية كحجة لنجاحها هو تنبؤها بنهاية الحرب الباردة بطريقة سلمية على عكس النظريات التفسيرية وعلى رأسها الواقعية التي فشلت في ذلك، مما ساهم

(1) عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص 324.

(2) المرجع نفسه، ص 326.

(3) المرجع نفسه، ص ص 323، 324.

في إضفاء الشرعية على النظرية البنائية،⁽¹⁾ وهذا الطرح الجديد للبنائية هو الذي أثبت فشل الواقعيين في التعامل مع قضايا السياسة العالمية الجديدة⁽²⁾.

كما تتقاسم البنائية بالمقابل مع الواقعية بعض الافتراضات، لا سيما تلك المتعلقة بفوضوية النظام الدولي، الإقرار بالإمكانات والقدرات الإستراتيجية للدول، وانعدام الثقة في نوايا الوحدات السياسية الأخرى، وعقلانية الفاعلين الدوليين⁽³⁾.

ج-التصور البنائي للأمن:

تطرح البنائية مشكل أصول الأمن، بمعنى هل أن الواقع هو الذي يسبق الفكرة أم العكس، وحسب واندت فإن العلاقات الدولية لا تخضع لتأثير علاقات القوة، بل للمفاهيم والصور التي تعطيها معنى، وعليه، فإن الأمن وفقاً لذلك ذو مشكل تصوري، حيث أن أصحاب القرار هم الذين يعطون معنى مادي له وليس العكس.

وفي تحليله لمكونات المقاربة البنائية للدراسات الأمنية، فإن تحليل كينث كروز "Kenneth Krause"، هو الأكثر فهماً، حيث اعتبر أنه إذا كان الواقعيون في تساؤلاتهم

(1) ستيفين والت، العلاقات الدولية: عالم واحد ونظريات متعددة، ترجمة: عادل زقاغ وزيدان زيان، نقلا عن:

www.geocities.com/adelzeggagh/ir.html. (03/10/2008)

(2) عمار حجار، مرجع سابق، ص.40.

(3) عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص.325.

الأمنية يطرحون سؤال لماذا؟ فإن الموضوع هو البحث عن سبب إقدام السياسيين على وجه التحديد للقيام ببعض الأفعال.⁽¹⁾

د - معضلة الأمن:

بالنسبة للبناءيين فإن معضلة الأمن ليست ظاهرة تجريبية، فالكسندر واندت يجادل بأنها بنية اجتماعية تتألف من مفهومات ذاتية بين الأفراد تكون فيها الدول على درجة من عدم الثقة تجاه دول أخرى، بحيث أنها تقترض أسوأ الاحتمالات بشأن نوايا بعضها البعض، وعلى هذا الأساس فهي تحدد مصالحها من منطلق العون الذاتي⁽²⁾.

و - الفوضى:

تعتبر الفوضى حسب كتابات أب البنائية ألكسندر واندت ميزة أساسية للنظام الدولي، خصوصاً في فترة ما بعد الباردة، فالفوضى حسبها هي شيء طبيعي في النظام الدولي، فالفوضى حسب واندت هي نتاج ما تصنعه الدول، وليست قانون قائم بذاته، فهي بنية اجتماعية قائمة على أفكار، وليست ظاهرة متأصلة في النظام الدولي⁽³⁾.

إن فوضوية النظام الدولي هي حقيقة مشتركة في التحليل الواقعي والبنائي، لكنها لا تحتل نفس القيمة التحليلية لدى التحليليين، فإذا كانت الفوضى الدولية هي سبب كل شيء

(1) Charles Philippe David, Jean, Jacques Roche, *Op.Cit*, PP.105, 106.

(2) جون بيليس، ستيف سميث، *مرجع سابق*، ص.43.

(3) عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية، *مرجع سابق*، ص.327.

كما يعتقد الواقعيون، فبالنسبة للبنائيين فإن الإدراك الجماعي، والقيم والمعايير والتذاتانية هي فقط القدرة على إدراك وتأويل الفوضى وآثارها.⁽¹⁾ تتفق البنائية في نظرتها للعلاقات الدولية مع هدلي بول " Hedley Bull "، حيث ترى أن العلاقات الدولية هي عبارة عن مجتمع دولي فوضوي، غير أن البنائية ترى عكس هدلي بول حيث أن الفواعل ليس فقط هي الدول بل كذلك المنظمات الدولية، والتي لا يمكن اعتبارها مجرد امتداد لسياسة الدول بل فواعل ذات شخصية مستقلة عن أعضائه، بالإضافة إلى الفواعل عبر الوطنية والحركات الاجتماعية المختلفة ومن بينها الحركات العرقية والوطنية، كما أن المجتمع الدولي حسب البنائية لا يمثل حاصل جميع هذه الفواعل بل هو كائن آخر يؤثر ويتأثر بأجزائه⁽²⁾، وهذا ما يؤدي بنا إلى خلاصة القول بأن الفوضى هي بنى اجتماعية، وليست طبيعية للنظام الدولي⁽³⁾.

اعتبر المفكرون السياسيون ظهور البنائية بمثابة المنظور البديل للمنظورات السائدة من قبل، نظرا لامتلاكه العديد من الأدوات التحليلية التي جعلت مختلف اتجاهات البنائية تحظى بقبول واسع داخل الأوساط العلمية في حقل العلاقات الدولية.

كما استعملت البنائية تقنية تحليل المضمون في تحليل الخطاب، خاصة في مسألة الهوية، والذي يعبر عن مجموع القيم والمعتقدات المكونة لهوية مجموعة من الأفراد. ويعد

(1) حجار عمار، مرجع سابق، ص.43.

(2) حمادي عز الدين، " دور التدخل الخارجي في النزاعات العرقية "، مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2005، ص.34.

(3) فضيلة محجوب، " القوة الثابتة للواقعية بعد الحرب الباردة "، من موقع:

[www.ahram.org.eg/ac psss. \(01/01/2011\)](http://www.ahram.org.eg/ac psss. (01/01/2011))

دافيد كامبل "David Campbell" أول المطبقين لهذه التقنية، وقد طبق هذه التقنية على ما يوجد في البلقان من هويات متنوعة (1).

انقُذَ واندت بأنه لم يوضح كيف تبنى الهوية، وكيف تتراجع، ويرى كينيث والتز بأن البنائية جاءت على أساس جمع الأفكار وانتقائها من دون إقصاء ، إلا أنها وقعت في فخ فوضى الأفكار، فالبنائية ما هي إلا جمع للأفكار. من الجانب المنهجي لا توجد طريقة علمية لإثبات صحة أو خطأ أفكار البنائية .

وأخيرا تتجلى أهمية هذه النظرية في مواقفها الإيستمولوجية، والأونطولوجية والمعارية الوسطية، إذ تمثل تصورا وسطيا توفيقيا بين الاتجاهات النظرية الوضعية (التفسيرية) والنظريات المابعد وضعية (التكوينية). فهي وضعية في تركيزها على التفسير العلمي، وهي ما بعد وضعية في تركيزها على التذاتانية والأفكار. وقد ظهر ذلك جليا فيما يسمى المحاورة الثالثة في العلاقات الدولية. مما ينبئ بإمكانية بروز نظرية كوسمو بولونية للعلاقات الدولية، وهي نظرية عامة وشاملة تجمع كل الاتجاهات النظرية تحت مسمى نظرية تفسيرية-تكوينية للعلاقات الدولية (2).

(1) عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية ، مرجع سابق، ص ص 328، 329.

(2) المرجع نفسه، ص 329.

3-مقاربة الأمن الإنساني:

تعود فكرة الأمن الإنساني إلى عقود قديمة من الزمن، تم التطرق إليها من طرف العديد من المفكرين والفلاسفة في مختلف كتاباتهم ونجد من بين هؤلاء مونتيسكيو "Montesquieu"، الذي طالب بالاهتمام بحرية وحقوق الأفراد الذاتية بدل الاهتمام بالأمن الذي تضمنه الدول.⁽¹⁾

لكن بروز الأمن الإنساني كمفهوم جديد في ميدان العلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية، كان في النصف الثاني من القرن الماضي، وكان نتيجة التحولات الدولية لاسيما بسبب انتشار الصراعات الداخلية، والتي خلفت وراءها الآلاف من الضحايا، و الأوبئة التي أصبحت تفتك بالملايين من البشر سنويا. هذا الواقع المعقد، فرض ضرورة إعادة التأكيد على أهمية الفرد كمرجعية وكموضوع للدراسات الأمنية. ومع نهاية الحرب الباردة مباشرة شهدت مختلف الخطابات المتعلقة بموضوع الأمن تحولات جذرية عميقة بعدما مهد لها باري بوزان بأعماله التجديدية مع نهاية الثمانينات، وبالتالي أصبح المهتمون بالدراسات الأمنية ينظرون إلى موضوع الأمن نظرة أوسع تتعدى المجال العسكري إلى مجالات أخرى اقتصادية واجتماعية وحتى ثقافية وبيئية.

(1) Taylor, Owen, *OP.CIT*, p. 18.

وفي هذا السياق يعتبر بطرس بطرس غالي وكوفي عنان من الذين عملوا على توسيع المقاربة الأمنية وذلك من خلال التركيز على دور الهيئة الأمنية في مجال حفظ الكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان.

كما نجد العديد من الدول التي أصبحت تتخذ الأمن الإنساني كموضوع محوري في سياستها الخارجية، ونجد على رأسها كندا والتي ترى ضرورة إحداث تغيير في العلاقات الدولية⁽¹⁾ وهذا التغيير يجب أن يكون لصالح الفرد. من خلال هذا التحول الذي شهده موضوع الأمن نلمس الاهتمام الكبير بالفرد بدل الدولة التي كانت جوهر الدراسات الأمنية وإزالة اللبس والغموض عن هذا المفهوم أكثر سنتطرق إلى بعض التعريفات التي تناولت المفهوم والتي تشترك كلها في فكرة تحرير الإنسان سواء من العنف أو الحاجة وكذا مبدأ الكرامة الإنسانية، ويمكن هنا الإشارة إلى التعريفات التالية:

أ- تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD):

يعرف التقرير الذي أصدره في 1994 حول التنمية الإنسانية المستدامة وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية الأمن الإنساني بأنه :

"التحرر من الخوف والوقاية من الحاجة"، وقد عدد التقرير سبع مستويات تشكل كلها محتوى الأمن الإنساني وهي:

(1) Frederic, Ramel, "Réflexion sur le XXI ème Siècle sécurité humaine, un concept pour penser le XXIème Siècle", <http://geneus.France.Free.Fr/réflexion/ramel0900.htm>. p. 1.

الأمن الاقتصادي، الأمن الغذائي، الأمن الصحي، الأمن البيئي، الأمن الشخصي، الأمن المجتمعي، والأمن السياسي.⁽¹⁾

وقد تم أخذ هذا التعريف من طرف العديد من المفكرين "وكذا لجنة الحكم الشامل" سنة 1995، والذي اعتمد عليه كذلك ممثل اليابان **تاكاسو يوكيو** "T.Takasu"، حين أكد أن فهم اليابان للأمن الإنساني مطابق لمفهوم الأمم المتحدة.

ولما نأتي إلى دراسة الوضع العالمي العام عقب الحرب الباردة، نجد أن هناك مجموعة من التحديات التي تضاعفت في هذه الفترة على المستوى الداخلي والخارجي، والتي تواجه سلامة الدول، فعلى المستوى الخارجي تظهر تحديات التلوث البيئي والإرهاب الدولي والهجرة غير الشرعية والنظام المالي المتداعي، هذا فضلا عن تفشي الأوبئة وتجارة المخدرات والاتجار بالبشر، أما على المستوى الداخلي فقد انتشر الفقر والبطالة والحروب الأهلية والنزاعات الطائفية الإثنية وقمع الدولة، وإن دلت كل هذه التحديات على شيء فهي تدل على عجز الدولة عن ضمان حياة آمنة لمواطنيها مما أدى إلى ضرورة التحول من الاهتمام بحماية سلامة الدولة إلى حماية مواطنيها، ومن هذا التحول ينبثق مفهوم أمن الإنسان.

خلال الحرب الباردة، تم طرح مفهوم الأمن الإنساني ضمن أعمال وتقارير بعض اللجان المستقلة المعنية بدراسة الأمن والتنمية، ومن بينها اللجنة المستقلة لقضايا نزع

(1) PNUD, *Rapport mondial sur le développement Humain 94*, Paris : Economica, 1994.,56

السلاح والأمن، حيث أنها دعت في تقرير صدر عنها سنة 1982 إلى التركيز على مجموعة من القضايا، والتي أطلق عليها قضايا الأمن الإنساني، وتشمل الفقر، والإنفاق المتزايد على التسلح، وغياب العدالة التوزيعية، والحرمان الاقتصادي وغيرها.

المبحث الثالث: الاقتربات النظرية لدراسة الدولة الإفريقية:

قبل أن ندخل في صلب الموضوع، نحاول أن نضع تعريفا لمصطلح الاقتراب "Approche"، ويقصد بالاقتراب مجموعة من المعايير التي من خلالها تنتقى الأسئلة والبيانات الملائمة، التي تطرح، والضوابط التي تحكم اختيار موضوع معين أو استبعاده من نطاق البحث.

وفي الدراسات الاجتماعية وعلى وجه التحديد علم السياسة يمكن أن نستعين باقتراب واحد أو أكثر، ويقترن هذا الاقتراب بالقوى السياسية والظواهر المختلفة مثل: العنف السياسي، كالثورات والانقلابات والحروب الأهلية والمظاهرات والاضطرابات السياسية وظواهر الاغتراب والصراع الاجتماعي، ثم القوى السياسية الهامة كالمؤسسات والسلطة والمسؤولين عن عملية صنع القرار.

ومن جهة أخرى؛ فإنه من المهم أن يرتبط الاقتراب بالفروض التفسيرية والنظريات السببية للدراسة، وفي هذا الصدد يمكن استخدامه كإطار لتحليل الظواهر السياسية والاجتماعية ودراساتها. مثلما هو الحال في موضوعنا هذا، حيث استعنا بالاقتربات النظرية في دراسة موضوعنا هذا، والذي يتمثل في دراسة الدولة الإفريقية ما قبل وما بعد التسعينيات، ومن خلال استعانتنا بهذه الاقتربات يمكن أن نوضح الجوانب الأساسية للموضوع وتفسيرها.

المطلب الأول: الاقتربات النظرية لدراسة الدولة الإفريقية قبل التسعينيات.

لقد حاول علماء السياسة تحليل مفهوم الدولة، واختلفوا في ذلك، فهناك من اعتبرها أداة ضبط ونفوذ، وهناك من اعتبرها وسيلة لحل معضلات المجتمع. حيث رأت المجموعة الأولى في الدولة رؤية سلبية، وفسرتها بأنها أداة قهر واستغلال وخير دليل على ذلك ما كان سائدا في أوروبا قبل الثورة الفرنسية، حيث كانت الدولة تنصهر في شخصية الحاكم، وبالتالي فقد كان الحاكم هو الدولة، ولكن هذا المفهوم تغير بعد الثورة الفرنسية عام (1789)م، ومن جانب آخر نجد أن المجموعة الثانية نظرت إلى الدولة نظرة إيجابية، حيث أنها تقوم بإيجاد حلول لمشكلات المجتمع، وتحاول التوفيق بين المصالح المتعارضة، وتجسد نوعا من الديمقراطية التي توحى إليها فترة ما بعد الثورة الفرنسية في أوروبا (1789)م، حيث ظهر مبدأ سيادة الأمة، وبدأ الفكر الإنساني والواقع السياسي يعرف انفصال الدولة عن شخص الحاكم، حيث أصبح هذا الأخير مجرد فرد أو هيئة تختارها الأمة لتمثيلها وتمثيل الدولة، يتغير الممثل وتبقى الأمة والدولة ككيان مستقل يتمتع بشخصية معنوية تتفصل عن شخص الحاكم. أما بالنسبة لواقع الدولة في إفريقيا، فنجد أن المتأمل في أدبيات السياسة الإفريقية يهوله ذلك الكم الهائل من الاقتربات المتعلقة بدراسة ظاهرة الدولة في إفريقيا على مدى العقود الثلاثة التي تلت الاستقلال، وعلى أي حال، يمكن إجمالها في أربع اقتربات، اقترابين منها يسعيان

إلى بناء تصور أكثر عمومية (نظرية التحديث، الماركسية الجديدة)، والآخران يسعيان إلى بناء تصور أكثر نسبية (نظرية فشل الدولة، نظرية ما بعد الحداثة) .

1- نظرية التحديث Modernization Theory:

تري هذه النظرية أن التنمية السياسية لا تنفصل عن عملية التحديث عموماً، وأن بناء الدولة الأمة يستلزم إحداث قطيعة مع كل أشكال النظم التقليدية التي تفتقر إلى المشاركة السياسية للأفراد والديمقراطية والثقافة السياسية ، وبالمقابل عليها أن تقوم بتحديث المجتمع سياسياً واقتصادياً واجتماعياً ، والوسيلة الأساسية التي يمكن أن تحقق كل هذا هي الدولة.

ومن خلال هذه النظرية ظهرت التنمية السياسية كموضوع جديد في حقل العلوم السياسية، وقد تم ذلك في إطار نمط المتغيرات التي قدمها لأول مرة تالكوت بارسونز "Talcott Parsons" في كتابه "النظام الاجتماعي"، وبعد ذلك قام بتطويره بالاشتراك مع روبرت بولز "Robert Boles" ، وإدوارد شيلز "Edward Shils"، ونيل سمسلي "Neil Smelser" ، وقد قارنوا بين خصائص دول العالم الثالث، وخصائص الدول الغربية، وتوصلوا إلى أن خصائص الدول المتقدمة هي الخصائص المساعدة على إقامة عملية التحديث السياسي في العالم الثالث، وحسبهم فإن التنمية السياسية تنحصر في

الخصائص التالية: الديمقراطية، المشاركة السياسية، خلق الاستقرار السياسي والثقافة السياسية.⁽¹⁾

ويمكن الإشارة إلى سيطرة المنظور التنموي "Developpmentalism" أو مدرسة التحديث والتنمية السياسية على حقل السياسة المقارنة في أواخر الخمسينيات وخلال الستينيات، حيث تم التركيز على دراسة المناطق النامية في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، هذه المدرسة تقوم على إعداد معايير ومقاييس التنمية التي تعود إلى خبرة وتجارب الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية، إذ يتم النظر إلى الجماعات الناشئة الجديدة في البلدان النامية مثل الطبقة الوسطى والأحزاب السياسية ونقابات العمال كعوامل ضرورية لإيجاد نظم مستقرة ومعتدلة وديمقراطية، أما المؤسسات الدينية والنخبة الزراعية المالكة، تعتبر عوامل معيقة لأي تحول نحو الحداثة في المجتمعات النامية. وحسب هذه الرؤية فإن الأحزاب السياسية تمثل أدوات تؤدي دور تجميع الآراء والمصالح والدفاع عنها، وفي نفس الوقت فهي تمثل أدوات التحديث وفتح الباب أمام التعددية والديمقراطية الليبرالية، متفقة مع التوجه الغربي الليبرالي، وأي غياب لهذه الأحزاب وجماعات المصالح في مؤسسات الدول النامية يعني وجود خلل وظيفي. لذلك أجريت العديد من الدراسات حول نظام الحزب الواحد في إفريقيا، واليسار الديمقراطي في أمريكا اللاتينية.⁽²⁾ كما شكلت ظاهرة التسلطية

(1) عبد العالي، دبلّة، "الدولة رؤية سوسيولوجية"، ط1، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004، ص. 193.

(2) محمد زاهي بشير المغربي، "قراءات في السياسة المقارنة: قضايا منهجية ومداخل نظرية"، بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، 1998، ص ص. 26-28.

"Autoritarianism" محور العديد من الأبحاث باعتبار أن النظم التسلطية تمثل أحد ميادين التطور نحو الحداثة، حيث تستجيب لشروط ومتطلبات وظيفية تساهم في عملية التحديث، وتعتبر أيضا مرحلة انتقالية تقود إلى الديمقراطية الليبرالية كما يرى إدوارد شيلز. وعلى هذا الأساس ظهرت نماذج تصنيف مختلفة للأنظمة التسلطية مثل تصنيف غابريال ألmond "Gabriel Almond"، حيث تم التصنيف بين الأنظمة التسلطية المحافظة، والأنظمة التسلطية التحديثية، وأخرى تسلطية ما قبل تعبوية.⁽¹⁾ وفق هذا التصور يعتمد تيار التنمية مقارنة ثنائية تقوم على الفصل بين التقليد والحداثة، فالتقليد يشير إلى العناصر المحلية والمؤسسات التقليدية في الدول النامية، أما الحداثة فهي كل ما يمثل العناصر المؤسسية والثقافية التي طورت الدول الغربية. ولكي تكون الدول النامية حديثة ومستقرة يجب عليها الانتقال من التقليد إلى الحداثة، وهذا ما يشكل نقطة اتفاق المداخل التنموية. إلا أن هذا الاتفاق لا يعني وجود تصور ذهني واحد كقاعدة للتحليل، فهناك تصورات مختلفة في افتراضات نظرية، وفي تحديدها للمتغيرات المستقلة والتابعة، فضلا عن غياب اتفاق عام حول تعريف التحديث والتنمية السياسية⁽²⁾. انطلاقا من هذا المنظور كانت دراسة السياسة في افريقيا وفق مدرسة التحديث والتنمية السياسية، بحيث تقوم على قاعدة أولية مفادها أن على المجتمعات الإفريقية إقامة مؤسسات حديثة وعقلانية أين تحل الفعالية والمنطق العلمي

(1) Jean, François BAYART, " *l'analyse des situationس autoritaires: étude bibliographique* ". *Revue française de science politique*, année 1976, vol 26 , N°3, pp. 484-485.

(2) فيريل، هيدي، "الإدارة العامة: منظور مقارن"، ترجمة: محمد قاسم القريوتي، ط2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1985، ص. 63.

محل القيم التقليدية والنظام العقائدي، وتركز هذه النظريات في مجال العملية السياسية على التغيير في المؤسسات الإفريقية، والتأكيد على ضرورة إتباع الأنظمة السياسية الإفريقية للأساليب الغربية في التنمية، ويتعامل هذا التيار مع المجتمعات الإفريقية على أنها مجتمعات ليس لها تاريخ، فالمؤسسات الأهلية والثقافة والقيم الإفريقية هي أسباب تخلف هذه المجتمعات ومعوقات للتحديث والتنمية. ومن هنا فإن الاقتربات الثنائية عرفت توسعا كبيرا في دراسة السياسة الإفريقية، إذ تم تقسيم المجتمعات الإفريقية وفق هذه التصورات إلى نموذجين مختلفين استخدمت فيهما مصطلحات متعارضة مثل:

الحديث/التقليدي، الحضري/الريفي، الصناعي/زراعي، رأسمالي/ماقبل رأسمالي.⁽¹⁾

وفق هذه التقسيمات الثنائية، يصف براديجما التحديث والتنمية السياسية المجتمعات والاقتصاديات الإفريقية بأنها ما قبل حداثة (Pré-Moderne)، لذلك ركز البحث على الفواعل الاجتماعية والنماذج الدستورية والمؤسسية الخاصة بالسلطة، والتي من شأنها الانتقال إلى دولة حديثة في إفريقيا، فالدولة الحديثة والنخبة الإفريقية تعتبر آليات أساسية في عملية الانتقال نحو الحداثة. استنادا إلى هذه الخلفية ظهرت العديد من الدراسات بإشراف باحثين أمثال: ألموندو كولمان "Coleman Almondo" (1960)،

(1) Jean, Baudouin, "Introduction à la science politique", 2éd, Paris: Edition DALLOZ, 1998, p. 131.

ديفيد أبتير "David Apter" (1967)، وهذا الأخير يعتبر مؤلفه حول السياسة القومية لغانا الصادر سنة 1955 بعنوان «Gold Coast in transition»، الدراسة الأولى من نوعها التي اعتمدت المنظور والتوجه السلوكي في الدراسات الإفريقية.⁽¹⁾

كما يعد كتاب الباحث المتخصص في الأنثروبولوجيا الاجتماعية ب.س.لويدي "B.S.Louid"، مؤلفا نموذجيا في دراسة النخبة الإفريقية ذات الثقافة الغربية ودورها في الانتقال من التقليد إلى الحداثة في إفريقيا، وفهم أثر التحديث على المجتمعات التقليدية، من خلال محاولة الإجابة على الأسئلة التالية: ماهي العلاقة بين هذه الفئات الجديدة المتباينة (النخبة التي اكتسبت السمات الثقافية المميزة للغرب)، وبين بعضها البعض من جهة، وبينها في مجموعها وبين مجتمعاتها التقليدية من ناحية أخرى؟ وما هو دورها في الانتقال من التقليد إلى الحداثة في إفريقيا وفهم أثر التحديث على المجتمعات التقليدية؟ وإلى أي حد أمكن أن تظهر في غرب إفريقيا أنماط من المجتمع الصناعي الغربي وخاصة انقسام المجتمع إلى طبقات اجتماعية؟⁽²⁾

ظهرت عدة أطر نظرية أخرى عملت على بلورة اقترابات جديدة لدراسة التنمية الجديدة لدراسة التنمية السياسية في إفريقيا، وبهذا الصدد تم تعريف عملية التحديث السياسي

(1) Anyang, Nyong'O, "The study of African politics :critical Appreciation of Heritage Kenya", Heinrich Boll Foundation, 2002, P. 46.

(2) ب،س،لويدي، "إفريقيا في عصر التحول الاجتماعي"، سلسلة عالم المعرفة، عدد: 28، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1980، ص ص. 19-20.

انطلاقاً من مقياس آخر يتمثل في عملية بناء المركز الذي يسعى للحفاظ على هيمنته على الأطراف، على نحو ما أشار إليه برتراند بادي "Bertrand Badie" من أنه يمكن اعتبار عملية بناء المركز هي تلك التي تقود إلى بناء مؤسسات وقيم تسهم في الحفاظ على التنظيم العام في مجتمع مستقل محصور في رقعة جغرافية محددة، في حالة ما إذا كان هذا المجتمع يعيش حالة من انحلال للسلطة "Atomisation du pouvoir"، وضعف التنسيق بين مكوناتها المختلفة (1).

ويضيف إدوارد شيلز بهذا المعنى أن عملية بناء المركز هي عبارة عن سيرورة ملازمة لكل مجتمع، وهذا ما يستدعي ضرورة تكامل الأفراد والجماعات داخل كيان يتجاوز وجودهم الفعلي. وفق هذا التصور لاحظ أريستيد زولبارغ "Aristide Zolberg" أن الدول الإفريقية الحديثة تعاني من ضعف في تأسيس مراكز وطنية للسلطة مع قوة تأثير المؤسسات والقيم التي تؤدي إلى إضعاف تلك المراكز، وبالتالي فتعددية النظام السياسي في إفريقيا يمكن اختصارها في ثنائية تميز بين قطاعين: قطاع سياسي حديث وقطاع سياسي محلي، مستندا إلى تعريف دافيد إستون "David Easton" للنظام السياسي على أنه نسق السلوك الأكثر اندماجا في المجتمع من أجل التوزيع السلطوي للقيم.

ويقدم زولبارغ تصوره للأنظمة السياسية في إفريقيا بالقول أنه: "يمكن تصنيف القيم التي توزع من طرف السلطة في بلدان إفريقيا الغربية إلى فئتين: واحدة تسمى

(1) Mamoudou, Gazibo, "l'Afrique en politique comparée, ", *polis / R.C.S.P / C.P .S.R*, VOL 8 , Numéro spécial , 2001, pp, 7-8.

حديثاً، والأخرى يمكن تسميتها محلية لتجنب كلمة (تقليدي)، كما أننا نستطيع التمييز عن طريق التحليل بين الهياكل الخاصة بالتوزيع السلطوي للفئة الأولى، وبين تلك الخاصة بالفئة الثانية، ومن هنا يمكن الحديث عن نظام سياسي بقطاعين، قطاع حديث وآخر تقليدي حيث أن هذين القطاعين يشكلان ما يسمى بالمجتمع التوفيقي "Société syncrétique". وفي هذا الإطار قدم كريستيان كولون "Christian Coulon" افتراضاته حول تصويره النظري لتحليل النظام السياسي والمجتمع في إفريقيا، معتمداً على ما خلص إليه زولبرغ رغم انتقاده له خاصة في جانب اعتماده على تعريف دافيد ايستون للنظام السياسي، واعتماده لتقسيم صارم بين قطاع حديث وآخر محلي، حيث أهمل إمكانية وجود علاقات متداخلة ومعقدة بين قطاعات المجتمع المختلفة. ومن جهة أخرى يرى كريستيان كولون أنه يمكن تقسيم النظام السياسي في إفريقيا إلى قطاع سياسي مركزي وقطاع سياسي طرفي، مع الأخذ بعين الاعتبار عدم كون القطاع المركزي بالضرورة تقليدياً، إضافة إلى كون هذا التقسيم يجنب التمييز المطلق بين القطاعين، فهناك علاقة قائمة على استخدام القوة والإكراه، وهناك علاقة قائمة على "الزبونية" لضمان سيطرة المركز أو النخبة الحاكمة على الأطراف.⁽¹⁾

(1) Cristian, Coulon, " système Politique et société dans les Etats d'Afrique Noire: A la recherche d'un cadre conceptuel nouveau ", *Revue Française de science politique*, vol 22, n°5.1972 P. 197.

2- النظرية الماركسية الجديدة Neo-Marxist Theory

إن التبعية كإطار فكري نظري ممنهج يسمى نظرية التبعية، ظهرت في المنتصف الثاني من الخمسينيات وبداية الستينيات من القرن العشرين ضمن ما يعرف بالنظرية الاستعمارية التي هي جزء من الاتجاه الشمولي للعلاقات الدولية، الذي هو بدوره جزء لا يتجزأ من الاتجاه الماركسي للعلاقات الدولية، ويعتبر المنظور الماركسي الجديد من إفرازات المرحلة التي نالت فيها معظم دول العالم استقلالها كتيار يؤكد وجود رابطة بين التخلف والإمبريالية ويرجع سبب تخلف دول العالم الثالث إلى استغلال الإمبريالية لهذه الدول،⁽¹⁾ من جهة أخرى، ساعد بحث القوى الكبرى عن المواد الأولية في دول العالم الثالث، والحرب الباردة والسباق نحو التسليح للقوى الكبرى على تفاقم الهيمنة الإمبريالية على دول العالم الثالث.⁽²⁾

حظي مفهوم الدولة بأهمية خاصة لدى الماركسيين الجدد في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات من القرن الماضي، حيث ذهب الماركسيون الجدد إلى أنه من الضروري لفهم الدولة معرفة من يسيطر عليها، فكتابات كل من ليز "Leys" وشيفجي "Shivji" تؤكد أن الهيمنة على الدولة في إفريقيا لا تمارسها طبقة رأسمالية وطنية مستقلة، وإنما تمارسها طبقة بورجوازية بيروقراطية تستغل سيطرتها على الدولة، فالدول الإفريقية لا تخضع حقيقةً

(1) جندي عبد الناصر، "التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية"، مرجع سابق، ص 212-213.

(2) Pierre de Senarclens , Armond Colin , Yohan Ariffan , " *La politique Internationale: Théories et enjeux contemporains* ", Séd, paris , 2006, p.116.

لسيطرة القوى الوطنية في المقام الأول، بل لوكلاء الرأسمالية العالمية التي تحدد سياسات الدول الإفريقية. ⁽¹⁾ وقد ساند هذا الرأي فريقين هما:

أ- **الفريق الأول:** يرى سمير أمين أن دول العالم الثالث عموماً ليس أمامها خيار إلا فك الارتباط مع النظام الرأسمالي، والأخذ بالاشتراكية، والاعتماد على الذات للتخلص من التبعية.

ب- **الفريق الثاني:** اهتم كل من لنكدون "Langdon"، و كابلان سكاي "Kaplan sky" بدور الشركات المتعددة الجنسيات كرأسمال أجنبي في ظهور برجوازية وطنية مستقلة. ⁽²⁾

اهتم الماركسيون الجدد بموضوع الدولة في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات من القرن الماضي خاصة في دول العالم الثالث، التي كانت المنطلق الأساسي في كتابات التنمية، وقد ذهب حمزة علوي في تحليله حتى إلى للدولة التابعة أو ما سماه بدولة ما بعد الاستعمار، وقد فرّق بين الدولة في المجتمعات الرأسمالية، والدولة في المجتمعات التابعة، وقد أشار إلى أن المشكلة الأساسية في الدولة التي خضعت للاستعمار لم تؤسس عن طريق برجوازية وطنية إنما تأسست عن طريق برجوازية استعمارية، وهذه

(1) إبراهيم أحمد نصر الدين، " إشكالية بناء الدولة في إفريقيا"، مرجع سابق، ص.2،3.

(2) إبراهيم أحمد نصر الدين، المكان نفسه.

الأخيرة قامت بتضخيم حجم جهاز الدولة، وعلى وجه التحديد جناحها العسكري

البيروقراطي لخدمة أغراضه الخاصة في المستعمرات.⁽¹⁾

وأن هذه المجتمعات لم تعرف الثورة البرجوازية كما عرفت الدول الرأسمالية المتقدمة والتي أقامت الدولة في إطارها القانوني التنظيمي، وأن المجتمعات التابعة لم تعرف الدولة إلا عن طريق الاستعمار وذلك خدمة لأغراضه و مصالحه الاقتصادية من أجل تأمين ثرواتها حتى بعد استقلالها السياسي، وهذه الدولة الاستعمارية لم تنشأ في نظر حمزة علوي، بنقل الصورة الرأسمالية الغربية إليها، ولكن سعت البرجوازية العالمية إلى خلق أجهزة الدولة الملائمة لغرض السيطرة على المجتمع وطبقاته من خلال تأسيس ثلاثة أجهزة شكلت أجهزة الدولة الاستعمارية وهي: الجيش، الجهاز البيروقراطي، الحكومات المحلية أو المجالس المحلية. وهكذا ظهرت في هذه الفترة الاستعمارية النظم السياسية الاستعمارية كنمط تاريخي شهدته معظم دول العالم الثالث، وبقيت طبيعة ووظيفة الدولة نفسها حتى بعد رحيل الاستعمار، وإنما تغير شكلها أو صيغتها القانونية.⁽²⁾

(1) أحمد زايد، "الدولة بين نظريات التحديث والتبعية"، ط1، القاهرة: نهضة مصر، 2008، ص ص 72-73

(2) أحمد زايد، المرجع نفسه، ص 75.

3 - نظرية فشل الدولة : The state failure theory

يتمثل الافتراض الأساسي الذي ساد كتابات التنمية منذ أواخر الستينيات وحتى مطلع الثمانينيات، بأن الدولة قد فشلت في الاستجابة لتوقعات الشعوب الإفريقية منذ الاستقلال، وقد أرجع أنصار هذا الاتجاه الفشل إلى عدة أسباب نذكر منها: التسبب الإداري، وانتشار ظاهرة الفساد والمحسوبية، والتدخل المفرط للدولة، وعجز الحاكمين عن السيطرة الفعلية على الجماعات والطبقات الأخرى في المجتمع، وشخصنة السلطة الناتجة، ومحصلة ما تقدم أن افترضات الرشادة التي تميز الدولة الحديثة في إفريقيا ليس لها وجود. ويرى أصحاب هذه النظرية ضرورة الاعتراف بأهمية القيم التقليدية السابقة على التحديث، ورفض القول بتراجع دور الدولة كأداة للتنمية، ورفض فهم الدولة كظاهرة عالمية، وضرورة النظر إليها وتحليلها في سياقها وخصوصياتها المحلية.⁽¹⁾

يعتبر كالفلي هولستي "Kalevi.J.Holsti" من الأوائل الذين اهتموا بظاهرة الفشل الدولاتي في الفترة التي تلت الحرب الباردة، وقد أشار في مؤلفه "الدولة، الحرب وحالة الحرب"، إلى أن المشاكل التي ستنشر في الفترة اللاحقة ليست الحروب والصراعات بين الدول، بل الحروب داخل الدول، وقد أطلق عليه تسمية "حروب الجيل الثالث".⁽²⁾ و تتميز هذه الحروب بكونها نتيجة مباشرة لضعف الدول التي قامت فيها. وفي نظر هولستي

(152) Walter Rodney. " *How Europe Underdeveloped Africa* " Nairobi: East African Educational Publishers, 1989, pp.223-244.

(2) Kalevi, J.Holsti, " *Taming the Sovereigns, Institutional Change In International Politics* ", UK: Cambridge University press, 2004, P. 57.

فإن الدول الضعيفة أو ما نسميه بالدول الفاشلة، تتمتع بكل مقومات السيادة الخارجية، وبنفس الوضع الشرعي للدول القوية، إلا أنها تفتقد لمقومات السيادة الداخلية.⁽¹⁾

ويركز هولستي على تصورين في تصنيفه للدول الضعيفة وهما:

أ- الخصائص البنيوية للدول الضعيفة:

- عدم التزام الشعب بالقوانين الصادرة باسم السلطة .
- عدم تمييز القادة بين شخصيتهم وشخصية الدولة.⁽²⁾
- تتكون الدول الضعيفة من عدة طوائف وأقليات تساهم السلطة في بث النزاعات بينها بسبب ما تمارسه من الهيمنة واللاعادلة.⁽³⁾

ب- إشكالية العجز في الدول الضعيفة:

عندما تواجه الدول الضعيفة مشاكل على المستوى الداخلي، فهي تحاول التدخل ولكنها تجد معارضة ومقاومة على المستوى المحلي، بسبب تجذر الفساد والبيروقراطية والانقسامات الإثنية، ومن جانب آخر عدم توفر الإمكانيات التي تخدم الرعية، مما يؤدي إلى تفشي السخط والغضب في أوساط المجتمع، فتصبح الدولة مسرحا للحروب الأهلية التي قد تقود الدولة إلى الانهيار. ويمكن اعتبار الدولة الفاشلة مصدرا لتهديد الأمن

(1) Kalevi, J.Holsti, *"The State, War and the State of War"*, UK: Cambridge University press, 1995. p.18.

(2) Kalevi, J. Holsti, "Taming the Sovereigns", *op.cit*, pp. 56 – 57.

(3) Kalevi . J , "The State War and The State of War", *op.cit* p. 107.

الإنساني، ذلك أن الأمن له خاصيتان، خاصة مادية والتي تتمثل في الكفاية المادية بمعنى إرضاء الحاجات المادية الأساسية للأفراد والجماعات، وهناك خاصة نوعية للأمن والتي تتمثل في المحافظة على الكرامة الإنسانية، وهذا نوع من أنواع الانعتاق من استبداد القوة البنيوية العالمية أو المحلية، فالدولة الفاشلة التي تعجز عن توفير الأمن الإنساني، وتعجز عن القيام بوظائفها الأساسية الخاصة بالحماية الاجتماعية.⁽¹⁾

(1) Kalevi . J , "The State, War and The State of War", *op.cit*, p.119.

المطلب الثاني: الإقتربات النظرية لدراسة الدولة الإفريقية بعد التسعينيات.

بعد نهاية الحرب الباردة وتداعياتها على المستوى الإقليمي والدولي، ظهرت متغيرات جديدة، أصبح لها دور مهم في العلاقات الدولية، وأهمها: الهويات، النظم، المؤسسات، التعددية الثقافية، كعوامل هامة، ليس من حيث خضوعها للتفسير فحسب، وإنما كعوامل مفسرة بذاتها، ومن أهم الاقترابات التي تسعى إلى بناء تصور أكثر وضوحا للواقع الدولي الجديد بعد التسعينيات هي: النظرية الديمقراطية، نظرية التعددية الثقافية واقتربا إطار عمل التفاعلات السياسية متعدد المتغيرات والمستويات .

1- النظرية الديمقراطية:

لعل تعدد العوامل المؤثرة في عمليات الانتقال الديمقراطي، وتفاوت آثارها باختلاف المكان والزمان، يفسران إلى حد كبير ظهور مداخل عديدة للانتقال إلى الديمقراطية، وذلك إلى جانب العامل الخارجي الذي لعب دورا مؤثرا في دعم أو عرقلة الكثير من حالات الانتقال الديمقراطي وأهم هذه المداخل هي:

1- الخروج من حكم الاستعمار إلى الحكم الديمقراطي مباشرة: وهنا غالبا ما ينصب الاهتمام على دور الإرث الاستعماري وتوافق القادة قبل وبعد الاستقلال، وتوافقهم على الانتقال مباشرة من حكم الاستعمار إلى الحكم الديمقراطي.

2- الانتقال التدريجي من نظم حكم الفرد أو القلة إلى نظم الحكم الديمقراطي: وتتضمن هذه العملية عدة مراحل أهمها مرحلة ضعف النظام القديم، وظهور جناح إصلاحي داخل النظام (أو معارضة ديمقراطية خارجه)، ثم الانفتاح السياسي ثم تطور الانفتاح إلى الانتقال إلى الديمقراطية.

3- انهيار نظم الحكم الفرد أو القلة وإنشاء نظم حكم ديمقراطي: وهنا تمر العملية بمرحلتين أساسيتين، أولهما مرحلة انهيار الأنظمة الحاكمة نتيجة عوامل مختلفة منها الفشل في الداخل أو الهزيمة العسكرية أمام متمردين في الداخل أو عدو خارجي، وثانيهما مرحلة إنشاء نظام حكم ديمقراطي.⁽¹⁾

يرى أنصار هذه النظرية أنه لا يمكن تطبيق الديمقراطية في الدول النامية الفقيرة، انطلاقاً من حداثة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في هذه البلدان، ويضيف هؤلاء أن عملية التحول الديمقراطي عملية طويلة وشاقة، وترتبط أساساً بالاستقرار، ولا يمكن أن تتحقق في مجتمع متخلف ودولة ضعيفة .

2- نظرية التعددية الثقافية :

تُعرف التعددية الثقافية، بأنها نظرية وسياسة في التعامل مع التنوع الثقافي، بحيث تستند إلى فكرة اقتسام السلطة ما بين الجماعات الثقافية في مجتمع ما، وعلى أساس المساواة والعدالة الثقافيتين، والاعتراف رسمياً بكون تلك الجماعات متميزة ثقافياً، فالتعددية الثقافية

(1) عبد الفتاح ماضي، "مداخل الانتقال إلى نظم الحكم الديمقراطية"، نقلاً عن الموقع:

[www.arabsfordemocracy.net/.../Madakhel Entiqal Mady18.pdf](http://www.arabsfordemocracy.net/.../Madakhel_Entiqal_Mady18.pdf)

من حيث كونها نظرية سياسية هي بمثابة اعتقاد يحاول دعائه سبر أغوار جديدة تتناول المرجعية الفكرية للدولة: الأمة بالتعديل أو التغيير بما ينسجم وطبيعة التنوع الثقافي للمجتمع. لأن التعددية الثقافية هي نظرية، وهي من ثم أسلوب في معالجة ظاهرة انبعاث الأقليات الثقافية. فإنها ستدفع إلى افتراض آخر مفاده: أن عامل التباينات الثقافية هو متغير أساسي في إثارة هذه الهويات، فبقدر ما يدفع مركز الدولة- الأمة إلى السيطرة على أطرافه، فقد يثير في الوقت نفسه تفاوتاً اجتماعياً واقتصادياً ما بين الأكثرية المهنية والأقليات عنها ثقافياً. إن السؤال الذي تطرحه هذه النظرية هو: هل من الواجب جعل، كون الدولة واحدة والواقع المجتمعي متنوعاً ثقافياً، انعكاساً لوحدة الدولة أم جعل الدولة انعكاساً للتنوع الثقافي؟

الآخزون بالاتجاه الأول يشددون على أهمية تطابق أحادية الدولة مع الأحادية الثقافية للمجتمع، وذلك بغية الحفاظ على استمرارية تماسك الدولة والشمول دون تقسيمها، بينما دعاة الاتجاه الثاني يؤكدون أهمية تنوع المكونات الثقافية للمجتمع باعتبارها ذات حق جوهري في نيل استقلالها التام. وبين هذا الاتجاه وذاك، يحاول اتجاه فكري ثالث صياغة نظرية معاصرة تنتهج نهجاً وسطاً للتوفيق بين كلا الاتجاهين من خلال التركيز على فكرة كون وحدة الدولة لا تقتضي أحادية ثقافية المجتمع، وأن التنوع الثقافي لا يُفضي عادة إلى تقسيم الدولة. وتُعرف هذه النظرية بتسمية (التعددية الثقافية). وهي عموماً من قبيل نظريات ما بعد الحداثة التي تتميز بتركيزها على أهمية الوعي بالذات الجماعية، من منظور أن ذلك هو ما

يميز عالم ما بعد الحداثة، حيث الاثنيات والنزعات القومية والقبلية، من عالم الحداثة الذي

ساد فيه الاهتمام بوحدة الدولة - الأمة ووحدة ثقافتها واقتصادها ومؤسساتها.⁽¹⁾

وقد اهتم أنصار هذه النظرية (وأهمهم سيدني فيربا "Sidney verba" الذي جاء

بنماذج للثقافة السياسية (ثقافة اللامبالاة ، الثقافة الخاضعة، الثقافة التشاركية) بالدور الذي

تلعبه الهوية الثقافية (لغة-عرق-دين-اثنية) في التفاعل الاجتماعي والثقافي، وفي توزيع

الموارد، بل وفي المجازر البشرية التي تفاقمت في التسعينيات من القرن الماضي في

افريقيا وما زالت إلى الآن مستمرة (مثال: مجازر رواندا 1994، جمهورية افريقيا

الوسطى 2013-2014) فليس بخاف أن أحد أهم إشكاليات الصراع وعدم الاستقرار في

الدول الأفريقية ، يرتبط بالمقام الأول بحقيقة الروابط والتفاعلات العرقية (مثال: التوتسي

"Tutsi" والهو "Hutu") والتي تتطوي على ولاءات فرعية متعددة، مما يضعف من

ولائها للدولة التي تنتمي إليها.⁽²⁾

3- اقتراب إطار عمل التفاعلات السياسية متعدد المتغيرات والمستويات

يمثل إطار عمل التفاعلات السياسية الإطار الأمثل لدراسة الحقائق السياسية

والاقتصادية للنظام السياسي، وهو إطار تحليلي واسع يتجاوز محدودية مدارس التفكير

الموجودة، ويحاول التركيز بشكل مباشر على أكثر العمليات تعقيدا في النظام السياسي، وهو

منظور للتفاعل السياسي يستوعب مجموعة من المدارس المتعددة لذلك يدعى بالمدارس

(1) وليد خالد أحمد ، " التعددية الثقافية "، نقلا عن الموقع: <http://www.alkal3a.net/index.php/17-01-2012>

(2) ابراهيم أحمد نصر الدين ، مرجع سابق ، ص . 8 .

المركبة، ويفترض هذا الإطار أن علاقة الدولة بالمجتمع تعد مركزية لفهم ديناميكيات الحياة السياسية في إفريقيا ودول العالم الثالث عموماً، ومفاد هذا الاقتراب أن هناك تفاعل وصراع ومنافسة على القوة والمعايير بين الدول، ويحدث هذا في الدول الضعيفة والمجتمع القوي والعكس، فالأفراد والحكومات مقيدة بعوامل متنوعة؛ ديموغرافية وتكنولوجية، أيديولوجية، عالمية، تاريخية واجتماعية، والتي تحدد شروط التغيير لاختيارات متاحة في أي لحظة تاريخية معينة، وفي هذا النطاق تصنع تلك القرارات وليس بواسطة القادة السياسيين والموظفين الرسميين للدولة فقط، ولكن أيضاً بواسطة فاعلين خارجيين، وتنظيمات اجتماعية داخلية، وبالنظر أيضاً إلى تفاعل الأنشطة الاقتصادية والقوة الاجتماعية والمؤسسات الرسمية والقيم السائدة، يمكننا أن ندرك جيداً المعنى والدلالة والتوجه بالنسبة إلى مختلف الأنماط التي تطورت في إفريقيا ودول العالم الثالث عموماً منذ استقلالها.⁽¹⁾

إن إطار عمل التفاعل السياسي مفاده أنه ينبغي أن لا نركز فقط على الشق القانوني (أي الدولة ومؤسساتها) ولا نركز فقط على العوامل التاريخية (كالعامل الاستعماري لإفريقيا)، ولا نركز فقط على طبيعة النظم الحاكمة، ولا فقط على عملية التحديث والعوامل الاجتماعية والسياق الإقليمي والدولي الذي توجد فيه، وإنما نقوم بتحليل السلوك السياسي المقيد بعوامل متنوعة داخلية وخارجية وتاريخية، وعوامل رسمية وغير رسمية، وعوامل إقليمية و دولية

(1) محمد شلبي، "اقتراب إطار عمل التفاعلات السياسية المتعددة المتغيرات والمستويات"، محاضرة أقيمت على طلبه الماجستير تخصص دراسات إفريقية، كلية العلوم السياسية والإعلام جامعة الجزائر 03، 2010/2011.

خارجية، وتنظيمات اجتماعية داخلية، وطبيعة الوضع الاقتصادي، بمعنى أنه يجب أخذ كل هذه العوامل بعين الاعتبار عند دراسة العملية السياسية الداخلية لهذه البلدان.

إن اقتراب التفاعل السياسي هو اقتراب واسع وشامل، ويركز على مختلف العوامل المؤثرة على المسرح السياسي للدول الإفريقية خصوصا والدول النامية عموما، ويرسم مختلف ديناميكياتها عبر الزمن، والذين يتبنون هذا المنظار يبدؤون بحثهم بتفحص المكونات المفتاحية للسياسة الإفريقية، مفترضين أن مجالها أوسع بكثير من مجال الدولة الرسمي والشكلي والنسق الدولي للدولة، والمؤسسات الرسمية، كما في اقتراب الدولانية، على الرغم من أنهم فاعلون هامون، ولكن ينبغي النظر أيضا إلى أدوار الأفراد والجماعات الاجتماعية، وأبنية السلطة التقليدية، والشبكات التجارية، والشركات المتعددة الجنسيات .

إن دراسة المصالح والتنظيمات وقدرات هذه الهويات والكيانات تمكن وتقوي الرؤية الجيدة للعمليات التي تترابط بها، أي أن العلاقات الموجودة بين هذه المجتمعات كلها هي التي تحدد مستقبلها، كما أن المنافسة السياسية تشمل الصراعات على الموارد المادية والمعارية، وعلى الهوية والمصالح، وعلى المؤسسات والرموز، والقدرة على مراقبة هذه السلع والخيارات المثمّنة، والحق في فعل ذلك يتقرر بشكل مشروع في تنوع الأبنية .⁽¹⁾

إن فهم البنية والعمل يعدان شروطا قبلية لفهم النتائج، أي السياسات الاقتصادية، والظروف والأبنية الاجتماعية والعلاقات الخارجية، وبدراسة العلاقات المتعددة للتفاعل

(1) محمد شلبي، المرجع نفسه.

السياسي، وأساليب التبادل يمكن أن تفهم وأن ترسم بدقة انتقال وانتشار الأنماط السياسية في هذه الدول بالنسبة للحقائق السياسية والاقتصادية والخيارات السياسية لهذه الدول في السنوات المقبلة .

إن هذا المنظار بخلاف الرؤية التفسيرية الإدارية لمدرسة التحديث التي تركز على استغلال اقترابات التبعية والمفاهيم الأداتية لكتاب الدولانية؛ يتجاوز هذه المدارس ويستفيد فقط من عناصرها وأدواتها وأدوارها، ولكنه يتعداها .⁽¹⁾

(1) محمد شلبي، مرجع سابق.

خلاصة الفصل الأول:

مما سبق ذكره يمكن القول: أن الفكر القانوني والسياسي حدّدا الشروط والأركان المنشئة للدولة والمتمثلة في ثلاث مقومات أساسية ألا وهي الإقليم والشعب والحكومة وأحيانا يضاف ركن رابع والمتمثل في الاعتراف الدولي الذي تتاله الدول من طرف المنظمات الدولية، وقد قدمت لنا مفاهيم الدراسة تصورا واضحا عن الدولة وبناء الدولة والأمن والتهديد والتي تشكل أدوات مفتاحية لموضوع الدراسة .

إن التصور الواقعي حصر مفهوم الأمن في زاوية دبلوماسية عسكرية، حيث ركز الواقعيون في مختلف دراساتهم على محيط السياسة الخارجية المتسم بالفوضوية. فموضوع الأمن لديهم يكمن في الحفاظ على بقاء الدول و استقرار النظام الدولي أين تتضارب فيه مصالح الدول، باختصار؛ فالأمن القومي هو المفهوم التقليدي للأمن. لكن مع نهاية الحرب الباردة حدثت تحولات هامة في ميدان العلاقات الدولية، إذ ظهرت تهديدات جديدة خارج النطاق العسكري و ذات قدرة تدميرية تفوق أحيانا القدرة التدميرية للحروب. و هذا ما دفع بأصحاب الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة لتدارك النقد الموجه للمدرسة التقليدية بعدم احتوائها لهذه التهديدات الجديدة. على الرغم من التوسع في محتوى مفهوم الأمن خارج التهديد العسكري اقتصر فقط على تلك المهددة للدول، و التي بقيت دائما تشكل محور موضوع الأمن لديهم.

لهذا نجد أن الأمن القومي الموسع هو المفهوم الجديد للأمن لديهم. وهذا ما دفع النظرية النقدية إلى تطوير مفهوم الأمن باقتراحها أن الفرد هو موضوع الأمن و ليس الدول، فهذا التطور يمثل قطيعة إستمولوجية مع النظرية الواقعية للأمن، و أصبح التهديد يعرف بما يشكل من إعاقة للتحرر و ليس ما يشكله من خطر مباشر للدولة. و قد أدى هذا التصور الجديد للأمن إلى بروز المقاربة الأمنية الإنسانية التي ترى أن الأمن يتمثل في إشباع الحاجات الأساسية للشعوب في إطار التعاون و الاعتماد المتبادل، و هو شأن عالمي يهم و يمس جميع الوحدات دون استثناء مع التركيز على حماية الفرد و بقاءه.

و نظرا للأهمية الكبيرة التي يمثلها الأمن في مسألة إرساء و بعث التنمية الشاملة، نجد أن الدول وكذا المنظمات الدولية و الإقليمية تسعى إلى تحقيقه. فالاهتمام بدراسة الدولة الإفريقية أخذ اهتماما كبيرا من طرف الباحثين طيلة فترة الثلاثين سنة التي تلت الاستقلال، فظهرت العديد من الاقتربات التي تناولت ظاهرة الدولة الإفريقية لكن الإشكالية المطروحة أن هذه الاقتربات لم تكن وليدة البيئة الإفريقية وبالتالي فإن الاقتربات الخاصة بفترة ما قبل التسعينيات مثل نظرية التحديث أو الماركسية لم تتماش مع الحقائق والمعطيات التي تتوفر عليها الدولة الإفريقية . ولهذا حاولت الاقتربات والنظريات الخاصة بفترة ما بعد التسعينيات مثل نظرية التعددية الثقافية أو النظرية الديمقراطية وغيرها المفسرة للدولة والأمن إعطاءنا تصور عام لواقع الدولة وتحدياتها الأمنية ، وقد اشتملت عموما على مختلف العوامل

المؤثرة على المسرح السياسي للدول الإفريقية خصوصا والدول النامية عموما، ويرسم مختلف ديناميكياتها عبر الزمن.

الفصل الثاني

الخلفية التاريخية والميراث

الاستعماري للدولة الإفريقية

الفصل الثاني الخلفية التاريخية والميراث الاستعماري للدولة الإفريقية

تمهيد:

تعتبر الدولة في إفريقيا فقيرة بالرجوع إلى المراحل التاريخية التي مرت بها؛ حيث عرفت فترات احتلال طويلة ساهمت بشكل أو بآخر في تخلفها حتى بعد فترة زمنية طويلة، ذلك أن هذه الدول الاستعمارية سعت بكل ما تستطيع لتبعث مظاهر التخلف التي تظل سائدة في الدول الإفريقية حتى بعد مغادرتها.

ويمكن أن نقول أن الدولة في إفريقيا مرت عبر ثلاث مراحل أساسية؛ سنحاول أن نستعرضها في هذا الفصل، وهي مرحلة ما قبل الاستعمار، مرحلة الاستعمار، ثم مرحلة الاستقلال الوطني، حتى نتمكن من التعرف على طبيعة الدولة في القارة الإفريقية في السابق والحاضر.

الفصل الثاني الخلفية التاريخية والميراث الاستعماري للدولة الإفريقية

المبحث الأول: مرحلة ما قبل الاستعمار:

كان تاريخ الدول في إفريقيا حافلا بالحضارات التي تركت بصماتها، والدليل على ذلك ما نقله المؤرخون عن الحضارة المصرية في الفترة السابقة للمسيحية وعن إمبراطوريات العصور الوسطى في غرب السودان (غانا، مالي، سونغاي)، وعن مملكات الغابات في غرب إفريقيا، وقد استطاعت هذه الإمبراطوريات أن تبسط نفوذها على مساحات شاسعة من القارة، إن إمبراطوريات مناطق السافانا في غانا ومالي و السنغال كانت مزدهرة بشكل كبير خلال العصور الوسطى التي شهدتها أوروبا، وكانت إمارات نيجريا الشمالية تضارع وقتذاك الممالك الأوروبية الإقطاعية من حيث مستواها ودرجة تعقد نظمها السياسية، كما اشتهرت مملكة تومبكتو "Tombouctou" كمركز إشعاع للتعاليم الإسلامية⁽¹⁾.

ولكن وجود الدول في هذه المناطق لا يعني أن الظاهرة منتشرة في كل إفريقيا، حيث عاش العديد من الأفارقة في اللادولة، حيث نظموا حياتهم على أساس الأسرة وصلة الرحم والدم، وانتشرت ظاهرة الهجرة من مكان لآخر سواء بسبب الحروب أو الأوبئة أو الجفاف أو الحاجة الاقتصادية.

(1) ب.س. لويد، مرجع سابق، ص. 18.

الفصل الثاني الخلفية التاريخية والميراث الاستعماري للدولة الإفريقية

المطلب الأول: تجربة الحكم والسياسة في إفريقيا

السلوك الحضاري ليس مقتصرًا على الرجل الأبيض كما يراد الترويج له من طرف الدول الاستعمارية، لتبرير غزوها للقارة الإفريقية على أساس نشر الحضارة الأوروبية والتمدن، لكن تجربة الإنسان الإفريقي مع السلوك الحضاري كانت قبل مجي الاستعمار بحوالي خمسة و ثلاثين ألف سنة (35000) فالتجربة الإفريقية فيما يتعلق بالحكم و السياسة تعتبر من أقدم الموروثات مع المضامين الفكرية والسياسية والاجتماعية للمجتمعات الإفريقية، مما ساعد على إقامة أنظمة سياسية و اجتماعية و ثقافية متعددة، مستوعبة التنوع الثقافي و العرقي لهذه المجتمعات، وقد عرفت هذه المجتمعات مفهوم الحكم المباشر من خلال مؤسسة الجيرونوقراطية "Gérontocratie" والتي تعني حكم الشيوخ ذوي الحكمة و الخبرة و الحنكة، فهي بمثابة أول مؤسسة لممارسة الحكم و السلطة في التاريخ البشري .⁽¹⁾

كما ساهمت الممالك الإسلامية التي عرفت مختلف أرجاء القارة الإفريقية في نشر الحضارة الإسلامية و قيمها في أساليب الإدارة و الحكم مما أحدث تحولًا في إفريقيا لم تشهده قبل دخول الإسلام.

لكن الاستعمار عمل على طمس و محو آثار هذه الممالك الإسلامية التي عرفت مختلف أرجاء القارة، وذلك من خلال إزالة الشريعة الإسلامية، كأساس للحكم في هذه

(1) محمد القعيد، "الأحزاب السياسية في إفريقيا: النشأة، التكوين، الواقع والمستقبل"، متحصل عليه من الموقع:

www.qiraataffrican.com/view/q=285 بتاريخ: 2012/02/24

الفصل الثاني الخلفية التاريخية والميراث الاستعماري للدولة الإفريقية

الممالك واستبدالها بمبادئ القانون الأوروبي، كما عمل الاستعمار على مواجهة وتأليب الأقلية المسيحية ضد الحركات الإسلامية التي أعلنت الجهاد ضده مثل الحركة المهدية في السودان و حركة محمد عبد الله حسن في الصومال⁽¹⁾.

إن النظم السياسية السائدة بشكل واضح في القارة الإفريقية في الماضي هي نظم يسودها التخلف والتي جاء الاستعمار الأوروبي ليطورها، وهذه النظرة بطبيعة الحال تبنتها الدول الأوروبية. وفي المرحلة اللاحقة للاستعمار نجد أن بعضها اندثر تماما والبعض الآخر تغير بشكل كلي. لكن تبقى النظم السياسية التقليدية هي التي تشكل جزء من الحضارة الإفريقية، وما وصفها التخلف إلا لأن هذه الصفة شملت كل الأنظمة العالمية عدا الأوروبية⁽²⁾.

إن مصادر الشرعية السياسية في الدول الإفريقية قبل المرحلة الاستعمارية، تتمثل في كون الإنسان الإفريقي في هذه الفترة (في العصور القديمة) يفتقد إلى فكرة الحقوق الفردية للإنسان بشكلها المتعارف عليها في الوقت الراهن، إلا أن الحاجة إلى الارتباط بالجماعة التي من شأنها أن تضمن الحماية والأمن من أجل البقاء والاستمرار استوجب البحث عن كيانات اجتماعية تمثل السلطة المطلقة التي تسير في اتجاه واحد من أعلى القمة حيث تستقر القوة والحكمة الممثلة في شخص القائد أو الزعيم وتتوجه نحو الأسفل في القاعدة

(1) محمد القعيد، المرجع نفسه.

(2) عبد الرحمان حسن حمدي، قضايا في النظم السياسية الإفريقية، مركز دراسات المستقبل الإفريقي، القاهرة، 1998، ط1، ص. 25.

الفصل الثاني الخلفية التاريخية والميراث الاستعماري للدولة الإفريقية

الممثلة في المجتمع أو القبيلة التي من شأنها أن تنفذ الأوامر دون اعتراض وإلا فقد يعتبر ذلك عصيانا يعاقب عليه.⁽¹⁾

وإذا عدنا لدراسة وفهم الأسس الفلسفية التي تركز عليها النظم السياسية الإفريقية السابقة للمرحلة الاستعمارية،⁽²⁾ نجد أنها تتمركز على أمرين هامين وهما:

أن هذه النظم التي كانت سائدة حتى قبل مجيء الغرب والأوربيين شهدت تنوعا هيكليا واختلافا واضحا بين أجزاء القارة مما أدى إلى اختلاف وتعدد المعايير الواجب اتباعها أثناء الدراسة.

ومن جانب آخر، فإن دراسة النظم السياسية التقليدية للقارة الإفريقية يستلزم الاستناد إلى مصادر متنوعة من بينها: التقاليد غير المكتوبة، والآثار القديمة، الكتابات التي خلفها الرحالة الأوائل الذين زاروا هذه المجتمعات أمثال: ابن بطوطة وابن خلدون والبكري والعمرى.

وقد أوضح هؤلاء بعضا من سمات الحكم والسلطة في هذه المجتمعات، حيث نجد أن البعض منها يعتمد في الحكم على علاقة الدم، والبعض الآخر يعتمد على ضرورة توارث مراكز السلطة السياسية، وبالتالي فقد اختلفت طبيعة الحكم من مجتمع لآخر داخل القارة

(1) جمال، محمد السيد ضلع، "أزمة الشرعية السياسية في إفريقيا"، القاهرة: مركز البحوث والدراسات الإفريقية، 2004 ص.11.

(2) المرجع نفسه، ص.13.

الفصل الثاني الخلفية التاريخية والميراث الاستعماري للدولة الإفريقية

الإفريقية، حيث كان بعضها ديمقراطيا والآخر استبداديا، والبعض الآخر مارس السلطة بطابعها الديني.

1- طبيعة النظم السياسية التقليدية وأنماطها العامة:

قام مجموعة من الباحثين وعلى رأسهم إدوارد إيفانز برينشارد "Edward Evans Pritchard" بتصنيف النظم السياسية الإفريقية باستخدام عدة معايير منها مدى توفر مركزية السلطة، والعلاقة بين رابطة الدم والسلطة، و مدى تنظيم القوة والسلطة داخل المجتمع، وقد توصلوا إلى تصنيف السلطة التقليدية في إفريقيا إلى ثلاثة أنماط رئيسية هي:

أ- النمط الأول: نمط جماعة الصيد «Hunting Bands» حيث أن أعضاء الجماعة تربطهم بشكل مطلق علاقة الدم، وتتسم هذه الجماعة بوجود تناسق سياسي واضح داخلها، ومن أمثلة هذا النمط نجد قبائل الكونج «Kung»، والمايوتي «Mauty» .⁽¹⁾

ب- النمط الثاني: وهذا النمط يمكن وصفه باللدولة وهو ما يسمى بنمط المجتمعات المنقسمة «Segmentary Lineage»، حيث تنعدم فيها السلطة السياسية المركزية والجهاز الإداري والقضائي، أي بمعنى آخر هي تفتقر إلى الحكومة، وأمثلة هذه المجتمعات هي اللوجولي «Logoli» التالنسي «Tallensi» النوير «Nuer» .

(1) عبد الرحمان حسن حمدي، المرجع السابق، ص ص 25-28.

الفصل الثاني الخلفية التاريخية والميراث الاستعماري للدولة الإفريقية

ج- النمط الثالث: وهو ما يسمى نمط الدولة البدائية « Primitive States » وهو الذي يتمتع بمركزية واضحة للسلطة السياسية، وبهذه الخاصية يختلف عن النمطين السابقين، وفيه تتفق الاختلافات في توزيع الثروة والمكانة مع توزيع السلطة والنفوذ.

ومن أمثلة هذا النمط نجد الزولو « Zulu » ، النجاتو « Nguato » ، البمبا « Bemba » ، والأشانتي « Asante ». ويمكن الاستعانة ببعض المعايير لتصنيف النظم السياسية التقليدية في القارة الإفريقية ومن بينها:

✓ المعيار العددي: حيث تختلف النظم السياسية باختلاف العدد الذي يكون المجموعة، فهناك نظم محدودة النطاق (بعض مئات من الأشخاص) وهناك نظم متوسطة النطاق (بعض المئات أو الآلاف من الأشخاص) وهناك نظم واسعة النطاق (يفوق عدد أفرادها عدة آلاف).

✓ المعيار النوعي الموضوعي: يركز على مدى بساطة أو تعقد الحكم القائم بغض النظر عن حجم وعدد الوحدات السياسية.

واعتمادا على هذا المعيار يمكن أن نميز بين نمطين رئيسيين من النظم السياسية التقليدية في إفريقيا وهما: (1)

(1) المرجع نفسه، ص. 29.

الفصل الثاني الخلفية التاريخية والميراث الاستعماري للدولة الإفريقية

أ- نمط نظم اللادولة: لجأت الكثير من الشعوب الإفريقية إلى تنظيم نفسها في جماعات لا تعترف بالسلطة المركزية، لأن هذه الأخيرة تعني بالنسبة لهم الأوتوقراطية والاحتكار السياسي، حيث نجد قبائل التيف "Tif" في نيجيريا يخشون من السلطة، وفضلوا الخضوع لأصحاب مصادر القوة كي يحموا أنفسهم من سوء استخدامها من الآخرين، وهذا ما يسمى بالنمط المشتت.

ب- النمط المركزي (نمط الدولة): حيث نجد سلطة مركزية واحدة معترف بها وتدين لها كل الأطراف بالولاء، رغم اختلاف أنماط تركيز السلطة داخل هذا النمط في حد ذاته.

ومن هنا يمكن أن نقول أن معيار السلطة المركزية هو الذي يميز بين نظام الدولة ونظام اللادولة في المجتمعات التقليدية الإفريقية، بيد أن بعض المجتمعات اعتمدت نظاما متعدد الرئاسات مثلما هو الحال في قبيلة كبلو «kpelle» التي لم تضع ملكا أو رئيسا تحدده كمسؤول أعلى على جميع أفرادها، ولكن بالمقابل أقرت نظام تعدد الرئاسات ووضعت مجموعة من الأشخاص ذوي السلطات المتساوية، ويعمل تحت إمرتهم مجموعة من الرؤساء المحليين على مستوى المدن والقرى.

وبغض النظر عن طبيعة النظم السياسية السائدة في المجتمعات الإفريقية التقليدية نجد أن العائلة أو القرية هي التي تلعب الدور المحوري، حيث نجد أنه لما كانت العائلات المهاجرة تؤلف قرية جديدة؛ يصبح القائد الأصلي "أوديوري" أي

الفصل الثاني الخلفية التاريخية والميراث الاستعماري للدولة الإفريقية

مالك القرية، و الأوديوري هو الشخص الذي ينتمي إلى أول عائلة قامت بتأسيس

القرية.⁽¹⁾

(1) المرجع نفسه، ص 30.

الفصل الثاني الخلفية التاريخية والميراث الاستعماري للدولة الإفريقية

المطلب الثاني: الشرعية السياسية للسلطة

فإن مصادر الشرعية السياسية للسلطة في العصور القديمة كانت مبنية على علاقة السيد بالعبد، التي بنيت على أساسها العلاقات الداخلية للمجتمعات الإفريقية، أما في العصر الحديث فقد تغير نمط الحكم ليساير ما توصل إليه العالم من التغيرات المجتمعية التي اعترفت بحقوق وكرامة الإنسان بموجب قوانين صادرة عن منظمات دولية وعالمية، فانتقلت مصادر السلطة من العلاقة بين السيد والعبد إلى الاعتماد على القوانين أو ما يسمى بالمشروعية، إلى جانب رضا المحكومين أو ما يسمى بالشرعية، وبالتالي فإن أي نظام يتوقف نجاحه على مدى مسايرته للقيم والقواعد والقوانين وتحقيق أهداف الجماعة، وهذا ما يعني أن مصدر الشرعية عند البعض هو الجماعة المحكومة، فيما تتمثل مصادر الشرعية في ثلاث مصادر عند "ماكس فيبر" وهي كالتالي:⁽¹⁾

1. التقاليد Traditions: وهذا يعني أن التقاليد يمكن أن تمنح الحق والشرعية للبعض دون البعض الآخر في الحصول على مراتب اجتماعية معينة. وهنا يجب مراعاة الدين والهوية الوطنية والقومية وغيرها، حيث تقوم العلاقات بين أصحاب السلطة على أساس القرابة وتسود بينهم علاقات مباشرة وقوية في المجال الاقتصادي والسياسي.

(1) جمال، محمد السيد ضلع، مرجع سابق، ص ص 11-12.

الفصل الثاني الخلفية التاريخية والميراث الاستعماري للدولة الإفريقية

2. الزعامة الكاريزمية Charismatic: بمعنى الزعامة القادرة على التأثير في المجتمع والدولة، بحيث يتمتع الزعيم الكاريزمي بشخصية مغيرة للآخرين وتجعله يستطيع التأثير في المحكومين ويدينون له بالولاء لما هو متوفر لديه من قدرات ومهارات وخصائص فائقة للطبيعة.

3. العقلانية القانونية Legal Rationality: يقصد من خلالها ما هو قانوني، أي كل ما هو مبني على قواعد مقننة كأحكام الدستور والقوانين التي تحدد حقوق وواجبات الحاكم والمحكوم، وتحدد وتنظم العلاقة بينهما. وقد وردت عدة آراء لعدة باحثين في شأن نمط الدولة في إفريقيا في الفترة السابقة للاستعمار، ومن بينهم الباحث جان ويليام لابييار "Jean Lapierre William" الذي قسم أنواع السلطة في إفريقيا ما قبل الاستعمار إلى تسعة نماذج، أما الباحث لوسي ماير "Lucy Mair" فيشير إلى وجود ثلاثة نماذج وهي مجتمعات ذات سلطة أدنى "Pouvoir Minimale"، مجتمعات ذات سلطة منتشرة "Pouvoir Diffuse" ومجتمعات ذات سلطات دولية "Pouvoir Etatique".

ومن هذا المنطلق تشير الدراسات الأنثروبولوجية إلى الجانب التولوجي والقيمي في بحث حول دولة ما قبل الاستعمار في إفريقيا ودورها في السلطة والمجتمع حيث نجد هيمنة المقدس "le sacré" على الحياة السياسية والاجتماعية بشكل عام، وبالتالي فإن الفكر الإفريقي

الفصل الثاني الخلفية التاريخية والميراث الاستعماري للدولة الإفريقية

في هذه المرحلة يعد فكرا أسطوريا.⁽¹⁾ وبالتالي فمن خلال تضارب آراء ووجهات نظر الباحثين في ماهية السياسة والسلطة والحكم في الدولة الإفريقية، نجد أنها تتسم بكونها دولا فاشلة تشترك في عدة سمات منها:

- عدم امتلاكها القدرة على تعبئة الموارد الداخلية والحصول على عائدات مالية من الضرائب، حيث أن في البلدان الإفريقية نادرا ما تشكل العائدات الحكومية فيما عدا المنح أكثر من 20% من الناتج الإجمالي، ولا يوجد سوى مجال محدود من توفر السلع والخدمات.
- انخفاض معدلات التنمية البشرية، حيث نجد أن المجال التعليمي والصحي متردي رغم انخفاض معدل الإنفاق على المجال العسكري إلا أن هذا الانخفاض لم يعوض في المجال التعليمي والصحي.
- انخفاض الكثافة السكانية، حيث تتسم الدول الهشة في إفريقيا بكثافة سكانية منخفضة، حيث تتخفف في بعض البلدان إلى 40 نسمة في الكيلومتر المربع، وتشكل فئة الشباب والأطفال الأغلبية، ومعظمهم يعيشون في الأرياف.⁽²⁾

(1) رضوان بروسى، الديمقراطية والحكم الراشد في إفريقيا: دراسة في المداخل النظرية، الآليات والعمليات ومؤشرات قياس عملية الحكم: مذكرة لنيل شهادة الماجستير، باتنة: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2009/2008، ص 24.

(2) جمال محمد السيد ضلع، مرجع سابق، ص ص 12، 13.

الفصل الثاني الخلفية التاريخية والميراث الاستعماري للدولة الإفريقية

المبحث الثاني: الدولة الإفريقية في الفترة الاستعمارية

إن إشكالية بناء الدولة في إفريقيا مرتبطة أساسا بالاستعمار الأوروبي للقارة الإفريقية، فلقد كانت المنافسة حامية بين الدول الأوروبية على امتلاك أكبر حيز جغرافي في القارة الإفريقية بغض النظر عن السكان الموجودين في هذه الأرض ومدى انسجامهم وتكاملهم وتفاهمهم لو وضعوا داخل حدود واحدة، وبغض النظر عن أي فكرة سابقة تراعي وتحفظ كيانات المجموعات الإفريقية المختلفة ووضعها ضمن إطار منسجم داخل استعمار غربي واحد ليسهل فيما بعد خلق بوتقة انصهار حقيقية لها جذور وأسس توحيدية قائمة وموجودة تصلح نواة لدولة موحدة لها القدرة على الاستمرار فيما بعد، ولما كانت فكرة الدولة الإفريقية المستقلة معدومة أصلا ، فقد كان التخطيط لمستقبلها مستبعد، وربما قصد الاستعمار ذلك - بجمع شعوب مختلفة ثقافيا وعرقيا في كيان واحد - عن عمد؛ حتى لا يتحد السكان ضده ولكي يستطيع التحكم فيهم بسهولة .

الفصل الثاني الخلفية التاريخية والميراث الاستعماري للدولة الإفريقية

المطلب الأول: إفريقيا والظاهرة الاستعمارية

في البداية يجدر بنا وضع تعريف عام وشامل للاستعمار، والذي يمكن أن يتلخص في المفهوم الذي وضعه الأستاذ محمد عوض محمد في تعريفه لهذه الظاهرة عندما قال: "الاستعمار هو العمل أو مجموعة الأعمال التي من شأنها السيطرة أو بسط النفوذ بواسطة دولة أو جماعة منظمة من الناس على مساحة من الأرض لم تكن تابعة لهم، أو على سكان تلك الأرض أو على الأرض والسكان في آن واحد، وقد تكون هذه السيطرة باستعمال القوة الحربية أو عوامل الضغط".⁽¹⁾

بالنسبة للإرهاصات الأولى للتوجه الأوروبي الاستعماري نحو القارة الإفريقية بدأت من خلال انتشار المبشرين والتجار والمستكشفين، حيث بدأت تجارة البرتغاليين في الساحل الإفريقي منذ القرن الخامس عشر، وقد أنشأ الهولنديون والبرتغاليون والدانمركيون والبريطانيون والفرنسيون الموانئ على السواحل الإفريقية ومارسوا من خلالها تجارة الذهب والعاج والعبيد. وبحلول الربع الأخير من القرن 19م بنيت المستوطنات، ونفذت عملية الاستعمار الأوروبي في البداية في غرب إفريقيا قبل شرقها، ففي حدود سنة 1875م استطاعت بريطانيا أن تبسط نفوذها على المنطقة المتمثلة في سيراليون وساحل الذهب والمناطق المتاخمة لباثروس ولاغوس، بينما سيطرت فرنسا على السنغال، وسعت بلجيكا

(1) كاظم هاشم نعمة، مرجع سابق.

الفصل الثاني الخلفية التاريخية والميراث الاستعماري للدولة الإفريقية

من أجل السيطرة على حوض الكونغو، وقامت ألمانيا بضم الكاميرون وشرق إفريقيا وجنوب غربها في 1883/1885م.⁽¹⁾

وقد تبنت الدول الاستعمارية في قارة إفريقيا سياسات يمكن أن تلخص في قول أحد الفرنسيين: " لقد أوجدت المستعمرات من قبل الدولة الأم المستعمرة ومن أجلها".⁽²⁾ وبالتالي فإن الحديث عن الدولة الإفريقية في المرحلة الاستعمارية، والسياسة المتبناة في تسيير شؤونها تتضح في عمل الشركات التي أسستها فرنسا في غرب إفريقيا، حيث أنشأت ثمان مستعمرات في إفريقيا الغربية الفرنسية Afrique (AOF) Française Occidentale، وأربع مستعمرات في إفريقيا الاستوائية الفرنسية Afrique Française Equatoriale (AEF)، حيث جعلت على كل مستعمرة حاكما، وخصصت لكل منها ميزانية خاصة بها، ومنذ عام 1946م أصبح لها جمعية منتخبة، وكان الحكام يشرف عليهم حاكم عام يأخذ المشورة من "مجلس أعلى" يتشكل من منتخبين من الأقاليم، ويتحكم في مقاليد السلطة العليا وزير المستعمرات في باريس. أما على المستوى الداخلي فقد قسمت كل مستعمرة إلى دوائر بهدف تحقيق أغراض إدارية، وعلى رأس الدائرة ضابط سياسي « Commandant de circle »، والدائرة تم تقسيمها إلى أقسام فرعية يرأسها

(1) كاظم هاشم نعمة، مرجع سابق، ص. 40.

(2) المرجع نفسه، ص. 42.

الفصل الثاني الخلفية التاريخية والميراث الاستعماري للدولة الإفريقية

رئيس قسم (ضابط سياسي)، وهذا ما يسمى بالإدارة المباشرة.⁽¹⁾ وقد مثلت المرحلة الاستعمارية في القارة الإفريقية قمة التسلط التي ترجمتها السياسة الاستعمارية والتي تبنتها الدول الأوروبية فيها، عن طريق الشركات الاحتكارية، فعلى سبيل المثال قامت هذه الشركات التي تشكلت في العصور الحديثة، مثل الشركات الاستعمارية الألمانية التي أسسها "كارل بيترز" «K.Peters»، وشركة الهند الشرقية البريطانية، وغيرها من الشركات الاستعمارية بممارسة كل أنواع العنف في البلدان الإفريقية، وقامت حكوماتها ببسط نفوذها على الأماكن التي تأسست فيها. إضافة إلى العنف؛ مارست الدول الأوروبية أبشع أنواع التسلط وهو الاسترقاق والاستغلال، وقد بنت لأنفسها حصونا على سواحل إفريقيا خلال القرن 15م، لتسهيل عملية تجارة الرقيق.

وقد انتشرت ظاهرة العنصرية أثناء الوجود الاستعماري في القارة، وشاع استخدام عبارات تدل على ذلك مثل "البنيض والسود" للتمييز بين نوعين من البشر، ألا وهما المستعمر الذي يمثل النوع الممتاز من ناحية، وأهالي المستعمرات من

(1) المرجع نفسه، ص ص 41، 42.

الفصل الثاني الخلفية التاريخية والميراث الاستعماري للدولة الإفريقية

ناحية أخرى، وقد أصبح الإفريقي موسوما بلون بشرته، وتحول إلى سلعة تباع، وسخر للأعمال التي تتطلب جهدا عضليا في إطار التسلط الإستعماري.⁽¹⁾

(1) ج.ت. نيباني، "تاريخ إفريقيا العام، إفريقيا من القرن الثاني عشر إلى القرن السادس عشر"، بيروت: منشورات اليونسكو، 1988، ص. 220.

الفصل الثاني الخلفية التاريخية والميراث الاستعماري للدولة الإفريقية

المطلب الثاني: مرحلة الكفاح ضد الاستعمار

إن استغلال الدولة الاستعمارية لموارد البلدان الإفريقية من الناحية الفعلية، وذلك مقارنة مع غيرها من التنظيمات الاجتماعية المحلية، جعلت السكان المحليين يشعرون بالظلم واليأس والاضطراب داخل أرض أجدادهم، وهذا الإحساس شكل دافعا لقطاعات واسعة من السكان الأفارقة للتعبير عن مقاومتهم لطغيان الدولة الاستعمارية من خلال الاحتجاجات والثورات كثورة ماجي ماجي "Maji Maji" في تنزانيا، وفيما بعد تحول الكفاح ضد المستعمر لدى الشعوب الإفريقية إلى كفاح واسع النطاق يشمل الوطن بأسره، وذلك بهدف تحقيق الاستقلال الوطني.⁽¹⁾

فالنضال الإفريقي ضد الاستعمار والعنصرية، كانت بدايته من خلال حركة الجامعة الإفريقية التي ظهرت بالمهجر والتي أسسها مجموعة من النخب الفكرية المقيمة هناك ومن بين هؤلاء نذكر على سبيل المثال لا الحصر؛ المحامي هنري سيلفستر ويليامز "Henry Sylvester Williams" جورج بادموور "George Padmore" ماركوس جارفي "Garvey Marcus" فقد كانت حركة الجامعة الإفريقية تعبر عن الرغبة في تأكيد الذات الإفريقية للمنحدرين من أصل إفريقي خارج القارة،

(1) أكوديا نولي، "الحكم والسياسة في إفريقيا"، مراجعة إبراهيم نصر الدين، المجلد الأول، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2003، ص.15.

الفصل الثاني الخلفية التاريخية والميراث الاستعماري للدولة الإفريقية

سعيًا منهم لاستعادة كرامتهم وإقامة أمة مستقلة على أرض أجدادهم.⁽¹⁾ كما شكّل الاختلاف الديني بين الشعوب الإفريقية خاصة دول شرق وشمال إفريقيا وشعوب الدول الأوروبية عاملاً حاسماً في بروز حركات التحرر والمقاومة في هذه الدول، وقد تولى العديد من الشيوخ ورجال الدين قيادة الثورات ضد الاستعمار، ولقد كان لحركة إصلاح الجامعة الإسلامية دور كبير في نشر الوعي لدى شرائح واسعة من مجتمعات دول شمال وشرق إفريقيا، وتعتبر جامعة الأزهر في القاهرة من أهم المراكز التي ساهمت في نشر الوعي الديني التحرري في أوساط مجتمعات هذه الدول، ويقوم بهذه المهمة الطلبة الذين يتلقون تكوينهم بالأزهر عند عودتهم إلى ديارهم مشبعين بالأفكار الإصلاحية.⁽²⁾

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية أصبحت القارة الإفريقية كلها خاضعة لنوع من أنواع الحكم الاستعماري، وبدى الحكم الاستعماري ثابت الدعائم في كل مكان، وامتلك كل منطقة مستعمرة قوات عسكرية كافية لمواجهة أية تحركات لسكان المستعمرات، لكن طيلة فترة ما بين الحربين لم تحدث ثورات في معظم

(1) أحمد إبراهيم نصر الدين، مرجع سابق، ص. 9.

(2) مور أوليفر، "تاريخ إفريقيا في العصر الحديث"، ترجمة المركز الثقافي للتعريب والترجمة، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2009، ص. 212.

الفصل الثاني الخلفية التاريخية والميراث الاستعماري للدولة الإفريقية

المستعمرات، فلقد أصبحت الحكومات الاستعمارية قوية لدرجة لا يمكن لأحد أبدا أن يتحداها.⁽¹⁾

لقد شكلت الحرب العالمية الثانية بداية النهاية للظاهرة الاستعمارية في إفريقيا، إذ تزايد الوعي لدى الأفارقة خاصة الذين تم تجنيدهم في هذه الحرب، أين تعلم العديد منهم قراءة الجرائد والاستماع إلى نشرات الأخبار في المذياع والاهتمام بالشؤون الدولية، وأصبحوا يطلعون على كل الأخبار المتعلقة بسقوط فرنسا واحتلالها من طرف ألمانيا، وكذلك انهيار الإمبراطورية البريطانية في جنوب شرق آسيا أمام الزحف الياباني، فهذه الأحداث شكلت بداية النهاية للهيبة الكبيرة التي كانت تحظى بها القوى الاستعمارية، كما انتقلت الخلافات السياسية التي أضعفت فرنسا في بداية الحرب العالمية الثانية إلى المستعمرات الإفريقية من خلال وقوف العديد من حكام هذه المستعمرات إلى جانب حكومة فيشي الموالية للألمان.⁽²⁾ وعلى الرغم من انتصار بريطانيا وفرنسا على ألمانيا النازية إلا أنه من الواضح أن الزعامة العسكرية، الاقتصادية والسياسية التي كانت تحظى بها هاتين القوتين قد بدأت في الأفول لصالح قوى جديدة هما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي.

(1) المرجع نفسه، ص، 245.

(2) المرجع نفسه، ص، 248.

الفصل الثاني الخلفية التاريخية والميراث الاستعماري للدولة الإفريقية

لقد استفادت الشعوب الإفريقية من الظروف والمتغيرات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية من خلال المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة والتي يتضمن ميثاقها حق الشعوب في الحرية والعدالة، إلى جانب المنظمات الإقليمية التي لعبت دورا كبيرا في إنهاء الاستعمار على غرار حركة عدم الانحياز والتي رأت بأن الاستعمار في جميع صورته شر يجب إنهاؤه بأسرع وقت وذلك أثناء مؤتمر الحركة في باندونغ سنة 1955، هذا الدور الذي لعبته الطرق السلمية والدبلوماسية لم يكن السبيل الوحيد لإنهاء الاستعمار في إفريقيا وإنما كانت هناك طرق أخرى سلكتها الشعوب الإفريقية في سبيل نيل حريتها وكرامتها مثل الكفاح المسلح الذي تبناه الشعب الجزائري في إخراج المستعمر الفرنسي من أرضه ونيل حريته، ومع نهاية الخمسينات وبداية الستينات بدأت موجة الاستقلال في إفريقيا.

الفصل الثاني الخلفية التاريخية والميراث الاستعماري للدولة الإفريقية

المبحث الثالث: مرحلة ما بعد الاستعمار

عقب خروج الاستعمار من الدول الإفريقية، جاءت مرحلة البناء والتشييد والتأسيس للدولة الإفريقية التي تتماشى و خصوصيات الواقع الإفريقي، وذلك من خلال إدارة صالحة و فعالة لشؤون الشعوب الإفريقية التي هي في حاجة إلى العديد من الخدمات الاجتماعية الحديثة بالنسبة إليها؛ من تربية و تعليم و صحة و مناصب شغل ، خاصة و أن الدول الإفريقية حديثة العهد بالاستقلال تميزت بتماسك داخلي كنتيجة للنضال المشترك ضد الاستعمار، وهذا ما يدفعنا إلى البحث عن الظروف التي ظهرت فيها الدولة الوطنية في إفريقيا.

الفصل الثاني الخلفية التاريخية والميراث الاستعماري للدولة الإفريقية

المطلب الأول: إرهاصات ميلاد الدولة الوطنية في إفريقيا

عندما استطاعت الدول الإفريقية افتكاك سيادتها من البلدان الأوروبية التي احتلتها لفترة زمنية طويلة، اتجهت معظمها في بداية الأمر إلى تبني نظام الحزب الواحد في تسيير شؤون الدولة، بداية من تونس 1956م كأول دولة في شمال إفريقيا تبنت هذا النمط لإعادة بناء كيائها بعد الاستقلال، ونفس الشيء بالنسبة لغانا 1957م، بدورها كأول دولة في جنوب إفريقيا التي تبنت نظام الحزب الواحد، وبعدها قامت معظم الدول الإفريقية بالإقتداء بهما تباعا بعد نيل استقلالها. و لوحظ أنه حتى بعض الدول التي تبنت سياسة تعدد الأحزاب تميل دائما إلى الضغط على المعارضة والإبقاء على الحزب الواحد الموالي للنظام من أجل تقوية هذا الأخير، وهذا ما حدث في كل من نيجيريا، زامبيا، رواندا، والمغرب. وقد نجحت هذه الأحزاب في استقطاب أغلبية المجتمع وإقناعها بأن نظام الحزب الواحد هو الذي يستطيع تحقيق الوحدة الوطنية، وهو السبيل الأمثل لتجاوز التنوع والتعدد العرقي واللغوي في معظم البلدان الإفريقية الذي قد يؤدي إلى تعميق الهوة بين أفراد الشعب الواحد، إلا أن الانقلابات العسكرية التي حدثت في معظم الدول الإفريقية خير دليل على فشل هذه التجربة.⁽¹⁾ شأن ما

(1) رضوان بروسى، مرجع سابق، ص.17.

الفصل الثاني الخلفية التاريخية والميراث الاستعماري للدولة الإفريقية

حدث في ليبيا عندما نفذ بعض الضباط العسكريين الذين أطاحوا بالملكية السنوسية سنة 1969م بقيادة القذافي.⁽¹⁾

تعتبر تجربة الحزب الواحد تجربة جسدها بعض الأشخاص الذين يعملون على تجسيد وتحقيق مصالح الدول الأجنبية في بلادهم، وبرروا ذلك القمع الذي يمارسونه ضد الشعب بأنه سبيل لتحقيق النمو الاقتصادي، فانتشرت الرشوة في الدولة الإفريقية الحديثة وتعرضت للأزمات، ولعل أشد هذه الأزمات وقعا عليها هي الأزمة الاقتصادية التي هزت أركانها في فترة الثمانينيات والتي أثرت بشكل واضح على الجانب السياسي، وخير مثال على ذلك بداية ظهور عوامل التخلي على النظام التسلطي والبحث عن سبل لتحقيق الديمقراطية. وبالتالي فإن الحديث عن الدولة الإفريقية ما بعد الاستعمار هو الحديث عن الدولة التسلطية "Authoritarian State" والتي لا تختلف كثيرا عن الدولة الاستعمارية من حيث القمع وعسكرة الحياة السياسية. وقد استطاع صناع القرار في معظم الدول الإفريقية التسلطية الاستناد إلى عدة حجج كما ذكرنا آنفا لتبرير هذا النمط من توجيه السياسة العامة لهذه الدول، ومن بينها حاجة هذه الدول إلى كونها قوية قادرة على إنهاء السيطرة الأجنبية على اقتصادها واستكمال الاستقلال السياسي بالاقتصادي ومن أجل ذلك سعى هؤلاء الحكام إلى تحقيق سلسلة من التأميمات المرتبطة بالمشروعات الأجنبية وجعل الدولة هي المحرك

(1) علي عبد اللطيف أحمد، "دولة ما بعد الاستقلال والتحول الاجتماعي في ليبيا"، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص. 2.

الفصل الثاني الخلفية التاريخية والميراث الاستعماري للدولة الإفريقية

الوحيد للاقتصاد الوطني والقطب المسيطر عليه بهدف مكافحة مخلفات الاستعمار من فقر وجهل ومرض في ظل "الاشتراكية الإفريقية" التي دعت إليها عدة تيارات ظهرت في القارة، وقد طبقها العديد من الزعماء أمثال الزعيم التنزاني "غيريري" فيما يعرف بنظام الأوجاما «Ujamaa»، وفي السنغال فيما يعرف بـ "سيدار سنجور" باسم الزنوجة. وقد قامت الاشتراكية الإفريقية على اعتقادين، الأول يرى أن الحياة الإفريقية اشتراكية أكثر منها رأسمالية، والثاني يسلم بعدم وجود نموذج واحد للاشتراكية خلافا للاعتقاد السائد في الغرب، حيث تتدخل الخصوصية في تحديد ذلك. وفي إطار الدولة التسلطية في إفريقيا نجد دولا أخرى تبنت ما يسمى بالاشتراكية العلمية من بينها أنغولا، الكونغو، برازافيل⁽¹⁾ وتعتبر ليبيا عينة من الدول الإفريقية التي انتهجت الأسلوب التسلطي الديكتاتوري عقب الاستقلال، كأول دولة نالت استقلالها قبل جاراتها تونس والجزائر، المغرب وموريتانيا، فقد انقسم الحكم الليبي بعد الاستقلال إلى نمطين من الحكم لا يخرج كلاهما عن الحكم التسلطي، ولكن بقالبين مختلفين، وهذا بغض النظر عن فترة ما بعد حكم القذافي (دولة ليبيا حاليا). فبعد الاستقلال مباشرة كانت الملكية السنوسية هي المسيطرة على مقاليد الحكم، حيث كان يمثلها نخبة من شيوخ القبائل والأعيان الحضريين ذوي الذهنية الأبوية. هذه النخبة وحدت أفكارها واستطاعت أن تصيغ الدستور وتسيطر على الدولة في حقيقة براغماتية، حيث استغل هؤلاء الأشخاص مناصبهم لتحقيق مصالحهم، عوضا عن السعي من أجل استدراك التخلف الذي

(1) رضوان بروسى، المرجع السابق، ص ص . 18، 19.

الفصل الثاني الخلفية التاريخية والميراث الاستعماري للدولة الإفريقية

تركه المستعمر في بلادهم، فسعوا إلى تحقيق الثراء لأنفسهم وأتباعهم خاصة بعد اكتشاف النفط سنة (1959م). لقد ركزت الملكية على عملية تحديث أنظمة التعليم والصحة والضمان الاجتماعي، ولم تسمح بقيام معارضة علنية في ظل ممارسة حكم ملكي فاسد موال للغرب، وأبعد موظفو الدولة والضباط والعمال والطلبة عن تحقيق آمالهم التي تتمثل في جعل ليبيا مجتمعا وطنيا ودولة عادلة يحلم بها كل مواطن ليبي، ثم جاءت مرحلة الجماهيرية التي تعتبر دولة تسلطية «Authoritarian»، شعوبية «Populist»، ريعية «Rentier»، من خلال انقلاب عسكري قام به بعض الضباط العسكريين الذين أطاحوا بالملكية السنوسية سنة (1969م) بقيادة القذافي، ورغم كونها دولة تسلطية؛ إلا أنها قامت بعدة إصلاحات اجتماعية ومؤسسية، وقد حسنت هذه الإصلاحات من مستوى معيشة العديد من الطبقات الاجتماعية الوسطى والدنيا مابين (1969م/1970م). ولكن هذه الظروف أدت إلى ظهور مشاحنات داخلية وإلى التصفية الجسدية، ليتحكم فيما بعد بزمام الأمور "قائد الثورة" كما كان يلقب القذافي، في إطار نظام تسلطي قائم على القمع لكل المعارضين، وكانت نتيجة هذه السياسة التسلطية هي ظهور تيار معاد له وهو التيار الإسلامي.⁽¹⁾

(1) علي عبد اللطيف أحيدة، المرجع السابق، ص 2، 3.

الفصل الثاني الخلفية التاريخية والميراث الاستعماري للدولة الإفريقية

المطلب الثاني: واقع الدولة الوطنية في إفريقيا

وعلى العموم فقد عرفت معظم دول القارة الإفريقية عدة صراعات في الفترة اللاحقة للمرحلة الاستعمارية، أصبحت خلالها الدولة الإفريقية مهددة سواء على الصعيد الداخلي بسبب الحروب الأهلية التي جعلت السلم مستحيلا داخلها، أو على الصعيد الخارجي بسبب التدخلات الخارجية بحجة فض النزاعات وإرساء السلم. وبحلول القرن الواحد والعشرين وجدت الحكومات التسلطية نفسها ملزمة بالتعامل مع هذه النزاعات بكل ما يحويه هذا العمل من صعوبات، لكن وجدت هذه الحكومات نفسها مجبرة على تقبل جهود القوى العالمية الكبرى من أجل تحقيق التنمية.⁽¹⁾

ويمكن أن نعالج واقع الدولة الإفريقية بعد الاستعمار من عدة زوايا منها:

إن المفهوم المدني للسياسة يتسع ليضع العديد من الموضوعات حول التراضي و السيادة الشعبية و العدالة و الشرعية و قيم الديمقراطية و تواجها طالما تحول الصراع في الدولة الإفريقية إلى العنف فلا مفر من محاولة معالجة الظاهرة من خلال الإدراك الصحيح لها ولأسبابها الحقيقية والجزرية دون انحياز إيديولوجي، بهدف أساسي هو محاولة الفهم بصورة موضوعية لهذه الحالة بعض المآسي من العنف السياسي.

(1) الفرد نهيم، قضايا السلم المنشود في إفريقيا، ص ص. 77، 80.

الفصل الثاني الخلفية التاريخية والميراث الاستعماري للدولة الإفريقية

العنف من زاوية أوضاع هيكلية بنائية هي مجموعة من الاختلالات و التناقضات الكامنة في الهياكل الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية للمجتمع ،ولذلك يطلق عليه العنف الكلي أو البنائي و يتخذ أشكالاً عدة منها : (1)

- غياب التكامل الوطني داخل المجتمع وسعي بعض الجماعات الانفصال عن الدولة و ما أكثر هذه الحالات في إفريقيا (نيجيريا، السودان، ليبيا بعد سقوط نظام القذافي)

- غياب العدالة الاجتماعية: بين عموم المواطنين وبين مختلف إقليم الدولة في إفريقيا.

- النقص الكبير في توفير الحاجات الأساسية مثل التعليم و الصحة و المأكل لقطاعات واسعة من المواطنين.

- حرمان قوى معينة داخل المجتمع من بعض الحقوق السياسية مثل الزوج الأفارقة في موريتانيا.

- التبعية على المستوى الخارجي.

يرى "إدوارد عازار" أن وضعية العنف الهيكلي هي التي تؤدي إلى وجود الصراعات الاجتماعية و الممتدة و هي الصراعات التي تضرب بجذورها في البناء الاجتماعي و التكوين الثقافي للمجتمعات، وتتسم بتعدد المشاركين فيها و تشعب

(1) المرجع نفسه، ص.110.

الفصل الثاني الخلفية التاريخية والميراث الاستعماري للدولة الإفريقية

القضايا المرتبطة بها، وتدخل أبعادها الداخلية و الخارجية، كما تتميز باستمرار حالة من العداء و التوتر الذي قد ينفجر في شكل أزمات حادة و أعمال عنف مسلحة(دارفور-السودان) وهي حالة الصراع الاجتماعي الممتد لا يلوح في الأفق أمل الانتهاء من الصراع (1)

ولا تقتصر حالة العنف الهيكلية على الاختلالات الكامنة في البناء الاجتماعي داخل الدولة و المجتمع، بل تشمل كذلك الاختلالات في العلاقات بين الدول، فالاستغلال الذي تمارسه الدول الغنية المتقدمة على الدول الفقيرة (المتخلفة) بصور و أشكال مختلفة يمثل شكلا للعنف تعانيه شعوب و دول العالم الثالث، ويطلق على العنف الهيكلي (العنف الخفي) وذلك لأنه عنف كامن في البنى الاجتماعية و الاقتصادية والسياسية و الثقافية للمجتمعات و عليه؛ فإن العنف السياسي ظاهرة عالمية، تعرفها جميع المجتمعات بدرجات مختلفة و لأسباب متعددة، كما أن العنف السياسي ليس ظاهرة سلبية أو ايجابية على الدوام، بل في بعض الأحيان يكون ضرورة تاريخية. (2)

بناءً على ما تقدم يمكن فهم التحولات الثورية الكبرى في تاريخ الإنسانية لم تكن لتحدث لولا وجود درجة من العنف و هكذا يظل العنف السياسي أحد أساليب بل ربما الأسلوب الوحيد عند البعض للتغيير السياسي الاجتماعي عندما لا توجد مسالك

(1) عباس النحاس، "أزمة دارفور، الأبعاد والتداعيات"، المستقبل العربي، 2003، ص. 69.

(2) Jaques Donnedieu de varbes, I'Etat, éd , Que sais je , puf , 1984 ,p04

الفصل الثاني الخلفية التاريخية والميراث الاستعماري للدولة الإفريقية

سليمة وفعالة للتعبير، ومن هنا يكون قبول أو رفض العنف السياسي، وإذا كانت الدولة تحتكر حق الاستخدام الشرعي للقوة فإن هذا الحق لا بد أن يكون في إطار القانون و الدستور حتى لا تتجاوز الدولة على حقوق و حريات المواطنين. إن الحكام و الأجهزة الرسمية في دول العالم الثالث خاصة الدول الإفريقية تقوم برفض و إدانة العنف السياسي عند بعض الحالمين بالديمقراطية في بلدانهم و تعتبره خروجاً على المشروعية بينما تراه القوى المعارضة و خاصة الثوار (وهي القوة الراغبة في التغيير الاجتماعي و السياسي) أسلوباً شرعياً لتحقيق التغيير المنشود، بل هو عمل شرعي للحصول على الحقوق المغتصبة من نظام سياسي مستبد، و سبب في اختلالات اقتصادية و اجتماعية حادة، وهكذا يكون هذا العنف السياسي الشعبي رد فعل عنيف لعنف هيكلية أو بنيانية مادي آخر الذي تمارسه السلطة المستبدة؛ من أهم المفاهيم التي تستخدم للإشارة إلى ظاهرة التفاوت الاقتصادي و الاجتماعي بين فئات و قطاعات أي مجتمع ، هي أزمة التوزيع الاقتصادي و الاجتماعي، و غياب العدالة الاجتماعية و الاختلالات التي تقدم ذكرها تأتي من مصدرين:

الأول: نتيجةً للنقص في مصادر الثروة و السلع و الخدمات المادية و هنا تأتي أهمية التنمية الاقتصادية.

الفصل الثاني الخلفية التاريخية والميراث الاستعماري للدولة الإفريقية

أما الثاني: فهو نتيجة لعدم العدالة في توزيع الثروة و الأشياء ذات القيمة بين مختلف طبقات المجتمع، نظرا لعدم كفاءة السياسات التوزيعية وانحيازها لصالح فئات دون أخرى و هنا يكون المجتمع السياسي أمام حاجة ماسة لإعادة النظر في أسس التوزيع. (1)

ومما سبق ذكره، يمكن الوصول إلى أن هناك ارتباطا موجبا بين عدم العدالة التوزيعية و العنف السياسي، أي أنه كلما غابت العدالة كلما زاد العنف و العكس صحيح، لأن سوء عملية التوزيع تساهم في توسيع الهوة بين الطبقات، ومن ثم يؤدي إلى تضخيم التناقضات الاجتماعية و التفاوتات الاقتصادية في المجتمع، والأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى إحباط على المستوى الفردي، و السخط العام على المستوى الجماعي و هكذا تنشأ و تزدهر بؤر التوتر و الصراع التي تنذر بالانفجار إذا توافرت الظروف المناسبة لذلك .

بلا أدنى شك فإن توافر عنصر الوعي، بمعنى إدراك المواطنين لمظاهر عدم العدالة التوزيعية، و معرفتهم لمصادر و قوى الاستغلال و إحساسهم بالحرمان و الظلم الاجتماعي و قدرتهم على تغييره هي عوامل مهمة في إثارة بعض الفئات (من شرائح المجتمع) و دفعهم للانخراط في أعمال العنف أو الانضمام للحركات الثورية وهنا يبدو الفرق بين القوى الاجتماعية التي تعي و تدرك أبعاد المشكلة

(1) Maurice godelier, "les processus de formation de l'Etat in l'Etat au pluriel", Paris economica,unesco 1985,p21

الفصل الثاني الخلفية التاريخية والميراث الاستعماري للدولة الإفريقية

التوزيعية و تلك التي لا تعيها، فالأولى تكون أكثر استعدادا للرفض و الاحتجاج و المطالبة بالتغيير الأوضاع الظالمة، بينما الثانية تكون أكثر ميلا إلى القناعة و الهدوء و عدم الاستياء من الأوضاع المتردية و القبول ببعض التفسيرات الثقافية و الدينية لعدم المساواة. كما هو الحال في مشكلة دارفور بالسودان.

الإقصاء و التهميش بيئة صالحة للعنف السياسي إذا كانت صفة المواطن تتأثر بظاهرة اللاتجانس، فتمة ظاهرتين أخريين، تؤديان إلى إسقاط الصفة تماما، هي ظاهرة الإقصاء و التهميش، ويتسع مفهومي الإقصاء و التهميش الاقتصادي ليضم الإقصاء السياسي و الثقافي، فمن المنظور السياسي، يلاحظ أن الشرائح التي تم إقصاؤها و المهمشة لا تتوافر لهم القدرة و لا الفرصة للتمثيل السياسي أو تفويض الآخرين للتعبير عن مصالحهم كما أن حالتهم الإقصاء و التهميش ترتبطان بإسقاط الصفة القانونية عن الذين تم إقصاؤهم و تهميشهم بوتيرة سريعة لتصبح علاقتهم مع النظام موسومة بالعداء، عدم الثقة و الخروج على القانون و الشرعية. (1)

إن اتساع ظاهرتي الإقصاء و التهميش تمثل في حقيقتها تهديدا للنظام القائم ولا تستطيع السلطة مواجهتها إلا من خلال الإجراءات القمعية، و في ظل استمرار الأمر على ما هو عليه، يزداد الانفصام عن الواقع ليدور الطرفان دوما في محيط متأزم ينتظران الحل، إن ظاهرتي الإقصاء و التهميش تستحقان اهتماما فائقا على

(1) Maurice godelier , *op cit* ,p25

الفصل الثاني الخلفية التاريخية والميراث الاستعماري للدولة الإفريقية

جميع المستويات (السياسية و الاقتصادية والاجتماعية) لا سيما في وضع عالمي سيكون فيها الخطر الحقيقي لهاتين الظاهرتين في أن القوى التي يلقي بها خارج إطار الحياة الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية، تصبح بدرجة أو أخرى مشبوهة سياسيا و ثقافيا و الأمر الذي ينعكس على طبيعة ممارستها للحياة بصورة عامة وعلى قدرتها في الانتظام ككتلة للمقاومة بطريقة مشروعة و في كثير من الأحيان غير مشروعة.

وللمقاومة أشكال متعددة فمنها: الممكنة و الضرورية و غير المحتملة و التقليدية و المتوحشة و المنعزلة و المدبرة و الضعيفة و المتضاربة و الميلالة للصلح و الهادفة إلى المصلحة وتلك التي لا تتوفر على هدف بعينه.

***دافع احتواء ظاهرة العنف:**

عند محاولة رسم صورة إجمالية للمسؤولية في وجود ظاهرة العنف يبرز دور السلطة في صناعة العنف السياسي و في توفير البيئة لها للنمو خلال توافد العديد من الخصائص و الأساليب التي تميز السلطة في البلدان الإفريقية، بل المثال التقليدي لهذه البلدان هو السودان ومن ذلك: (1)

(1) Maurice godelier, *op cit* , p 30

الفصل الثاني الخلفية التاريخية والميراث الاستعماري للدولة الإفريقية

1 * احتكار المجال السياسي و الاحتفاظ بمصادر القوة و تعميم القمع و نشر أدواته بين جموع المواطنين.

2 * إهدار الحريات الخاصة و العامة و الاعتداء على حقوق الإنسان لا سيما المرأة و الطفل و الأقليات .

3 * فرض قيود على إنشاء الأحزاب و المنظمات السياسية أو حصرها أصلا و التضيق على التعددية و حق التعبير.

4 * تزوير إرادة الشعب في اقتراع انتخابي، وإعداد أو إنشاء مؤسسات دستورية شكلية و محاصرة الحياة الدستورية أو إبطال العمل بها.

5 * التوسع في حملات الاعتقال ضد المعارضين من أي تيار سياسي و تلفيق التهم و التوسع في المحاكمات العسكرية، وتنفيذ أحكام الإعدام مع غياب الضمانات القانونية الحقيقية لعدالة المحاكمة.

6 * استثناء بعض الأقليات لأسباب عرقية (وإن سبق ذكر ذلك) و الانتقاص من حقوقهم.

الفصل الثاني الخلفية التاريخية والميراث الاستعماري للدولة الإفريقية

7* قيام الطبقة الحاكمة بتعميم علاقات التفاوت بين حقوق الفئات و الطبقات واحتكار الثروة و الامتيازات و اتساع عدد المهمشين (المقصيين) و كذلك المناطق المهمشة و انتشاء الفقر الذي أصبح في صورة تنال من كرامة و آدمية الإنسان .

8* تتوسع السلطة في استخدام أدوات السحق ضد المعارضين من حملات إعلامية ضد الخصوم ،وشحن الرأي العام في مواجهتهم بهدف إلحاق الهزيمة المعنوية بهم، مما يدخل في دائرة العنف الرمزي و الشحن الاديولوجي.

9 * تغليب السلطة لشرعية القوة بدلا من القوة الشرعية (أي شرعية الحق) و إمعان الأجهزة الأمنية في تعذيب المعتقلين السياسيين و التتكيل بهم، و ممارسة البطش الأعمى عليهم، مما يخلق دافع الانتقام و رد الكيل.

10* إخفاق السلطة في معالجة حالة الاحتقان الاجتماعي، ويرجع ذلك بصورة إلى إستراتيجية؛ أي نظام إفريقي على مبدأ الاستئصال و الإبعاد و رفض الحوار البناء مع القوى المعارضة، ولعل أكثر الأمثلة ملاءمة لذلك "بوروندي،رواندا،السودان،خاصة في مشكلة دارفو،أما العامل الإضافي فيتمثل في عسكرة السلطة و الاعتماد على نشاط أجهزة الأمن حيث أن السلطات في الدول الإفريقية (خاصة السودان) تترك أمر التعامل مع جماعات المعارضة للضباط و رجال الأمن و المخابرات، مع استبعاد دور أهل السياسة و الفكر و مراكز البحث

الفصل الثاني الخلفية التاريخية والميراث الاستعماري للدولة الإفريقية

العلمي، وحتى في حالة القبول جزئيا بمبدأ الحوار فإن ذلك يتم في الغرف المغلقة و من ثم فإنه لا يتم أبدا التوصل إلى الأسباب الحقيقية لممارسة العنف لتستمر الحلقة المفرغة من دون أمل في حل المشاكل حلا جذريا.

كل ما تقدم ينطبق تمام الانطباق على العديد من الدول الإفريقية و إن كانت ظروف انفجار العنف قائمة في كل البلدان الإفريقية ولكن تحولها إلى ظاهرة مادية ملموسة رهن بتوافر بنية فوقية هي إيديولوجية العنف، وبناءا على ذلك فإن في جوف كل مجتمع إفريقي عنفا أو شكلا من أشكال العنف إما عاجلا أو آجلا طالما كان في ذلك ما قد يفاجئ أي مجتمع في القارة الإفريقية وفي أي لحظة وعلى غير توقع و ما أكثر الأمثلة و إن كان أكثرها تقليدي (رواندا، السودان و الجزائر و نيجيريا و ساحل العاج...))

ارتبطت الدراسة السياسية لإفريقيا ما بعد الإستعمار بعلم السياسة والسياسة المقارنة، وقد ظهرت نقاشات بين المدرسة السلوكية والمدرسة الماركسية، وظهرت أيضا دراسات أمريكية في فترة الستينات حول القارة الإفريقية قادتها المدرسة السلوكية، ونلاحظ أن علم السياسة الإفريقي «Political Science Africanist» ما بعد الاستعمار محصور بالدرجة الأولى في الصراع بين براديغم التحديث والتنمية السياسية من جهة، والنظريات النيوماركسية من جهة أخرى والتي تمثلت في مدرسة التبعية التي اهتم بها الباحثون

الفصل الثاني الخلفية التاريخية والميراث الاستعماري للدولة الإفريقية

الأفارقة، وقد قاد التيار الأول كلا من "كولمان" (Colman)، و"ألmond" (Almond) في 1960م، سكلار (sklar) 1963م، أرغانستي (Argansti) 1965م، وديفيد أبتير (David Apter) 1967م، أما التيار الثاني فقد مثله كل من "أنتوني روياما" (Antony Rwaya Mamo)، "كلود أكي" (Klaude Ake)، و"داني نابودير" (Dani Nabudere).⁽¹⁾

و من الملاحظ أن أغلب الدراسات ربطت العنف السياسي في إفريقيا بالإثنية و Ethnisme والقبلية Tribalisme، وقد حاول الباحث "Bonzon Suzanne" أن يميّز بين العنف التقليدي والحديث عندما تحدث عن خطورة العنف القبلي على وحدة الدولة والذي أشار إليه القادة الأفارقة في المؤتمر الإفريقي للشعوب سنة 1958م، ولكن هناك من اعتبر هذا العنف القبلي أمرا إيجابيا حيث أنه من شأنه أن يحفظ حيوية الجماعة، وهذا ما أكدته Max Glukman.⁽²⁾

ومن جهة أخرى، فهناك من ميز بين العنف والعنف المضاد في إفريقيا ما بعد الإستعمار أمثال P.Chabal الذي أشار إلى وجود فرق بين العنف السلطة وعنف المجتمع،

(1) Abdul, Raufau Mustafa, "Repenser la science Politique africaniste", *CODESRIA Bulletin*, Nos 3&4, 2006, p4.

(2) Suzanne, Bonzon, Modernisation et conflits tribaux en Afrique noire. *Revue française de science politique*. Vol 17. N°5, 1967. p862.

الفصل الثاني الخلفية التاريخية والميراث الاستعماري للدولة الإفريقية

حيث أن عنف الدولة يتخذ عدة أشكال وهو بالضرورة يقود إلى العنف المضاد وأشار أيضا إلى وجود عنف معلوم (Violence Active) يتخذ أشكالا معروفة لدى الجميع مثل القمع والتعسف وغيرهما من الممارسات الواضحة، وهناك عنف مجهول (Violence Passive)، وهو عنف يصعب اكتشافه عند عامة الناس يكمن أساسا في ضعف الدولة وعدم قدرتها على إدارة شؤونها مما يؤدي إلى ظهور عنف المجاعة (Violence de la famine). وحسب هذا الباحث؛ فإن المشكل الذي تعاني منه الدولة الإفريقية هو العنف المجهول أكثر من المعلوم بسبب فشل الدول إداريا وسياسيا مما أدى إلى ظهور وانتشار الحروب الأهلية التي تقودها المجاعة بالدرجة الأولى.⁽¹⁾ وإضافة إلى هذا هناك دراسة تميز بين نوعين آخرين من العنف، الأول هو عنف السلطة (Violence de pouvoir)، والعنف المنحط (Violence Générative)، حيث يشير الأول إلى استخدام الدول الإفريقية لكل أنواع العنف سواء كان معلوما أو مجهولا لضمان تثبيت الأفراد بالسلطة، أما الثاني فيشير إلى تجذر العنف داخل النظام السياسي كغاية في حد ذاته.⁽²⁾ هذه الدول التسلطية التي خلفها الاستعمار رغم أنها عمرت طويلا، وخدمت مصالح الدول الأجنبية إلا أنها اتجهت مؤخرا نحو الزوال في إطار ما اصطلح عليه بثورات الربيع العربي التي بدأت كما هو شائع في تونس، لكن زوال الدول التسلطية التي خلفها الاستعمار كانت في السودان قبل تونس، حيث

(1) رضوان بروسى، مرجع سابق، ص. 20.

(2) المرجع نفسه، ص 20.

الفصل الثاني الخلفية التاريخية والميراث الاستعماري للدولة الإفريقية

أدت إلى تقسيمها إلى دولتين مستقلتين عن بعضهما، إحداهما في الشمال والأخرى في الجنوب وربما ثالثة في الغرب بدارفور.

وقد اختلفت نماذج زوال دول ما بعد الاستعمار من إقليم إلى آخر، فإلى جانب النموذج السوداني، هناك نموذج آخر يتمثل في تحلل البيت من الداخل كما حدث في تونس ومصر. وهذه النماذج على سبيل المثال لا الحصر هي طرق زوال تركة الاستعمار في بعض دول إفريقيا.⁽¹⁾

- الجانب الاجتماعي: إن الواقع الاجتماعي لدولة إفريقيا ما بعد الاستعمار يتجسد في الرغبة في تقليد الأجنبي (رغبة المغلوب في تقليد الغالب)، وفي هذا السياق يقول العلامة ابن خلدون في مقدمته: "إن المغلوب مولع أبداً بالإقتداء بالغالب في شعاره وزيه ونحتله وسائر أحواله وعوائده، والسبب في ذلك أن النفس أبداً تعتقد الكمال فيمن غلبها وانقادت إليه". ثم ظهر النفوذ كرمز للثروة وما يتعلق بها من القوة والمكانة، وبعد ذلك حدث تغيير في التركيبة الاجتماعية في الدولة الإفريقية، بحيث أصبح هناك نادراً ما توجد قبيلة أو أسرة واحدة كما كانت في السابق، هذا من جهة، ومن جهة أخرى زادت أهمية المرأة في الحياة الاجتماعية، وليس هذا فحسب ولكن التغيير شمل جل الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الإفريقية

(1) مأمون، الفندي، ثورات أم تحلل دولة ما بعد الاستعمار، من الموقع: www.aawsat.com. يوم 2012/12/13.

الفصل الثاني الخلفية التاريخية والميراث الاستعماري للدولة الإفريقية

لكل المجتمع الإفريقي.⁽¹⁾ تتسم القارة الإفريقية من الناحية الاجتماعية بالتعدد السلالي والعنقي واللغوي والديني (المذهبية). حيث أن هناك عدد كبير من الديانات الوضعية المحلية والسماوية، وتجدر الإشارة إلى أن المجتمعات الإفريقية ينعدم فيها التكامل بين أجهزة الحكم والجماهير بسبب الطابع التسلسلي للأنظمة الحاكمة،⁽²⁾ وفي بعض الحالات يكون أي انتماء سياسي مخالف للحزب الحاكم بمثابة الإقدام على الانتحار.⁽³⁾ وكما سبق وأشرنا فإن الحكومات الإفريقية تبنت بعد استقلالها نظام الحزب الواحد في إطار التجسيد المباشر للأنظمة الشمولية، وقد غذت هذه السياسة لعدة عوامل تاريخية وثقافية وسياسية واجتماعية، وكانت الحكومات تسعى إلى القضاء على الخلافات والصراعات الداخلية التي خلفها الاستعمار، إلا أن هذا النمط التسلسلي لم يحقق سوى توسيع الهوة بين الحاكم والمحكوم، بحيث أصبح هذا الأخير غير قادر على توجيه انتقاد إلى القيادة التي سعت بكل ما أوتيت من قوة ونفوذ إلى توريث الزعامة لأولادهم وأحفادهم.

عرفت القارة الإفريقية أوضاعا اجتماعية مضطربة بسبب التعصب القبلي والنعرات القبلية الناتجة عن التناقضات الاجتماعية التي أعاققت التطور الديمقراطي في القارة، وقد تركت آثارا سلبية على الصعيد السياسي والاقتصادي، حيث ربط المجتمع الإفريقي مصطلح

(1) أسامة علي زين العابدين، المرجعية الاجتماعية والممارسة الديمقراطية في إفريقيا المعاصرة، من الموقع:

www.arrasid.com. يوم 20/12/2012.

(2) أسامة علي زين العابدين، المرجع السابق.

(3) ألفرد نهيماء، مرجع سابق، ص 89.

الفصل الثاني الخلفية التاريخية والميراث الاستعماري للدولة الإفريقية

الديمقراطية بالفوضى، وعمت الاضطرابات معظم أرجاء القارة بسبب الحروب الأهلية والصراعات الداخلية التي تسعى إلى تحقيق قضايا العدالة الاجتماعية، وعدم الوعي الجماهيري تجاه الدولة والحكومة، هذا فضلا عن الفساد السياسي الذي طال النخب الحاكمة مما أدى إلى فقدان الجماهير المحكومة الثقة في حكوماتهم.

ولعل خير مثال على ذلك اعتراف شخصية سياسية من زمبابوي وهو "روبرت موجابي" بعد انفلات الأوضاع الأمنية بسبب السياسة الممارسة هناك قائلا: "يجب أن نعترف بأننا نقطف الآن الثمار المريرة لضعفنا وسلوكنا السلبي. فلم يحدث من قبل أن شوهدت صورتنا هكذا كقادة للحزب والحكومة. وشعبنا الآن يتحسر على أفعالنا، ولا بد أنه سيفعل هذا بعد تسع سنوات من الحكم".⁽¹⁾

- الواقع التنموي للدول الإفريقية:

تتمتع القارة الإفريقية بموارد طبيعية اقتصادية هامة وخاصة الموارد الطاقوية المتجددة التي هي في تزايد مستمر، حيث أنه خلال العشر سنوات الممتدة ما بين 1997/2007م، تم اكتشاف احتياطات النفط بنسبة تفوق 25%، والغاز بنسبة تتجاوز 99%، ومن المتوقع أن يصل إنتاج النفط إلى 6% سنويا⁽²⁾.

(1) ألفرد نهيمبا، مرجع سابق، ص 338.

(2) حمدي عبد الرحمان حسن، إفريقيا و تحديات الألفية، الديون والفقر، متحصل عليه من موقع www.islam-line.net

بتاريخ 2009/03/22

الفصل الثاني الخلفية التاريخية والميراث الاستعماري للدولة الإفريقية

من أهم ما يجسد الإرث الاستعماري الأوروبي للقارة الإفريقية هو الهيمنة الاقتصادية، فبالرغم من غنى القارة بمواردها الطبيعية كنتيجة حتمية لتعدد دوائر العرض فيها مما أدى إلى التنوع المناخي وبالتالي تعدد وتنوع الموارد السطحية والباطنية، أضف إلى ذلك أنها تتمتع بموقع إستراتيجي وسيط بين القارات، حيث تحتفظ إفريقيا بنحو 3% من إجمالي احتياطي البترول في العالم، و5% من احتياطي الغاز، وثالث احتياطي اليورانيوم، ونحو 70% من الفسفور، 55% من الذهب، 87% من الكروم، 57% من المغنيز و 42% من الكوبالت...إلخ. إضافة إلى غنى القارة بالمياه الزراعية.

لكن رغم كل هذه الإمكانيات؛ إلا أن القارة الإفريقية لم تستطع استغلالها لأجل تحقيق التنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية لشعوبها بسبب السياسات الاقتصادية التي يفرضها عليها المستعمر، وعلى رأس هذه السياسات؛ الديون ذات الشروط المذلة والفوائد المتزايدة.⁽¹⁾ والضغط الاقتصادي يعني الضغط السياسي، بحيث تفننت الدول الأوروبية في تطبيقه على دول القارة الإفريقية، ومارست سياسة "فرق تسد"، مما أدى إلى جعل هذه القارة مجزأة ومبعثرة، كل جزء لا يكثرث إلا لشأنه المحلي، وأضفت على هذه الضغوطات الشرعية الدولية من خلال الضغط باستخدام المنظمات الدولية، ولعل هذه السياسة تتضح في

(1) مصطفى محمد علي، الكشوف الجغرافية الأوروبية للقارة الإفريقية والتطلعات المعاصرة للسيطرة على مواردها، من

الموقع: www.uqu.edu.sa يوم 2013/02/09.

الفصل الثاني الخلفية التاريخية والميراث الاستعماري للدولة الإفريقية

إثارة المشاكل بين القوميات المختلفة كحالة السودان وصراعاته بين الشمال والجنوب، وبين الغرب والوسط، وبين الشرق والوسط، وقامت بتجميد استخراج البترول من قبل شركة شيفرون الأمريكية علما بأن هذه الصراعات كانت بذورها مدفونة منذ العهود الاستعمارية، ويفهم في إطار ذلك تجميد الوضع الصومالي حتى لا تتمكن من استغلال مواردها وموقعها الإستراتيجي وكذلك صراعات ساحل العاج الداخلية، وكل ذلك حتى لا تتمكن القارة من صنع قراراتها ووضع نفسها في المكانة الطبيعية التي يجب أن تحظى بها.⁽¹⁾

لقد أدى الإخفاق التنموي في إفريقيا الذي جاء بسبب سوء إدارة البرامج التنموية، إلى جملة من المشاكل، كان من أهم مظاهرها وأخطرها حالة الفقر و الإفقار و الجوع الشامل و بزور ما يسمى بالاقتصاد الطفيلي، وتدمير البنى الصناعية و الزراعية و إهمال الريف أو بلغة أخرى تريف المدن و إفراغ الريف، وكانت الحويلة النهائية الغلو في سوء توزيع الثروة بين الفئات و الطبقات الاجتماعية، وتحول المجتمع الإفريقي إلى صورة طبقية شاذة، على قمته فئات الكمبرادور (Comberador) التي تحتكر الثروة في أعلى مستويات البذخ و الثراء الفاحش فوق شعوب من الجياع التي وصلت في بعض الحالات إلى أخط و أفقر حالات الفاقة و الفقر المهين في ظل هذا المشهد المأساوي و حالات الانسحاق و الحرمان و التهميش تتحول بعض فئات المجتمع إلى قنابل موقوتة.

(1) مصطفى محمد علي، مرجع سبق ذكره.

الفصل الثاني الخلفية التاريخية والميراث الاستعماري للدولة الإفريقية

- إشكالية العلاقة بين المؤسسة العسكرية والنخب المدنية:

تعتبر المؤسسة العسكرية من مؤسسات الدولة التي أوكلت لها مهمة استخدام القوة بحكم احتكارها لقوة السلاح، ونظرا لأهمية هذا الدور وتأثيره العميق في واقع الدولة بصفة عامة فلا بد إذن من صياغة حدود لهذا الدور الموكل للمؤسسة العسكرية في إطار العلاقة مع السلطات المدنية.

ففي الحالة الإفريقية نجد المؤسسة العسكرية منشغلة بالسياسة بشكل أو بآخر، حيث تتورط المؤسسة السياسية و تصبح العلاقة مع النخب المدنية متشابكة.

من المفارقة العجيبة في إفريقيا أنه عند حدوث انقلاب عسكري فيها عادة ما يلجأ قائد الانقلاب إلى تشكيل مجلس أعلى و يتولى رئاسته، مثلما حدث بالنيجر أو يقوم بتشكيل مجلس مدني كواجهة ويتولى قائد الانقلاب التسيير الفعلي لأمر الدولة والتحضير في نفس الوقت على إيجاد مخرج يمهد له للاستيلاء على السلطة عن طريق انتخابات صورية والأمثلة كثيرة في إفريقيا.

تتميز المجتمعات الإفريقية بسيطرة النخبة العسكرية على زمام السلطة، وقد تم إضفاء الطابع المدني والشرعي على العسكريين لضمان استمرارهم في السلطة، وذلك عبر إجراء الاستفتاءات أو الانتخابات والتي تجري بطريقة لا تسمح بحدوث منافسة للمترشح⁽¹⁾.

(1) خليفة سنهوري، الجيش والسياسة والسلطة في إفريقيا. من الموقع: diae.net/3941، يوم 2013/02/13.

الفصل الثاني الخلفية التاريخية والميراث الاستعماري للدولة الإفريقية

ويمكن أن نصف العلاقة بين الحكومة والشعب والجيش في القارة الإفريقية على أنها قائمة على نوع من الخداع الخطير، وهناك تعتبر الجيوش ضحايا لدولها، حيث أن فقدان الحس الوطني وغياب "روح الجماعة" قد ألحق الأذى بالجندي الإفريقي في كرامته ومصداقيته.⁽¹⁾ ومن الناحية الأمنية تعرف إفريقيا انتشارا واسعا للنزاعات على مر المراحل المختلفة التي مرت بها، انتهاء بالوقت الراهن، وقد تبنت المبدأ والشعار القائل بإيجاد حلول إفريقية لمشاكل إفريقية، لكن معظم الدول الإفريقية تفتقر إلى القدرات الأمنية للدفاع عن إقليمها. حيث يقول بعض النقاد أن الجيوش الإفريقية غير مهيأة وتشكل خطورة على دولها التي تعول عليها من أجل استتباب الأمن، وأن هذه الجيوش غير مؤهلة وتفتقر إلى الخبرة وتقنيات القتال والمسؤولية السياسية، هذا فضلا عن كونها متضاربة وعناصرها قابلة للتشتيت بسبب تعدد العرقيات فيها واختلاف الأديان والانتماءات في أوساطها.⁽²⁾

لعل ظاهرة الانقلابات العسكرية التي عرفتها الدول الإفريقية بشكل كبير جدا مقارنة بباقي الدول في مختلف مناطق العالم تفرض ضرورة وضع أسس سليمة للعلاقة بين المؤسسة العسكرية والنخب المدنية حتى يتم تقادي تأثير المؤسسة العسكرية على الممارسة الديمقراطية الصحيحة، لكن الإشكال المطروح هو كيفية فرض السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية وضبط حركتها في إطار دستوري، الإجابة حسب " صمويل هنتغنتون "

(1) أناتول آيبسي، نظام عسكري وفوضى سياسية في إفريقيا. من الموقع: Islamicnews.net، يوم 2013/02/14.

(2) Ambiguous Order: Military

الفصل الثاني الخلفية التاريخية والميراث الاستعماري للدولة الإفريقية

هي " الاحتراف العسكري Professionalism " أي بمعنى التركيز على عملية التنشئة العسكرية لفئة الضباط باعتبارهم العناصر الأساسية لعملية الاحتراف وليس الجنود الذين يخدمون لفترة مؤقتة ثم يغادرون المؤسسة.⁽¹⁾

(1) يسين السيد، إشكالية العلاقة المدنية العسكرية، متحصل عليه من الموقع //

<http://digital.ahram.org.eg/Motnw3a.aspx/serial=1491452&archid=17> بتاريخ 2013/08/18

الفصل الثاني الخلفية التاريخية والميراث الاستعماري للدولة الإفريقية

المطلب الثالث: خصائص الدولة في إفريقيا

تتميز المجتمعات الإفريقية عن غيرها من المجتمعات في العالم بالتعدد الثقافي و القبلي على نطاق واسع، وقد نجد في دولة إفريقيا واحدة كالسودان و التشاد و نيجيريا المئات من القبائل و التي بدورها تنقسم إلى عدة بطون و فروع، الأمر الذي أدى إلى تعدد اللغات واللهجات و الثقافات، وعزز من قوة الانتماء القبلي و ضعف الانتماء الوطني .

أ- التعددية الثقافية و القبلية: لم تشهد القارة الإفريقية عبر تاريخها دولا مركزية الولاء أو مركزية الثقافة ، فالمشيخات و الممالك الإفريقية التي عرفت إفريقيا قبل الغزو الاستعماري كانت على شكل دول فدرالية من حيث الحكم و الثقافة، فالدولة كانت تكتفي بفرض سيادتها و بسط نفوذها على الأفراد عبر الهيكلية القبلية دون السعي إلى إدماجهم في بوتقة واحدة من حيث اللغة و الثقافة و هذا ما أدى إلى تعدد اللغات و اللهجات الإفريقية، وإن كانت هناك لغات أكثر انتشارا و تداولاً على المستوى الوطني وإلى جانب ذلك نجد أن الكيانات السياسية كانت تتعايش مع الولاءات القبلية و الإقليمية الأخرى و التي تتمتع بالكثير من السلطات في تلبية شؤون أبنائها مقابل إعطاء البيعة للملك أو السلطان وما يترتب على ذلك من دفع الضرائب و المشاركة ماديا و بشريا في المجهود الحربي ، ولعل هذا النظام شبيه إلى حد ما بنظام الممالك الأوروبية في نظام الإقطاعي إلا أنه يختلف مع مفهوم الدولة

الفصل الثاني الخلفية التاريخية والميراث الاستعماري للدولة الإفريقية

الحديثة في أوروبا و التي تعترف بالولاءات السياسية لغير الدولة و حتى في أنظمة
الفيدرالية جردت المجموعات القبلية و الإقليمية من صلاحياتها السياسية إلا في
نطاق تسير الشؤون المحلية و يبقى الولاء المطلق للحاكم المركزي أي للدولة
القومية.⁽¹⁾

ب- مراحل الإثنية و القبلية في الدول الإفريقية:

قدم المختصون في الصراعات العرقية والإثنية، ثلاث مراحل من الإثنية و القبلية في
إفريقيا وهي:

1- مرحلة توازن ما قبل الاستعمار: وهي فترة كانت فيها البنيات السياسية و الاجتماعية
مترابطة إلى حد كبير. بعد ذلك لعبت بنيات القرابة دورا كاملا من خلال تأكيد وتمثيل
توازن بين النظام السياسي والاجتماعي، وبين تنظيمات الإنتاج والتجارة، وبين
إيديولوجية وثقافة الجماعة.

2- مرحلة الانتعاش العرقي تحت الحركة الاستعمارية: وهي الفترة التي شهدت فيها
المجتمعات الإفريقية مفهوم الإثنية، ولأهداف سياسية وإدارية ودينية؛ قامت السلطات
الاستعمارية بفرضها أو صنعها لمدى طويل (دعم الاستعمار للقبائل على أساس الولاء
للاستعمار). ورغم التدخل الاستعماري إلا أن المجموعات العرقية في إفريقيا استعملت

(1) أكوديبا نولي، الحكم و السياسة في إفريقيا، مراجعة و تقديم، إبراهيم نصر الدين، المجلس الأعلى للثقافة،
ط1، 2009، ص13.

الفصل الثاني الخلفية التاريخية والميراث الاستعماري للدولة الإفريقية

العرقية في حركات المقاومة ضد الاستعمار، كما استعمل الاستعمار العرقية لقمع الحركات المناهضة للاستعمار.

3- العرقية والقبلية كعامل سياسي: إن العرقية التي أنشأت من طرف الاستعمار، ثم تبناها الشعب المحلي منوع من المقاومة، تطورت بعد استقلال الدول الإفريقية إلى عامل سياسي. وقد شجّع هذا التطور من خلال خلق زعامات إدارية، أعطيت الشرعية بصورة منتقاة من طرف الدول الاستعمارية سابقا، وهذا ما أدى إلى بروز ما يسمى "بقبلية الاستعمارية الجديدة"، حيث تأصلت هذه القبيلة في عقول الناس بعد الاستقلال بسبب الإرث الاستعماري وما قبل الاستعماري، ومن خلال جهاز الدولة الذي شجعها وعمّق وجودها.(1)

وما يميّز الكيانات السياسية في إفريقيا هو أن الدولة لا تتبنى ثقافة واحدة ولا تجمع الثقافات القبلية المتعددة في بوتقة واحدة كما هو الحال في الدولة الأوروبية الحديثة، فالدولة الإفريقية تقر بديمقراطية الانتماءات الثقافية و الحضارية و اللغوية بخلاف الأمر في المجتمعات الأوروبية الحديثة بحيث فرضت الدولة رهبة و رغبة في أن واحد و في الغالب تبنت لغة الأغلبية وثقافة وطنية جامعة كما هو الشأن في

(1) Abdirachid A. Ismail, *"Somalia State Failure :Players,Incentives and Institutions"*,Finland,Heldenki:Hanken School of Economic,1^{ère} Ed,2010,PP .40-65.

الفصل الثاني الخلفية التاريخية والميراث الاستعماري للدولة الإفريقية

فرنسا التي أذابت كل الثقافات في ثقافة واحدة و لا تزال تقصي الثقافات التي صمدت و قاومت المشروع المركزي كقومية "البروتون " و"شعب" الكورس " .

ومن خصوصيات الدولة في الكيانات السياسية الإفريقية ما قبل الاستعمار مرونة فكرة الحدود الوطنية فالدولة الإفريقية لم تكن تعترف بالحوازر الجغرافية و الطبيعية وإنما حدودها تقف عند القبائل التي تدين بالولاء للحاكم المركزي فالحدود لم تكن وهمية ولم تكن مفصولة بالحوازر الجغرافية والمقاييس الحسابية و العلمية ولم تشكل بالتالي عائقا للتواصل الثقافي و الاجتماعي و الاقتصادي بين القبائل ذات الامتداد الجغرافي أو المتداخل مع أقرانها أو مع حلفائها من القبائل القاطنة في الدول المجاورة.

ولكن الدولة الإفريقية الحديثة لم تنشأ بالطبع على الأنماط السياسية المتعارف عليها قديما في القارة السمراء ، فهي تمثل قطيعة بين ماضيها المبني على الحقائق و الوقائع الإفريقية الخالصة وتجسد صورة مشوهة و مبتورة للنموذج الغربي في الحكم.(1)

كما أشرنا سابقا إلى أن نشأة الدولة الإفريقية الحديثة تعود إلى مؤتمر برلين (1884-1885) و الذي بموجبه قامت القوى الاستعمارية الأوروبية بتوزيع الأراضي الإفريقية فيما

(1) أكوديا نولى ، مرجع سابق ، ص 16

الفصل الثاني الخلفية التاريخية والميراث الاستعماري للدولة الإفريقية

بينها دون الأخذ بعين الاعتبار الحقائق و الوقائع الإفريقية تاريخيا و جغرافيا، فلجأت الدول الاستعمارية إلى تشكيل و إقامة حدود وهمية دون سند قانوني.

ومن أهم نتائج وانعكاسات هذه الحدود الوهمية و غير الثابتة نشوء خلافات و نزاعات حدودية كثيرة بين الدول الإفريقية منذ السنوات الأولى للاستقلال ولم يتم التوصل لحل هذه الإشكالية العويصة حتى الآن لا سلما ولا حربا ولا قانونا وأدت هذه الإشكالية إلى التناحر المسلح و التهديد الأمني و الإستقرار في معظم ربوع القارة الإفريقية و بالتالي أضاعت القارة الإفريقية فرص تحقيق التنمية الشاملة .

ولم تراع عند رسم الحدود الانتماء القبلي و العرقي؛ فوزعت قبيلة واحدة بين دولتين أو أكثر كما هو الأمر لقبائل "الهوسا" المقسمة بين نيجيريا و الكامبيرون و غيرها من الدول المجاورة وقبيلة "توبو" المشتتة بين تشاد وليبيا و النيجر و هكذا فإن العديد من الدول الإفريقية؛ إشكاليات كثيرة للقبائل الحدودية التي منعت من التواصل الطبيعي فيما بينها و احتاجت إلى التأشيرات و الرخص و تعرضت للحواجز الجمركية و التجارية و الاستثمارية و النفسية .⁽¹⁾

فيمكن القول أن حدود مؤتمر برلين فرقت بين المرء و زوجته، بيد أنه لا تزال هذه القبائل تجهل و تتجاهل الحدود الرسمية وتتواصل عائليا واقتصاديا وثقافيا واجتماعيا، ومن تداعيات الحدود الوهمية في إفريقيا؛ أنها لا تتمثل فقط في تقييد

(1) اجلال رافات ،العوامل الداخلية وأزمة الدولة في القرن الإفريقي متحصل عليه من موقع <http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=95977&eid=264> بتاريخ 2012/01/13.

الفصل الثاني الخلفية التاريخية والميراث الاستعماري للدولة الإفريقية

حركة القبائل الحدودية و إنما تمتد إلى عرقلة نشاط البدو الرحل الذين لا يعرفون موطنًا ثابتًا و إنما يتنقلون عبر الحدود بحثًا عن المرعى الخصب و العيش الرغيد، وكم من المصادمات تقع بين القبائل الرحل و القبائل المستقرة حول المرعى و حول حق المرور على المزرعة فالبدو عادة رعاة أهل المدن مزارعين في الغالب وكثيرا ما تحدث مثل هذه المنازعات في النشاد و السودان وإفريقيا الوسطى؛ حيث تنتشر قوافل البدو الرحل، فالدولة الإفريقية تقف عاجزة أمام مثل هذه الإشكاليات ولا تستطيع أن توفق بين مصالح القبائل والمصالح القومية، الأمر الذي شل حركة هذه القبائل ومزق الروابط السياسية و الاجتماعية .

ت- **ضعف الانتماء الوطني :** إن من مميزات الكيانات السياسية في القارة الإفريقية أن ارتباط الشعوب بالدولة يعد ارتباطا ضعيفا للغاية مقارنة مع الروابط القبلية لدى هذه الشعوب ،والفرد يجدد موقعه في المجتمع بانتمائه إلى هذه القبيلة أو تلك و ليس بانتمائه للوطن، وهذا ينسحب على معظم العلاقات الاجتماعية و السياسية ، ولعل قوة الانتماء القبلي يعود لعجز الدولة في تكوين مجتمع وطني بقيمه و توجهاته و تطلعاته القومية، فالنخب السياسية أرادت بتقليدها للغرب بناء دولة قومية على الطراز الأوربي دون الأخذ بعين الاعتبار فوارق التاريخ و البيئة.(1)

(1) أكوديبا نولى ، الحكم و السياسة في إفريقيا، **مرجع سابق** ، ص 14.

الفصل الثاني الخلفية التاريخية والميراث الاستعماري للدولة الإفريقية

وقد يرجع كذلك تنامي الشعور القبلي على حساب الشعور القومي إلى ضعف الدولة الإفريقية في أداء وظائفها فنجد أن هناك خدمات كثيرة هي من صميم مهام الدولة ينالها الفرد من أفراد القبيلة، فعلى سبيل المثال فن غياب أو ضعف سيارات الإسعاف في أداء مهامها يجعل أفراد القبيلة هم الذين يسعفون ذويهم و أقاربهم من المصابين و الملتهوفين و تجاه قلة الرعاية الصحية و التأمين الاجتماعي، أضحت فيه القبيلة تتحمل نفقات علاج مرضاهم و دفع الغرامات و تأمين احتياجات الأفراد من المعيشة والعمل بواسطة سلسلة من التضامن الاجتماعي القبلي، وقد تلعب القبيلة دورا أمنيا وشرطيا فتحمي أرواح أفرادها و تدافع عن حقوقهم وأموالهم و أعراضهم أمام ضعف المؤسسات الأمنية و فسادها وقلة انتشارها وحتى بعض الخدمات التي تقدمها الدولة ينالها الفرد عبر النافذة القبلية، فلو أراد المرء أن يحصل على منحة دراسية أو وظيفة حكومية أو ترقية إدارية أو منصب سياسي مرموق أو حتى خدمات إدارية بسيطة فالعرف المتبع أن يستعين بمعارفه من أفراد القبيلة في الإدارة من موظفين أو من ذوي الجاه والنفوذ والسلطان، فالعلاقات القبلية داخل الإدارة و الدوائر الحكومية إذن تعوض إلى حد ما غياب الدولة أو نظامها البيروقراطي الأمر الذي يعزز من الرشوة و المحسوبية و الفساد الإداري.

الفصل الثاني الخلفية التاريخية والميراث الاستعماري للدولة الإفريقية

ومن هذا المنطق؛ نجد أن فشل الدولة القومية و ضعف مؤسسات الدولة من أهم العوامل التي جعلت الانتماء القبلي يقوى في إفريقيا على حساب الانتماء الوطني، فضاعت بالتالي هبة الدولة و ضعفت روح الوطنية و انعدمت فكرة المصلحة العامة على مستوى الوطني و الإقليمي وحتى على المستوى القبلي، ذلك أن العلاقات بين الناس أصبحت شخصية مصلحة وليست قيمة وجدانية، فالكل يسعى لتحقيق مصالحه الخاصة دون النظر في مصالح الجماعة، فاستخدام القبيلة و الاستعانة بها سواء أكان على مستوى الأفراد أو على مستوى الأحزاب ليس إلا كغطاء للمصالح الشخصية، وقد فهم الساسة و النواب أخيرا هذه المعادلة فهما جيدا واستغلوها إلى أبعد الحدود، ففي الحملات الانتخابية لا يحمل المرشح معه و برامج أو مشاريع تنمية لتطوير دائرته و لا يوزع للناخبين منشورات و وثائق مكتوبة في هذا الإطار وإنما برامجه عبارة عن نفوذ ورقية و مواد تموينية كالسكر و الشاي و الدقيق يوزعها على الوجهاء و بعض الأفراد المؤثرين في الدائرة الانتخابية⁽¹⁾، وبذلك ينال رضاهم عند كل جولة انتخابية و دار نعمان تبقى على حالها، فليس هناك مشاريع و برامج ذات النفع العام تتجز كالمدارس و المستشفيات والطرق والمرافق الإدارية الاقتصادية و الاجتماعية وفرص العمل و التأهيل، وبهذا يكون المرشح قد حقق مصالحه الذاتية باسم القبيلة و الأفراد و قد نالوا بغيتهم

(1) محمد العقيد، مرجع سابق. متحصل عليه من الموقع <http://www.qiraatafrican.com/view/?q=285> بتاريخ

2012/02/24.

الفصل الثاني الخلفية التاريخية والميراث الاستعماري للدولة الإفريقية

فرادى وحققوا مصالحهم الشخصية نتيجة لانتمائهم البيولوجي لهذه القبيلة أو تلك، فقيمة الإنسان غير مرتبطة بقيمه ومبادئه وعطائه و مواهبه و مكتسباته، وإنما تحدد قيمة الإنسان أساسا بصفاته البيولوجية من ذكر أو أنثى، حر أو عبد، ابن سلطان أو ابن وضيع وهلم جرا فهذا هو واقع وحال الإنسان الإفريقي في عهد الجيل الثالث من حقوق الإنسان.

وغياب فكرة المصلحة و استغلال القبيلة للأغراض الشخصية أدى إلى انعدام ثقافة الحصيلة، فلا يسأل المسؤول عما أنجزه من مشاريع وحققه من برامج بل يقيم أدائه بمدى خدمته لأفراد القبيلة، فأصبح مفهوم الدولة مفهوما ماديًا مصالحيا ضيقا، فالدولة أصبحت في نظر بعض الأفارقة حكما ومحكومين عبارة عن البقرة الحلوبة التي ينبغي لأي أحد أن يشرب منها، أو الدولة تشكل غنيمة يجب توزيعها على الأفراد، ومن ثم اشتد الصراع على السلطة و انتشر الفساد والرشوة و المحسوبية ونهب الموارد المالية للدولة وضاعت بالتالي القيم والمبادئ و الأفكار والبرامج والآمال و التطلعات التي ينبغي للناس أن يلتفتوا حولها و يضعوها في خدمة الدولة و الفرد و الصالح العام.

2- الشرعية السياسية للدولة في إفريقيا

إن أي نظام حكم لابد له أن يستند إلى شرعية معينة تكون مبررا لوجوده و عوننا له على أداء مهامه، وهذه شرعية قد تكون تاريخية أو عائلية أو دينية أو

الفصل الثاني الخلفية التاريخية والميراث الاستعماري للدولة الإفريقية

غيرها، وبدون شرعية سياسية لا يمكن للدولة أن تكون فاعلة ومؤثرة؛ يتفاعل معها الشعب ويتأثر بقوانينها ونظمها وتوجيهاتها واستراتيجياتها .

وفي ظل غياب أو ضعف الشرعية ليس لسيادة الدولة أي معنى فالدولة تسير في اتجاه و الشعب في اتجاه آخر فأزمة الشرعية لا تزال تواجه الدولة الإفريقية منذ نشأتها ومن غير الشرعية لا يمكن أن تؤسس الدولة، فالدولة الإفريقية عاجزة عن أداء مهامها ومعظم مؤسساتها هشة ،فالحكومات ضعيفة و البرلمانات صورية تخدم مصالح النواب دون الناخبين وتشكل غطاء للأنظمة الحاكمة،والجيوش غير وطنية إلا في اسمها ورموزها وشعاراتها ولاؤها الحقيقي ليس للدولة وإنما للقبيلة الحاكمة، ولا تسأل عن القضاء الإفريقي الذي لا يتمتع بالاستقلالية فهو تحت سيطرة الجهاز التنفيذي ويسوده الفساد والى عجز الدولة نجد عجز القوى المناهضة و ضعف المجتمع المدني ،الأحزاب السياسية أحزاب قبلية و طائفية ليس لها توجهات فكرية واضحة المعالم و النقابات حديثة النشأة في كثير من الدول الإفريقية تتسم بقلة الخبرة و ضعف الفاعلية ،والصحافة لا تلعب دورا كبيرا وإنما تملأ الدنيا صخباً و ضجيجا مشهورة و ملهية تارة أخرى وإمكاناتها المالية متواضعة و قدرتها التعبوية محدودة.

وأمام ضعف المؤسسات لم يبق إلا الشرعية القبلية و الشرعية الخارجية، فحلت الشرعية القبلية محل الشرعية السياسية القائمة على دولة المؤسسات ولذلك لا

الفصل الثاني الخلفية التاريخية والميراث الاستعماري للدولة الإفريقية

مفر لأي نظام حكم من اكتساب الشرعية القبلية في ظل غياب المؤسسات الدستورية والتيارات و القوى السياسية المنافسة.

وهذه الشرعية القبلية لا يمكن أن تستند إلى أي دعائم في الداخل من غير القبيلة و التحالفات القبلية الضيقة وبالتالي ما يمدّها بالقوة و أسباب البقاء و الاستمرارية هو العامل الخارجي و المتمثل في الاعتراف الدولي، و الشرعية الخارجية هي التي تشكل الغطاء السياسي و الرافد المالي والاقتصادي و توفر الدعم العسكري والأمني و الدبلوماسي .

وكل الشرعيتين القبلية و الخارجية تضعف سيادة الدولة الإفريقية و تؤثر في فعاليتها وقدرتها على التعبئة و القيادة و العمران .

وطالما تبنى المؤسسات في الداخل وفق معايير موضوعية وبناء على أسس غير عرقية، و طالما لم تغير معادلة الشرعية القبلية و الشرعية الخارجية ويعاد تشكيل علاقتهما من أجل الحد من التدخل الخارجي في شؤون الدولة الإفريقية فإن أزمة الدولة لا تنتهي.

فكثير من الباحثين حول الشأن الإفريقي يتحدثون الآن عن انهيار الدولة في إفريقيا الأمر الذي يفقدها شرعيتها بكل مكونات الشرعية السياسية و يهدد وجودها و انهيار الدولة يقصد به تقويض مؤسسات و أجهزة الدولة بما لا يسمح لها من أداء

الفصل الثاني الخلفية التاريخية والميراث الاستعماري للدولة الإفريقية

وظائفها المختلفة و خاصة الوظائف السيادية من السيطرة التامة على أراضيها والقدرة على فرض الأمن وإقامة النظام ،ويتخذ انهيار الدولة حالتين أساسيتين:

الحالة الأولى : تتمثل في الانهيار و يقصد بها انهيار السلطة المركزية و يحدث عادة عند الإطاحة بالنظام الحاكم، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث الفوضى العارمة بحيث لا يسمح لأي من الجماعات المتناحرة بالسيطرة على مقاليد الأمور بصورة تامة، وهذا هو النموذج الصومالي و الليبيري على سبيل المثال .

والحالة الثانية : الانهيار الجزئي الذي يتجلى في ضعف سلطة الحكومة وترهل أجهزتها و انتشار البيروقراطية و الفساد الإداري و لو سيطرت الدولة على إقليمها بشكل كامل، و يبدو أن معظم دول إفريقيا خاصة جنوب الصحراء تشهد نوعا من الانهيار الجزئي، و الذي ينجم عنه عجز الدولة عن أداء وظائفها وجودها.

ويرجع انهيار الدولة الإفريقية إلى ارتباطها بالضعف الهيكلي التي تعاني منه العديد من دول القارة يتمثل في الاختلالات والمشكلات و التي تم وصفها في مصطلحات الباحثين و النخب القانونية و السياسية والاجتماعية بأنها دولة رخوة أو دولة رعوية.

غير أن انهيار الدولة الإفريقية يظل وثيق الصلة بالعوامل الخارجية، فالدولة صاحبة النفوذ في القارة الإفريقية و المؤسسات المالية العالمية هي التي فوضت سيادة الدول

الفصل الثاني الخلفية التاريخية والميراث الاستعماري للدولة الإفريقية

الإفريقية و فرضت عليها نمودجا لدولة غير فاعلة ولا تعبر عن إرادة شعوبها و عاجزة عن تحقيق التنمية الاقتصادية ،وذلك بسلسلة من الروابط الثقافية والوجدانية.⁽¹⁾

(1) ب.م ،التحولات السياسية في إفريقيا ،<http://www.qiraatafrican.com/view/?q=885> بتاريخ 2012/11/12.

الفصل الثاني الخلفية التاريخية والميراث الاستعماري للدولة الإفريقية

خلاصة الفصل الثاني:

مما سبق ذكره يمكن القول أن موضوع الدولة بصفة عامة حظي باهتمام العديد من الدراسات الأكاديمية والملتقيات العلمية نظرا لأهميته في حياة الأفراد والمجتمعات، هذه الأهمية التي تحظى بها الدولة شكلت لنا حافزا في البحث عن الميراث الذي تشكلت منه الدولة الإفريقية .

فقد عرفت إفريقيا منذ القديم العديد من الكيانات السياسية ذات السيادة والسلطة تتولى مهام توفير الأمن وفرض النظام وتحقيق العدل والمساواة بين الأفراد الخاضعين لسلطانها كما تتولى تقديم بعض الخدمات الإدارية والاقتصادية والتجارية، ومن أمثلة هذه الكيانات السياسية التي عرفت إفريقيا نجد مملكة مالي ومملكة غانا، مملكة الفور... الخ، لكن السمة المميزة لهذه الكيانات عن الدولة الحديثة التي ظهرت في أوروبا مع صلح وستفاليا تختلف عنها في قضية المضامين الفكرية والثقافية والإيديولوجية ، فعلى الرغم من هذا الميراث التاريخي الذي تتمتع به الدولة الإفريقية إلا أن السياسة الاستعمارية الأوربية التي أقرها مؤتمر برلين سنة (1885/1884) تجاه إفريقيا أجهضت النمو الطبيعي للدولة الإفريقية لأن الدول غالبا ما تنشأ نتيجة عوامل داخلية مثل الظروف التي عاشتها الدول الأوربية عندما تم القضاء النظام الإقطاعي والتحرر من سلطة الكنيسة.

وإذا كانت الدولة كظاهرة اجتماعية تتكون نتيجة معطيات داخلية فان هذه الفرضية غير موجودة في إفريقيا خاصة فيما يتعلق بنشأة الدولة الإفريقية الحديثة، فهذه الأخيرة

الفصل الثاني الخلفية التاريخية والميراث الاستعماري للدولة الإفريقية

أنشأها المستعمر الأوروبي في القرن التاسع عشر ونقل تجربته ومفهومه للدولة نقلا مشوها وقاصرا عن قصد أو غير قصد وكون نخبا سياسية محلية تتبنى مفهوم الدولة الذي أتى به الاستعمار وتعيد إنتاج تجربته دون تغيير أو تكييف مع الخصوصيات المحلية للمجتمعات الإفريقية من حيث التركيبة البشرية ذات الانتماءات المختلفة والمتناقضة اثيا وثقافيا ودينيا والولاءات المتعددة والمتداخلة والمتشابكة.

هذه الولادة المشوهة التي ظهرت بها الدولة الإفريقية الحديثة تولدت عنها العديد من المشاكل التي ظهرت في إفريقيا بمجرد خروج المستعمر منها، أما دولة ما بعد الاستعمار في إفريقيا فقد عاشت انفصاما بينها وبين شعوبها، فليس هناك تجانس ثقافي أو شعور قومي أو وطني أو حتى الإيمان بمصير مشترك ، فكان الولاء للقبيلة أقوى بكثير من الولاء للدولة، الأمر الذي اضعف سلطة الدولة وقلل من هيبتها ولن يتجاوب الشعب معها مادام واقع الدولة الإفريقية لا يتماشى مع واقع المجتمع.

الفصل الثالث

متطلبات تحقيق

الأمن والاستقرار في افريقيا

تمهيد:

إن عملية إرساء الأمن والاستقرار القاري تقتضي شروطا تتعدى الوسائل العسكرية وحدها. ويمكن القول أنه من الواجب وجود قوات مسلحة موثوق فيها من أجل امتصاص بؤر التوتر واحتوائها، إلا أنه لا يمكن لها جلب حلول للأسباب العميقة لهذه النزاعات التي لها علاقة مباشرة في غالب الأحيان بالفقر، وعليه فإن التنمية والأمن تربطهما صلة وثيقة⁽¹⁾، حيث أثبت الواقع أنه لا يمكن التفكير في التنمية في بيئة مملوءة بالمخاطر وحافلة بالاضطرابات والنزاعات. لقد بينت الغالبية الكبرى من الحروب الأهلية التي نشبت خلال الخمسة عشر سنة الأخيرة، خاصة في ليبيريا، سيراليون، الكونغو الديمقراطية و بورندي بأن النزاعات القبلية والعشائرية نبتت في منبت البؤس، إذ أن الجهل والحرمان كلها عوامل دفعت أغلب شعوب هذه البلدان إلى الانزواء في قضايا الهوية التي أثارها واستغلها صانعوا الحروب وتجار السلاح بمهارة.⁽²⁾

لقد أصبحت الدولة الإفريقية اليوم مطالبة بوضع حد للاضطرابات السياسية وكل مظاهر الفساد التي تعرفها الأنظمة الحاكمة، والعمل على إرساء أنظمة ديمقراطية تحترم حقوق الإنسان، وكذا التأسيس لحكم رشيد يتخذ من مكافحة الفساد في تسيير شؤون الدولة

(1) Pierre- André Wiltzer, Vers une Paix et un Développement Durable en Afrique, "Afrique Contemporaine", n°209, 2004, p 23.

(2) Ibid. p .26.

إحدى دعائمه. بالإضافة إلى هذا؛ لابد من الاهتمام بحل مشاكل كل الأقليات واللاجئين، وبالتزامن مع ذلك يجب إقامة برامج فعالة لمواجهة الفقر ومشاكل الصحة والتخفيف من حدتها، وكذا مكافحة تهريب المخدرات، وتحقيق إرساء أمن قاري فعال ودائم، يقتضي إذن الاستجابة لتحقيق المتطلبات التنموية وكذا الاجتماعية للأمن.

المبحث الأول: الدول الإفريقية وتحقيق المتطلبات التنموية

إن الشعوب الإفريقية مهددة في وجودها نتيجة الأخطار الجديدة التي استوطنتها والتي جعلت الفرد الإفريقي في حالة لا استقرار دائم. فالشيء الملاحظ في إفريقيا هو غياب دعائم الاستقرار؛ المتمثلة في الأمن والتنمية والتداول على السلطة واحترام حقوق الإنسان... إلخ. فهذه العوامل تتداخل فيما بينها وتتشارك مع عوامل أخرى في دعم الاستقرار، إذ نجد أن القارة تعاني من ضعف الأمن لا سيما كمفهوم نفسي، وغياب التنمية المتوازنة والمنتجة بين أقطارها، وكذا انعدام التداول على السلطة تزامنا مع الخروق الصارخة التي تتعرض لها حقوق الإنسان في كثير من هذه المجتمعات.

المطلب الأول: الديمقراطية وحقوق الإنسان

إن مصطلح الديمقراطية هو في الأصل كلمة لاتينية مركبة من "Demos" و"Kratos"، وتعني حكم الشعب لنفسه و بنفسه ولصالحه⁽¹⁾. لقد كانت الديمقراطية مثار إعجاب المفكرين والعامة، وازداد الاهتمام بها أكثر مع نهاية الحرب الباردة حيث أصبحت كأحدى الأولويات فيما يخص تحقيق السلم والأمن.

و ينطوي ازدهار الحكم الديمقراطي، حسب برنامج الأمم المتحدة للتنمية "PNUD" على العديد من العلاقات التنظيمية والمتمثلة أساسا فيما يلي:⁽²⁾

- العدالة أساسية للتنمية البشرية والديمقراطية، غير أنها تتعذر عندما تسيطر أقلية صغيرة على الحياة الاقتصادية والسياسية.
- يجب أن تستمد الديمقراطية من الداخل، إذ لا يمكن استيرادها.
- يمكن أن تأخذ أشكال متعددة حسب السياق.

ومن الضروري إخضاع قوى الأمن لمراقبة ديمقراطية لكي لا تعرقل الأمن والسلم عوضا عن المساهمة في حفظهما. وإلى جانب هذا؛ تتطلب الديمقراطية احترام المعايير العالمية في شأنها، والمتمثلة أساسا في التعددية الحزبية وكذا النقابية، مع تمتعهما بالحرية في

(1) مصطفى عبد الله خشيم، "موسوعة علم السياسة: مصطلحات مختارة"، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلام، بن غازي 1994، ص 181.

(2) Antonio Tujon, OMD , "Réduire la pauvreté ou édulcorer la mondialisation néolibérale? objectifs du millénaire pour le développement alternative Sud", volume 13-2006/1 Sylleps, 2005. p 62.

النشاط و تنظيم الانتخابات في آجالها في ظل شفافية تامة. ولقد شهدت عملية التحول الديمقراطي في إفريقيا ثلاث عمليات متداخلة، وتتمثل في إنهاء عسكرة الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية⁽¹⁾. فالانتقال إلى الديمقراطية لا يمكن أن يتحقق إلا عندما يقام نظام للحكم مبني على الانتخابات التنافسية، التي تجري بحرية ونزاهة في كنف منظومة من الحريات المدنية، بحيث تكون نتائجها موضوع قبول جميع المشاركين فيها، والاتحاد الإفريقي مطالب اليوم بتحقيق هذا المطلب، خاصة وأن جل الأنظمة الإفريقية تفتقد لصفة الديمقراطية، نتيجة حكم الأقلية واحتكار السلطة في يد شخص واحد الذي يؤسس عادة لنظام حكم يصعب الفصل فيه والتفريق بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية وكأنهما سلطة واحدة. فعلى سبيل المثال نص الدستور المالي في " المادة 114"، على أن لرئيس الجمهورية صلاحية التفاوض والمصادقة على المعاهدات، وفي حالات كثيرة يمكن ملاحظة غياب أية إشارة للسلطة التشريعية التي من المفروض أن تكون صلاحيتها المصادقة على المعاهدات بعدما يتم التوقيع عليها من طرف السلطة التنفيذية. وعلى الرغم من وجود دساتير للدول الإفريقية تقرر الفصل بين السلطات، إلا أن الواقع غير ذلك تماماً؛ فلقد اشترط الاتحاد الإفريقي للانضمام إليه استشارة الشعوب عن طريق الاستفتاء، مثل ما هو معمول به في الدول الأوروبية على سبيل المثال، وهذا ما لم يحدث على الإطلاق ولو في دولة واحدة. ويمكن القول أن ما تحتاجه إفريقيا ليس وجود تعددية حزبية فقط، ولكن تعددية مؤسسات

(1) نهيم، مرجع سابق، ص 264.

الدولة نفسها، والتي تقوم على مبدأ تقسيم وفصل السلطات. لذلك أصبحت الدول الغربية تمارس ضغطها على الدول الإفريقية عن طريق الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا، التي جعلت من الإصلاح الديمقراطي والاقتصادي شرطا أساسيا لكي تتمكن دول القارة من الحصول على المساعدات والامتيازات التي تقدمها الدول المانحة. وقد ورد ذلك صراحة في البيان الختامي الصادر عن اجتماع مجموعة الثمانية بتاريخ 28 جوان 2002 بكندا، إذ وعدت المجموعة بتمويل خطة الشراكة الجديدة التي تبدأ بحوالي سبعة مليارات دولار، لمحاربة الفقر، مع مطالبة الحكومات الإفريقية بتطبيق الإصلاح الإداري، ودعم حكم القانون، وضرورة احترام حقوق الإنسان. وفي نفس الوقت أكدت المجموعة عدم تعاونها مستقبلا مع الحكومات التي لا تحترم هذه المبادئ.

لقد أدرك الأفارقة أن تحقيق التنمية يتطلب انتهاج الأسلوب الديمقراطي الحقيقي واحترام حقوق الإنسان، وهو ما تم التعبير عنه في مبادرة النيباد "NEPAD" التي يتعهد فيها الأفارقة باحترام المعايير العالمية للديمقراطية، والتي تسمح بوجود العديد من الأحزاب السياسية والاتحادات العمالية، وتنظيم انتخابات عادلة وديمقراطية. وذلك بتحويل السكان إلى مواطنين يتميزون بالمشاركة المتساوية⁽¹⁾.

(1) Roland Adjovi, " *Union africaine et démocratie, aspects constitutionnels internes et internationaux* ", sous la direction de Dominique Bangoura. L'union africaine face aux enjeux de paix de sécurité et de la défense, Paris, l'Harmattan, 2003, p 69.

ويقاس النجاح النهائي بدرجة انطلاق الحركة الاجتماعية، ورفع مستوى الحوار السياسي على المستوى الشعبي، وكذلك التغلب والقضاء على ثقافة السكوت واللامبالاة، مثلما أشار إليه نموذج "سيدني فيربا" في نظرية التعددية الثقافية.

بدأت القارة الإفريقية تشهد بديلا ديمقراطيا بعدما كانت في السابق أغلب الأنظمة تقوم بتغليب واعتماد القوة العسكرية كوسيلة للوصول إلى الحكم⁽¹⁾، ففي 20 ماي 2001 شهدت التشاد انتخابات رئاسية تعددية تمت في بيئة ديمقراطية سليمة ونزيهة كما وصفها المراقبون، والتي فاز فيها إدريس ديبي "Idriss Deby" برئاسة الجمهورية. كما تعتبر جنوب إفريقيا المثال الذي يمكن الاقتداء به؛ نظرا لنجاح عملية التحول الديمقراطي إذ دخلت مرحلة الترسخ والتدعيم منذ إجراء انتخابات 2 يونيو 1999 وتولى فيها الحكم ثابو مبيكي "Thabo Mbeki" خلفا لنيلسون مانديلا "Nelson Mandela". وتخلق الديمقراطية بصفة عامة، الوسائل السلمية والقانونية التي يمكن عن طريقها التعبير عن المشاكل الموجودة، والسعي إلى حلها أو معالجتها. فإذا نشبت الحروب والنزاعات، فمن الصعب وقفها أو تطبيق العملية الديمقراطية. فالنظام الديمقراطي أو بمعنى أدق الممارسة الديمقراطية ضرورية من أجل تحقيق تقدم حقيقي للإنسان الإفريقي، سواء في مجال مشاركته في أمور بلاده أو في ضمان حقوق الإنسان، بل ومن أجل التقدم الاقتصادي نفسه. إذن فلا بد للتجربة الديمقراطية أن تسير

(228) كلود يوشوفتان، "ماذا بعد ممارسات التنمية المشوهة في إفريقيا"، ترجمة عزة زيان، القاهرة، مركز البحوث العربية، 1998. ص. 76.

جنباً إلى جنب مع الإصلاح الاقتصادي، القضاء على الفقر، وزيادة نسبة المتعلمين في المجتمع.

لقد أثبتت التجربة أن الديمقراطية هي الأمل الحقيقي لدول القارة للخروج من تلك الأزمات الاقتصادية الطاحنة التي لم تبد لها نهاية منذ تحقيق دول إفريقيا لاستقلالها عند بداية ستينيات القرن الماضي. ولقد بادرت منظمة الوحدة الإفريقية في قمة الجزائر المنعقدة في جويلية 1999، إلى عدم الاعتراف بالأنظمة التي تصل إلى الحكم عن طريق الانقلابات العسكرية، ومنع قادة هذه الأنظمة من حضور القمم الإفريقية، إذ لم يتخذوا خطوات جادة لاستعداد الحكم المدني في بلدانهم.

لم تعد مسألة حقوق الإنسان في الحاضر كما كانت في الماضي مسألة فردية تعالج في نطاق القوانين والنظم الداخلية، بل أصبحت قضية عالمية وإنسانية، فالإنسان في النظم الديمقراطية محور كل الحقوق، كما أن العالم لم يكتف بتكريس مبادئ حقوق الإنسان في الدساتير الوطنية والإعلانات الدولية، بل سعى جاهداً لوضعها في حماية القانون الدولي من خلال الكثير من الاتفاقيات الدولية⁽¹⁾.

لقد اهتم الأفارقة بمسألة حقوق الإنسان منذ عهد منظمة الوحدة الإفريقية، حيث تم تبني الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب في القمة الثامنة عشر (18) لرؤساء منظمة

(1) عبد الرحمن محمد يعقوب، "التدخل الإنساني في العلاقات الدولية"، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2005، ص 142.

الوحدة الإفريقية سنة 1981، وبدأ العمل به في 1987 ويتميز الميثاق بنصه على الحقوق المدنية، السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، وكذا الإشارة إلى "حق الشعوب" الذي يعنى به حق تقرير المصير، وسيادة الدول على مواردها الطبيعية، والحق في السلم والأمن، كما يؤكد على أن تحقيق شخصية الإنسان كعنصر في المجموعة لا يتم إلا من خلال القيام بواجبها والتمتع بحقوقها.⁽¹⁾

وقد تضمنت جملة الحقوق الواردة في الإعلان والعهدين الدوليين على مبدأ التساوي بين الشعوب وحقها في التمتع بنفس الكرامة والوجود وتقرير المصير، ولأول مرة تم توظيف حق الشعوب في معاهدة إقليمية بدلا من حق الإنسان أو المواطن أو الفرد. والشيء الملاحظ في هذا الميثاق هو أنه لم ينص سوى على تشكيل "اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب" كجهاز لمراقبة تنفيذ الأحكام الواردة فيها دون محاكم مخصصة لذلك، مقتصرًا اختصاصها في تجميع الوثائق وإجراء الدراسات والبحوث حول المشاكل الإفريقية في مجال حقوق الإنسان، مع صياغة ووضع المبادئ والقواعد الهادفة لحل المشاكل المتعلقة بحقوق الإنسان والشعوب. وتختص اللجنة بالنظر في طلبات إحدى الدول فيها، عند ادعائها بقيام غيرها بانتهاكات لحقوق الإنسان، ولكن هذا يكون بعد استنفاد كل وسائل الإنصاف الداخلية، فإن عجزت اللجنة عن إيجاد حل ودي، فبإمكانها إعداد تقرير للوقائع والنتائج المتوصل إليها

(1) سالم الحاج، "المفاهيم القانونية لحقوق الإنسان عبر الزمان والمكان"، ط. 2، الإسكندرية: منشورات الجامعة المفتوحة، 1998، ص. 377.

ورفعها إلى رؤساء الدول والحكومات الإفريقية بدلا من محكمة حقوق الإنسان. والتساؤل هنا عن مدى قبول اللجنة للمراسلات التي ترد إليها من الأفراد، وفيما إذا كان بمقدورهم اللجوء إليها، فقد نصت المواد من 55 إلى 58 على إمكانية قبولها لمراسلات تأتيها من غير الدول الأطراف فيها، دون تحديد هذه الجهات. ولا تمتلك اللجنة أية سلطة لفرض عقوبات على الأطراف المنتهكة للحقوق، ولا يسعها سوى تقديم تقرير حول أنشطتها في دورة عادية لرؤساء وحكومات الدول الإفريقية ونشرها. والغموض موجود كذلك في نشر هذه التقارير، إذ أن النصوص الخاصة بها غامضة، وهو الدليل على عدم اتفاق الأعضاء على أحكامها، مما يمكنهم ذلك من تفسيرها بحسب المصلحة⁽¹⁾. كما عكفت هذه المنظمة على وضع الميثاق الإفريقي لحقوق الطفل وجعله ساريا ابتداء من نوفمبر 1999. والذي يتضمن أن كل شخص تقل سنه عن 18 سنة له الحق في الحياة والتعليم والصحة، وفي عدم الخضوع لكل أشكال الاستغلال الاقتصادي، ومنع توظيف الأطفال في النزاعات المسلحة.

و تعود فكرة إنشاء محكمة إفريقية إقليمية لحقوق الإنسان إلى سنة 1961، وبالضبط إلى مؤتمر رجال القانون الأفارقة، هذا المؤتمر الذي تم تنظيمه في السنة المذكورة أعلاه بمدينة لاجوس "Lagos"، وكان تحت رعاية اللجنة الدولية لرجال القانون. لكن الفكرة لم يتم تجسيدها خلال ما يقارب أربعة عقود من الزمن، بسبب وجود أنظمة استبدادية كانت دائما تشكل عائقا في جل الأعمال الخاصة بحقوق الإنسان. وفي التاسع من جوان عام 1998

(1) سالم الحاج، مرجع سابق، ص ص. 370-372.

بواغادوغو "Ouagadougou"، وأثناء انعقاد مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الإفريقية لمنظمة الوحدة الإفريقية، تم تبني البروتوكول المؤسس للمحكمة الإفريقية، وهذه المحكمة تهدف أساساً إلى تعزيز وتقوية النظام الإفريقي الإقليمي لحماية حقوق الإنسان والشعوب. وهكذا يأتي المؤتمر متمماً ومكملاً لمسارٍ من الإصلاحات التي شرع فيها منذ دورة تونس في جوان 1994.⁽¹⁾ وخلال هذه الدورة تبني المؤتمر اللائحة (xxx) AHG 230، والتي من خلالها التمس المؤتمر من الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية الدعوة لاجتماع للخبراء الحكوميين، وذلك للشروع في التشاور مع اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب ودراسة إمكانيات تعزيز فعالية اللجنة، وكذا مسألة إنشاء محكمة إفريقية لحقوق الإنسان والشعوب⁽²⁾. وبعد خمس سنوات من تبني البروتوكول المتضمن إنشاء المحكمة؛ أصبح ساري المفعول بدءاً من 20 جانفي 2004، وبذلك أصبح الاتحاد الإفريقي يعتبر هذه المحكمة بمثابة أداة فعالة وفعالية لحماية حقوق الإنسان في القارة، ولغرض تحقيق هذا؛ لابد من الأخذ بعين الاعتبار تجربة اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان وتجربة الآليات الإقليمية الأخرى⁽³⁾.

(1) سالم الحاج، المكان نفسه.

(2) Mubiala Mutoy, "le système régional africain et protection des droits de l'homme", Bruxelles, Bruylant, 2005, p.93-101

(3) Marielle Debos, "la création de la cour africaine des droits de l'homme et des peuples, les dessous d'une ingénierie institutionnelle multicentrique", cultures et conflits, édition l'harmattan, 2005, p 160.

فالتجربة أثبتت أن الديمقراطية هي الأمل الحقيقي لدول القارة للخروج من تلك الأزمات الاقتصادية والصراعات الطاحنة التي لم تبد لها نهاية منذ تحقيق دول إفريقيا الاستقلال منذ ستينيات القرن الماضي.

المطلب الثاني: الحكم الرشيد

يعتبر الفساد ظاهرة عالمية انتشرت في كافة المجتمعات على اختلاف درجة نموها السياسي، الاقتصادي والاجتماعي، فغياب العدالة والتنمية تساهمان بشكل كبير في تفشي الظاهرة، وهذا ما ينطبق على القارة الإفريقية، حيث يمثل واقع مجتمعات هذه الأخيرة بكل أبعاده تربة خصبة لنمو وتجذر الفساد فيها. وبالرغم من اختلاف مستويات الفساد داخل المجتمعات الإفريقية وتنوع مظاهره، إلا أن هناك مجموعة من العوامل المشتركة التي هيأت هذه البيئة المناسبة لازدهار الفساد داخل هذه المجتمعات، والمتمثلة خاصة في الميراث الاستعماري وتأثيرات القوى الاستعمارية في مرحلة ما بعد الاستقلال الوطني، وتردي الأوضاع الاقتصادية، إلى جانب الانقسامات الاجتماعية وسيادة وضعية اللامساواة⁽¹⁾.

إن الفساد متجذر في المجتمعات الإفريقية وعلى كل المستويات، إذ لا يقتصر الفساد على كبار الموظفين في هرم السلطة بل يمس صغار الموظفين كذلك، حيث يتم غالبا إرضاءهم للاستفادة من خدمات صحية في المستشفى، أو إتمام معاملات جمركية، أو الحصول على وثيقة إدارية، أو خط هاتفي أو خط كهربائي أو حتى شهادة مدرسية. ففي دولة البنين "Bénin" مثلا، يعتبر قطاع الجمارك من أهم المواقع التي أصبح فيها الفساد متفشيا بشكل رسمي ودستوري، حيث تحولت هذه الخدمة العمومية إلى خدمة خاصة،

(1) خالد عبد العزيز الجوهري، " الفساد رؤية تحليلية لواقع الظاهرة في القارة الإفريقية "، السياسة الدولية، العدد: 149، يناير 2002، ص. 58 .

فأعوان هذا القطاع الحساس في الدولة يتحولون إلى قطاع الطرق بطريقة شرعية داخل ميناء كوتونو "Cotonou". فهم يشكلون حلقة متواصلة للفساد بدءا من أصغر موظف إلى المسؤول الأول عنهم. وبذلك أصبحوا يملكون دولة غير شرعية داخل دولة شرعية⁽¹⁾. ومن ثم أصبح الحصول على منصب في هذا الميناء يعني الكسب السريع للثروة. ولم تتوقف جرائم الفساد عند هذا الحد في إفريقيا فقط، بل تعدت الفساد بالمعنى التقليدي وانتشر تزوير العملات الأجنبية وكذا الغش و تزوير الوثائق الرسمية للدولة وأختامها، وقد شمل الفساد حتى قطاع التعليم أين يتم تسريب مواضيع الامتحانات. وبرغم هذه الجرائم كلها؛ إلا أن مقترفيها يفلتون من الجزاء بكل سهولة، نتيجة قوة تنظيم شبكات الفساد. ففي السنغال قام مقاول بتحويل أكثر من مليار ونصف مليار فرنك من الخزينة العمومية وتمكن من الفرار إلى الخارج نتيجة تمكنه من شراء جواز سفر دبلوماسي⁽²⁾.

لقد وضعت منظمة الشفافية الدولية بالنسبة لفساد كبار المسؤولين في هرم السلطة لائحة خاصة بالرؤساء الذين اختلسوا أكبر قدر من الثروات والأموال ومنهم رئيس جمهورية الزائير السابق موبوتو سيسي سيكو "Mobutu Sese Seko"، حيث قدرت الثروة التي اختلسها بنحو خمسة ملايين دولار، ثم يليه رئيس النيجر السابق ساني أباشا " Sani

(1) Nassirou Bako-Arifari, "la corruption au port de Cotonou: douaniers et intermédiaire", *politique africaine*, Paris, n°83, 2001, p. 38.

(2) Giorgio Blundo, et Jean- Pierre Oliviere de Sardan, " la corruption quotidienne en Afrique de l'Ouest ", *politique africaine*, n° 83, 2001, p.35.

Abacha" الذي قدرت الأموال التي اختلسها ما بين ملياري وخمسة ملايين دولار خلال فترة حكمه بين 1993 و1998. ولقد صنفت هذه المنظمة الكاميرون وأنغولا وكينيا من أكثر الدول فسادا في العالم.

والواقع يثبت أن للفساد مكانة خاصة في المجتمعات الإفريقية، يجعله يشكل أحد الملامح المميزة لهذه المجتمعات. وله خطورته المتزايدة على عمليات التنمية الشاملة. فهو لا يخدم سوى جماعة من المنتفعين والتي تعمل على حماية النظام السياسي لغرض إبقاء سيطرتها واحتكارها للثروات. وغالبا ما يكون الفساد كذلك وسيلة لتحقيق أهداف سياسية في هذه المجتمعات الفاسدة، بحيث تتحول إلى آلية لشراء الولاء السياسي عن طريقه. وتعتبر غالبية أجهزة ومؤسسات الدول الإفريقية مثل الجيش وقوات الشرطة والجمارك أكثر فسادا من غيرها من المؤسسات، وذلك ما يجعل جهاز الدولة يتحول إلى مؤسسات للنهب والاستغلال⁽¹⁾. وإلى جانب هذا؛ تعد عمليات الفساد المرتبطة بالمشترريات الحكومية ومشروعات بناء المرافق العامة أخطر أشكال الفساد نظرا لضخامة حجمها وشدة عبئها على اقتصاد الدولة، مثل قضايا الفساد التي شهدتها الجزائر كقضية بنك الخليفة و سوناطراك وكذا قضية الطريق السيار وهي القضايا التي أصبحت مطروحة أمام القضاء. وفضلا عما تمثله من مؤشر سلبي يحفز على تفشي عمليات الفساد الأقل حجما على كافة المستويات⁽²⁾.

(1) فريد مي، "الفساد: رؤية نظرية"، السياسة الدولية، العدد: 143، 2001، ص. 232.

(2) هشام هبية، "الفساد في إفريقيا جنوب الصحراء"، السياسة الدولية، ع. 160، 2005، ص. 207.

إن تفشي ظاهرة الفساد في إفريقيا تعود بالأساس إلى أزمة حكم تعاني منها القارة. فالرعيّل الأول من القادة الذين حكموا إفريقيا أحاطوا أنفسهم بنوع من القدسية و الكاريزمية، وبنوا شرعيتهم في إطار علاقة سياسية بينهم و بين الشعوب التي يحكمونها بتكريس الحكم الشخصي، حيث أضحي شخص الزعيم محور النظام السياسي في جل الدول الإفريقية (1).

لقد قام البنك الدولي سنة 1989 بدراسة حول الأزمات في إفريقيا، والتي اعتبرها أزمة حكم، وبشكل أكثر توضيحاً؛ أشار البنك إلى هذه الظاهرة من خلال عدد من المؤشرات العامة؛ كتشخيص السلطة في صورة الزعيم بشكل مكثف، وإنكار حقوق الإنسان الأساسية، وتفشي الفساد على نطاق واسع، ووجود حكومات غير منتخبة ولا تخضع للرقابة والمساءلة. والنتيجة هي أن القارة مريضة بالفساد بمعناها الواسع وهي بحاجة إلى علاج فعال و حلول نافعة.

فلاغرو أن يصبح مصطلح الحكم الراشد متداولاً بشكل كبير في مختلف الحوارات الأكاديمية والسياسية منذ نهاية الحرب الباردة خصوصاً فيما يتعلق بمواجهة ظاهرة الفساد في إفريقيا. وأضحى مفهوم الحكم الرشيد يأخذ بعداً قيمياً في العلاقات الدولية، وأصبح قاسماً مشتركاً بين جميع الدول التي تمر بمرحلة التحول الديمقراطي في زمن العولمة، التي هي وليدة سنوات التسعينيات لعالم ما بعد الحرب الباردة. فبالرغم من قدم مصطلح الحكم، إلا أنه

(1) فريد مي، مرجع سابق، ص. 233.

استرجع قوته في طبيعة العلاقة بين العولمة والحكم المثيرة للجدل⁽¹⁾. لقد حدثت مستجدات هيأت الظروف لبروز ظاهرة العولمة التي يمكن تعريفها "كعملية تدفق وشبكات أجيال متعددة بين كل بقاع العالم". أما الحكم، فهو مصطلح مبهم وغير واضح، وهو في زمن العولمة ظاهرة عامة اقتصادية، اجتماعية، سياسية وثقافية تحدد شكل الدولة.

وينطوي مصطلح الحكم الرشيد على بعض العناصر التالية أو كلها: شفافية الإجراءات العامة، دولة القانون، إجراءات مكافحة الرشوة، الإصلاحات الخاصة باللامركزية، الإجراءات الديمقراطية، إصلاحات العدالة، الضمان الاجتماعي، هيكل وطني رشيد يضمن فعالية ونجاعة الأسواق الخاصة مع مساهمة المجتمع المدني واحترام حقوق الإنسان⁽²⁾.

ليس الحكم غاية في حد ذاته، بل يتعلق الأمر بمسألة سياسية أساسها هو ممارسة الحقوق داخل المجتمع، فهو عملية قابلة للتطور. وقد تستغرق عشرات السنين، وقد عرف برنامج الأمم المتحدة للتنمية؛ الحكم الرشيد في تقريره سنة 2002 للتنمية البشرية، على أنه وسيلة ديمقراطية تشمل العمليات والمؤسسات التي هي من خصائص ثقافة وبلد معين، تسمح

(1) Matin Kuengienda, " *L'Afrique doit-elle avoir peur de la mondialisation* " ?, Paris, édition l'Harmattan 2004, p. 224.

(2) Antonio Tujau, *op. cit.* .P.61

بممارسة الحقوق في المجتمع. وهو وسيلة تضمن العدالة والتضامن الاجتماعي. ويأخذ الحكم الممارس في إطار الحقوق بعين الاعتبار علاقات القوة غير المتساوية داخل المجتمع⁽¹⁾.

إن مكافحة "أخطبوط" الفساد المستشري في الواقع الإفريقي هي عملية صعبة، تتطلب تغييرا جذريا في طبيعة البيئة الخصبة لنمو هذه الظاهرة التي تمثل إحدى الملامح الرئيسية لهذا الواقع. وعلى هذا يجب اعتماد عملية تغيير هيكلي وجذري في طبيعة المجتمعات الإفريقية.

لقد أدرك الاتحاد الإفريقي أن تحقيق الأمن والسلم وإعطاء ديناميكية فعالة للتنمية المستدامة، يتطلب وضع برنامج قاري لمكافحة الفساد الذي لم يعد شأنا داخليا للدول التي تكابده فحسب، بل أضحت ظاهرة عابرة للقوميات يطول شرها كافة المجتمعات والاقتصاديات، مما يتطلب تعاون دولي لمكافحته. ونتيجة إدراك الاتحاد الإفريقي لخطورة الفساد، اعتمد رؤساء الدول وحكومات هذا الأخير اتفاقية لمنع الفساد ومحاربتة وذلك في 12 يوليو 2003، وتهدف هذه الاتفاقية إلى:

- إرساء و دعم التدابير الرامية إلى منع ومكافحة الفساد بصورة أكثر كفاءة.
- تعزيز النزاهة وكذا الإدارة السليمة للشؤون والممتلكات العامة. وفيما يتعلق بإستراتيجية مكافحة الفساد؛ أشارت الاتفاقية إلى أهمية التزام الدول الأطراف بما يلي:

(1) *Ibid* , P. 62

- وضع سياسات واقعية لمكافحة الفساد، كما يعزز مشاركة المجتمع المدني ويجسد مبادئ سيادة القانون، حسن إدارة الشؤون والممتلكات العامة، النزاهة، الشفافية والمساءلة.
- إجراء تقييم دوري للنصوص القانونية والقرارات الإدارية بغية تقرير مدى كفايتها لمواجهة الفساد ومكافحته.
- التعاون فيما بين الدول الأطراف وكذا مع المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة، لا سيما في إعداد وتنفيذ البرامج والمشاريع الدولية الرامية لمكافحة الفساد.
- لقد جعلت مبادرة النيباد موضوع الحكم الرشيد قضية مركزية؛ وذلك من خلال دعوة الحكومات الإفريقية طواعيةً القبول بقيام الحكومات الإفريقية الأخرى بمراقبة أدائها، من حيث توفير شروط الحكم الرشيد من سيادة القانون وتوفير الشفافية والعدالة. ويعد استئصال الفساد أحد الأهداف الجوهرية للنيباد. كما تعد منطقة جنوب الصحراء إحدى أكبر بقاع العالم من حيث الفساد، الشيء الذي زاد من تعقيد الحالة التنموية لهذه المنطقة، بالرغم من توفرها على العديد من الثروات. وللنهوض بالتنمية؛ بدأت العديد من دول هذه المنطقة بتدشين العديد من البرامج الهادفة لمكافحة الفساد. فمثلاً أقرت حكومة الموزمبيق "Mozambique" مؤخراً قانوناً لمكافحة الفساد، وعلى الرغم مما يمثله هذا القانون من خطورة على طريق مواجهة عمليات الفساد، إلا أنه يشوبه عدد من نقاط الضعف، مثل عدم إلزام كافة موظفي الحكومة

بالكشف عما بحوزتهم من أصول وممتلكات بل يقتصر الأمر على كبار موظفي الحكومة

فقط.⁽¹⁾

(1) Bundo Olivier, *op.cit.*, p .46.

المطلب الثالث : تحقيق أولويات الأمن الإنساني

يعتبر مصطلح الأمن الإنساني جديداً، وهو الذي يتخذ من الفرد ركيزة لتأسيس السياسات الأمنية، وبالتالي المستوى الأمني الأول في الفرد ذاته، لضمان بقائه واستمراريته. والمستوى الثاني يتمثل في الدولة، وفي مسألة أولوية أمن الفرد أم أمن الدولة؟ وهل هذه الأخيرة تشكل في حد ذاتها تهديداً لأمن الإنسان؟ أما البعد الأمني الثالث فيتمثل في الأمنين الإقليمي والعالمي، إذ أن مسألة عالمية التهديدات والحلول دفعت بالمجموعة الدولية إلى الاهتمام أكثر بالفرد لضمان الأمن والاستقرار العالميين، فضمن الأمن القاري يكون بفضل الرقي بالأمن الإنساني الذي يضمن أمن الدولة وأمن الأفراد ذاتهم، لقد عرف وزير الخارجية الكندي للويد أكسورثي "Lloyd Axworthy" الأمن الإنساني سنة 1996 بأنه "حماية الأفراد من التهديدات التي تكون مقترنة أو غير مقترنة بالعنف"،⁽¹⁾ ولقد حدد برنامج الأمم المتحدة للتنمية PNUD في سنة 1994 سبع مستويات للأمن الإنساني وهي:

1- الأمن الاقتصادي: ويعني أنه لكل واحد الحق في العمل للحصول على الموارد اللازمة للحفاظ على وجوده الشخصي، كما أن له الحق في التقليل من أخطار التوزيع غير العادل للموارد، ولتحسين الحياة الاجتماعية لضمان كل ما يعد حيويًا لبقاء الفرد، وتأمين حياته من التقلبات والتدهور الاقتصادي المفضي إلى الأزمات، فعادة ما تؤدي الأزمات الاقتصادية إلى

(1) Jean François Rioux, *"La sécurité Humaine : une nouvelle conception des relations internationales"*, paris : l'harmattan, 2001, p.2.

خلق جو من الفوضى والفقر وهذه الأخيرة تؤثر في الأمن الإنساني.⁽¹⁾ فالمقصود بالأمن الإنساني هو التحرر من الفقر ومن الحاجة، والفقر وانحطاط النمو الاقتصادي والمديونية الخارجية كلها مؤشرات أو ظواهر لانعدام الأمن الاقتصادي. ونظرا لأهمية البعد الاقتصادي في إنجاز مهمات الأمن الإنساني؛ فإن الاتحاد الإفريقي قد أولاه أهمية كبرى في برنامج الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا NEPAD، التي سطر خلالها أهدافا يسعى لبلوغها، كالمعمل على الوصول إلى نمو سنوي متوسط للمنتوج الداخلي الخام بأكثر من 7 % خلال الخمسة عشر سنة القادمة، وكذا السعي لتقليص النسبة المئوية للفقر، وذلك عبر مجموعة متنوعة من الخطط والبرامج التنموية والإصلاحية الرشيدة والفاعلة.

2- الأمن الغذائي: يعني التحرر من الجوع، وهو الترجمة الأساسية للحق الإنساني الأساسي في الغذاء كعنصر هام في نوعية الحياة، ولكل فرد الحق في الغذاء الذي يحصنه من الجوع. ويعرف المنظار التقليدي الأمن الغذائي على أنه "قدرة الدولة أو المناطق محدودة الدخل على الوصول إلى قاعدة إنتاجية سنوية استهلاكية مرجوة"، فهو تعريف يركز على مستوى الاستهلاك الغذائي كعنصر محدد للأمن الغذائي. أما بالنسبة للبنك العالمي فهو يعرف الأمن الغذائي على أنه "حصول كل فرد، وفي كل وقت، على غذاء لتمتعه بحماية صحية وإيجابية"، فهو تعريف يربط بين توفر السلع وبين قدرة الحصول عليها. إلا أن

(1) François Figuet, "le concept de sécurité alimentaire, la sécurité alimentaire en question, dilemmes, Constats et contre verses", Paris: Karthala, 2000, p. 43.

المقاربة الأكثر حداثة فهي مرتبطة ببروز مصطلح "التنمية المستدامة" التي تحوي الجانبين: خلق قدرات ذاتية من التطور المتحصل عليه في ميدان الصحة والعلم، وكذا توظيف الأفراد لهذه القدرات في شؤونهم، وفي أهداف إنتاجية أو ثقافية أو اجتماعية أو سياسية (1).

وتبرز من هنا العلاقة بين الأمن الغذائي والأمن الاقتصادي، فإذا كان الفرد لا يتحصل على أجر مناسب، أو كان يعيش في ظل أزمة اقتصادية فهو معرض للمجاعة وسوء التغذية. وهذا قد يشكل خطرا على التوازن الاجتماعي والاقتصادي مما يدفع بالأمور إلى العصيان والثوران، ووقوع البلد في حالة من عدم الاستقرار.

ويمكن الإشارة إلى بعض المؤثرات السلبية على الأمن الغذائي والتمثلة في الفقر والديناميكية السريعة وغير المنظمة للنمو الديموغرافي الذي لا يتماشى مع مستوى التنمية. فضعف الإنتاج المفضي إلى الفقر، قد يكون مسئولا على اللاأمن الغذائي، والذي يؤدي بدوره إلى سوء التغذية، والاضطرابات الداخلية كحالة إثيوبيا، رواندا، الصومال، أنغولا و الموزمبيق.

وما ينتج عن الجوع هو أنه يدفع للهجرة، بحثا عن الغذاء وعن حياة أفضل، وهو الأمر الذي يشكل ضغطا على الدول الفقيرة والمستقبلية للمهاجرين. وإذا كان الفرد لا يملك

(1) François Figuet, *Loc.cit.*

ما يشتري به الغذاء، فلا فائدة من وجود الأسواق، وتؤكد هذه الوضعية قوة العلاقة بين الأمن الاقتصادي والأمن الغذائي كبعدين مهمين للأمن الإنساني.

3- الأمن الصحي: ويقصد به حق الفرد في أن يكون بمأمن من المرض والهلاك، والحق في توفير العلاج والأدوية اللازمة لعلاج من الأمراض، وخاصة الفتاكة منها وسريعة الانتشار، حيث يؤدي الإهمال الصحي يوميا إلى موت الآلاف من الناس وبصورة أخطر؛ الفئة المنتجة من الشباب وهذا ما تؤكد الوقائع اليومية في إفريقيا.

لقد أضحت العديد من الدول الإفريقية مهددة بفقدان إحدى مكونات الدولة المتمثلة في العنصر السكاني، نظرا لتهديد مرض السيدا "SIDA"، الذي ما فتئ يفتك بالمئات يوميا. وتسري خطورته خاصة في فئة الشباب والنساء الحوامل. وهكذا أصبحت العديد من الدول مهددة بالزوال كون شعوبها مهددة بالأمراض الخطيرة والفتاكة وكذا افتقارها إلى آليات المقاومة.

4- الأمن الشخصي: يركز الأمن الإنساني على الفرد بغض النظر عن جنسه ولغته وموطنه، دون تمييز، فلأفراد ومن خلالهم الجماعات؛ الحق في المحافظة على حياتهم الشخصية وعلى صحتهم وعلى العيش معا بلا خوف ولا ترهيب.

5- الأمن البيئي: لقد أصبح للأمن معنى عميق يتجاوز الاستعمال التقليدي المحصور في الدفاع عن سيادة الدولة من أي اعتداء خارجي، إذ أخذ يرتبط بالتهديدات الإيكولوجية،

الأمر الذي دفع بالمختصين للحديث عن "الأمن البيئي"، حيث غدت طبقة الأوزون والثقب الذي حدث فيها يهددان الشعوب أكثر مما هي مهددة بالسلاح.

وقد أصبح المرض والجفاف يقتلان بالقدر الذي يفعله السلاح. وتتوفر القارة الإفريقية على ميزات بيئية، حيث تشكل الغابات الاستوائية التي تغطي مساحات واسعة من القارة الإفريقية رئة بيئية يستفيد منها سكان القارة خاصة والعالم أجمع. وبالرغم من هذه الخصائص البيئية التي تتمتع بها القارة، إلا أنها أصبحت مهددة بظاهرة التصحر التي يتسبب فيها الإنسان نتيجة الحرائق واقتلاع الأشجار مما يؤدي إلى إفقار الأرض. ونتيجة إدراك أهمية العامل البيئي في المسألة الأمنية فقد أولت مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا أهمية وعناية خاصة بالبيئة، وذلك من خلال إعطاء الأولوية لمكافحة التصحر، وإدارة السواحل، وحفظ البيئة عبر الحدود إلى جانب ظاهرة الاحتباس الحراري العالمي. ويعد الأمن البيئي شرطاً أساسياً لتمكين باقي الحقوق الأساسية للحياة، فالأمن يعني "التحرر والحماية من كل تهديد للبقاء الإنساني". لذلك لا بد أن يتضمن مفهوم الأمن كل ما هو تهديد له. وقد أصبح المشكل البيئي مشكلاً أمنياً عالمياً، لعدم إمكانية حصر تهديداته في حدود معينة لكونها أخطاراً كونية. فالتلوث يهدد الملايين في حياتهم يومياً، ويعيق التمتع بماء وهواء نظيين، فالأمن المائي يستعمل كسلاح حرب، وسيكون محل تنازع أكثر من اكتساب الذهب الأسود،

خاصة مع التزايد السكاني السريع، مما يفرز المزيد من النزاعات. فالأمر لا يتعلق بالطاقة، الشحن ولكن يتعلق بالحياة⁽¹⁾.

لقد صارت الأبحاث الأمنية تعطي اهتماما أكثر بالبيئة وبمشاكل الموارد التي تؤدي إلى نزاعات، كما تهتم كذلك بكيفية الوقاية أو التقليل من الأضرار التي تحدثها العمليات العسكرية.

6- الأمن المجتمعي: هو حرية المشاركة في الحياة الأسرية، ويهدف لبقاء الثقافات ويندرج فيه كل من الأمن الاجتماعي، الثقافي والاثني. ويعني الأمن الاجتماعي نوعية أفضل للحياة الكريمة للمواطن من خلال الحماية ضد التمييز المؤسس على السن، أو الجنس أو الانتماء أو المستوى الاجتماعي، وهو الوقاية من الحاجة أيا كانت، غذائية أو اقتصادية أو ثقافية.

ويتمثل الأمن الثقافي والاثني في مدى تمتع الأفراد والجماعات والأقليات بممارسة ثقافتهم وشعورهم بالأمان تجاه هويتهم وثقافتهم، وحريتهم في التعبير عنها. ويعد الأمن المجتمعي من جهته؛ مهددا بواسطة النمو الديموغرافي السريع والهجرة وحركة اللاجئين وفقدان الشعور بالانتماء الذي تعرفه الأقليات العرقية، كما هو مهدد بإعادة إحياء التمييز، وبظاهرة الإقصاء والأعمال الإرهابية التي تستهدف عرقلة الديمقراطيات والتحول والتغيير، حيث تخلف الهجرة جماعات إثنية وعرقية داخل المجتمعات المستقبلية، إضافة إلى ما

(1) Bear Anne, " pas assez d'eau pour tous", *Revue internationale des sciences sociales*, n°148, 96, p. 331.

تحمله من أمراض فتاكة. وتبرز هذه الصور المختلفة بشكل جلي في القارة الإفريقية، وهذا ما يفرض على قادتها إيجاد حلول واقعية لها.

7- الأمن السياسي: يحق للفرد التمتع بالاستقلالية في اختيار ممثليه، وفي المشاركة في الحياة السياسية، وفي تشكيل جبهة المعارضة سواء في صورة أحزاب أو جماعات ضاغطة، أو في ظل جمعيات سياسية، ويحوي الأمن السياسي كذلك الحرية في ممارسة قواعد حقوق الإنسان، دون خرق لها أو تعرضه للإكراه أو العنف. لذا فإن الحديث عن الديمقراطية وعن الحكم الرشيد يعتبر سبيلا لتمكين الفرد من التعبير عن حقوقه السياسية، التي تعد قاعدة أساسية للمطالبة ببقية الحقوق، كالحق في الصحة. ويندرج ضمن الأمن السياسي؛ الأمن القضائي، حيث لكل شخص الحق في اللجوء إلى القضاء العادل، غير المتحيز لأي سلطة سوى سلطة القانون، أي الحق في محاكمة عادلة في دولة القانون. ويتفشى انتهاك هذا الحق في الأغلبية الساحقة من دول القارة، وإصلاح هذه الوضعية يعد بادرة حلول لمشاكل أخرى.

إن من المهم أن تتحقق كل أبعاد الأمن الإنساني، ولا يمكن إقصاء واحدة من هذه الأبعاد الأمنية السبعة السابقة الذكر، لأنها مجتمعة تضمن تحرر الإنسان من الخوف والحاجة، وبالتالي تضمن أمن الإنسان في شخصه وعقله، ودينه، ومجتمعه. ولا يمكن للدولة وحدها أن توفر كل هذه الاحتياجات لذا عليها أن تتعاون مع غيرها لتضمنها للفرد، وهذا ما يسعى الاتحاد الإفريقي كمنظمة قارية لتحقيقه، بالرغم من العوائق التي تواجهها على جبهات عديدة.

المبحث الثاني: الدولة الإفريقية وتحقيق المتطلبات الاجتماعية للأمن

بقيت إفريقيا على حالها لمدة سنوات؛ تطبعها كثرة الحروب والنزاعات. وهذا ما يولد مآسي جديدة ومتاعب كثيرة تنقل الجانب الاجتماعي للدول. ومن أبرز تلك المآسي حالة اللاجئين التي تحمل معها الكثير من المتاعب والآفات، فالأولى تشمل نقص الرعاية الصحية وانتشار الفقر والفاقة، والثانية تتمثل في بروز الإجرام بكل أنواعه في محيط هؤلاء اللاجئين وخارجه. وكل هذه التحديات والعوائق تنتظر ما سيبادر الاتحاد الإفريقي به من اقتراحات لحلها، وبالتالي تمكين الشعوب الإفريقية من العيش في الأمن والاستقرار.

المطلب الأول: حل مشكلة اللاجئين والأقليات

لقد أضحت مشكلة اللاجئين والأقليات من أبرز قضايا العلاقات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة، ولم يحدث أن استقطبت هذه المشكلة مثل هذا الاهتمام على الساحة الدولية على نحو ما حدث في عقد التسعينيات. ويتسم هذا الاهتمام الدولي بهذه المشكلة بتعدد الأبعاد، حيث إن قضية اللاجئين تكتسب أهميتها من الأبعاد الإنسانية التي تتطوي عليها، بالإضافة إلى ما تمثله هذه الظاهرة من خسارة لدول المنشأ والملاجئ على حد سواء. لقد أنشأت الهيئة الأممية المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، كما أقامت اتفاقية عام 1951 والتي تتعلق باللاجئين، حيث عرفت اللاجئ على أنه: "ذلك الشخص الذي يعيش خارج البلد الذي ينتمي إلى جنسه، بسبب خوفٍ له ما يبرره؛ من التعرض للاضطهاد، أو بسبب العرق أو الدين أو الجنسية، أو بسبب عضويته في جماعة ذات انتماء اجتماعي معين ، أو إيمانه برأي سياسي معين". إن هذا التعريف يشوبه القصور، وهذا ما جعله محل انتقادات، فقد كتب في هذا المضمون محمد بجاوي "إن اتفاقية الأمم المتحدة حول اللاجئين تعاني من نقائص الزمان والمكان، ولا تشمل إلا الوقائع التي حدثت قبل الفاتح من جانفي عام 1951 وربما تلك الأحداث التي وقعت بأوروبا".⁽¹⁾

وعلى المستوى الإفريقي اهتمت منظمة الوحدة الإفريقية بصياغة تعريف رسمي للاجئين، حيث ورد في المادة الأولى؛ الفقرة الثانية على أن اللاجئ هو " كل شخص يرغب

(1) Mubiala, *op.cit*, pp.130, 131.

على مغادرة إقامته المعتادة للبحث عن ملجأ في مكان آخر خارج بلده الأصلي أو خارج البلد الذي يحمل جنسيته، وذلك بسبب اعتداء أو احتلال أجنبي أو هيمنة أجنبية أو أحداث تخل بشكل خطير بالنظام العام في جزء أو كامل بلده أو في جزء أو كل البلد الذي يحمل جنسيته".⁽¹⁾

وتساهم موجات الهجرة الجماعية التي تسببها حروب التحرير الوطنية إلى حد كبير في تبني هذا التعريف للاجئ، وهكذا أعطت منظمة الوحدة الإفريقية طابعا إفريقيا لمفهوم اللاجئ، وذلك من أجل جعل تدعيمها للاجئين الذين يناضلون في سبيل شعوبهم تدعيما عمليا. وهنا تبرز الإحالة الواضحة إلى الوضعية التي لا تزال سائدة في الدول غير المستقلة، وهو ما ينم عن وجود صلة وثيقة بين تصفية الاستعمار ومشكلة اللاجئين الأفارقة. تعتبر القارة الإفريقية من القارات المفعمة بالصور التقليدية للاجئين بسبب كثرة الصراعات الداخلية بها منذ بداية عهد استقلالها، ولا سيما أن الكثير من هذه الصراعات تعتبر صراعات اجتماعية ممتدة، مما يؤدي إلى استمرارها والعجز عن الوصول إلى تسويات سياسية متكاملة ومقبولة ومستديمة لها، وتشكل ظاهرة اللاجئين في إفريقيا أهم خطر تعانيه وذلك نتيجة للآثار السلبية المترتبة عليها، فإفريقيا تضم النسبة الأكبر من اللاجئين في العالم وتمثل نسبة 50% أي حوالي 22 مليونا موزعين على العديد من الدول الإفريقية⁽²⁾.

(1) la convention régissant les aspects propres aux problèmes des réfugiés en Afrique , P.2 .

(2) أحمد إبراهيم محمود، "الحروب الأهلية و مشكلة اللاجئين في إفريقيا"، السياسة الدولية، ع. 2001، 143، ص 8.

وتسبب هذه الظاهرة آثارا سلبية سواء بالنسبة لدولة المنشأ أو دولة الملجأ، فبالنسبة للأولى تجعلها عرضة لفقدان مواردها البشرية بسبب نزيف العقول الذي تتعرض له وهروب المتعلمين والمتقنين إلى الخارج للنجاة بأنفسهم والبحث عن مصادر جديدة للرزق بعيدا عن مواطنهم التي دمرتها الحروب الأهلية⁽¹⁾. أما بالنسبة للدول المضيفة التي تستقبل هؤلاء اللاجئين الذين يخرجون هربا من بلادهم في ظل ظروف قاسية تؤثر على سلوكهم وقيمهم الاجتماعية، ففي العادة يتسم هؤلاء الأفراد بالميل إلى استخدام العنف، إذ تدفعهم تلك الظروف إلى محاولة استخدام شتى الوسائل والسبل للدفاع عن أنفسهم، بسبب إحساسهم بالغربة، والتخوف مما يحملونه في العادة من أسلحة بصورة تشكل خطرا على دول الملجأ، إذ تزيد عمليات السطو والسرقة في مخيمات اللاجئين. والأخطر من ذلك أنه يوجد في بعض الأحيان من بين هؤلاء قادة عسكريون من دول المنشأ، يقومون بعملية تجنيد هؤلاء فيها. ومن ناحية أخرى، ونظرا للحدود المصطنعة بين الدول الإفريقية، يمكن لهؤلاء اللاجئين إحداث تغيرات في الخريطة البشرية و تحديد الاثنية، إضافة إلى الأعباء الاقتصادية والاجتماعية التي يسببونها للدول المضيفة⁽²⁾.

وعلى الرغم من أن مشكلة اللاجئين تعتبر في الأساس مشكلة إنسانية بالنسبة للدول المضيفة، إلا أنها تتسبب في الكثير من الحالات في نشوب مشكلة أمنية لهذه الدول، وينبع

(1) أحمد إبراهيم محمود، مرجع سابق، ص 50 .

(2) خديجة عرفة أمين، "اللاجئون في إفريقيا"، آفاق إفريقية، القاهرة، ع. 13 ، 2003، ص 99 .

ذلك أساسا من طبيعة السياق السياسي الذي تنشأ فيه ظاهرة اللاجئين، فهي تحدث بوصفها نتيجة مباشرة للصراعات الداخلية في الدول الإفريقية. ويهرب اللاجئون إما بسبب الاضطهاد من جانب نظم الحكم في بلادهم الأصلية، أو الهروب من مناطق الصراع بين الحكومة وجماعات المعارضة. وفي كلتا الحالتين يمكن أن يكون اللاجئين سببا في انتقال وانتشار الحروب الأهلية عبر الدول المجاورة، لأنهم عادة يكونون محملين بمشاعر انتقامية شديدة، كما أن ظروفهم المعيشية في الدول المضيفة تكون سيئة، حيث لا توفر لهم بديلا يجعلهم يصنعون لأنفسهم حياة جديدة خاصة وهم يحملون طموحا كبيرا في العودة إلى بلادهم الأصلية.

ويمكن أن تؤدي تدفقات اللاجئين إلى نشوء مجتمعات بائسة ومحرومة، وهو ما قد يؤدي إلى نشوب صراعات عنيفة على الغذاء والمياه والسكن ، وأيضا بينهم وبين المواطنين الأصليين. فمعسكرات اللاجئين غالبا ما تفرض أعباء اقتصادية وصحية على المجتمعات القريبة والمجاورة، كما تستنزف الموارد الاقتصادية للدول المضيفة، وهو ما يمكن أن يكون سببا في نشوء حساسيات بين الجانبين، وبطبيعة الحال فإن هذه المسألة تتأثر بقوة إمكانات الحكومات المضيفة ومدى قدرتها على استيعاب اللاجئين، وتقديم المساعدات الإنسانية والاقتصادية لهم. كما تتأثر أيضا بسياسات وردود أفعال المجتمع الدولي، وبالذات فيما يتعلق

بما إذا كانت الدول الأخرى والمنظمات الدولية والمنظمات الإنسانية تشارك في تحمل أعباء إيواء وإعاشة اللاجئين⁽¹⁾.

ويضاف إلى ما سبق مشكل الهويات وتأثيراته، ففي بداية التسعينيات جرت عملية إعادة ترتيب الهويات في إفريقيا، بمعنى طغيان هوية جديدة وضعف أو زوال هويات أخرى، حيث كانت الهوية مستترة تنتظر الفرصة المناسبة، مثلما جرى في الصومال أو ساحل العاج، أو أنها كانت واضحة وجليّة وتمكنت من الظهور بسبب الحرب والصراع كحالة إريتريا.

ومن الأسباب التي أدت إلى بروز الاثنيات والهويات وطغيانها في بعض مناطق إفريقيا، هو الخوف من تأثيرات العولمة الاقتصادية والثقافية التي ربما أدت إلى تناقص الموارد المتاحة للمجموعة الاثنية، وهذا ما يدفعها للتحرك من أجل حماية هذه الموارد. كما أن الاستعمار قد عمد إلى انتهاج سياسة "فرق تسد" بين الوحدات الاثنية في البلد الواحد مثل حالة السودان ونيجيريا، وذلك حتى يتمكن من بسط سيطرته، مما أسفر عن تنامي النزاعات الاثنية والعداوات التاريخية داخل هذه البلدان، وعندما خرج الاستعمار تفجرت هذه النزاعات في شكل اضطرابات وحروب أهلية تركت مآسي خلفها، واستدعت من ذوي الشأن الاهتمام بها، وإيجاد حلول ناجعة لها للوصول إلى حكومات مستقرة .

(1) أحمد إبراهيم محمود، مرجع سابق، ص 64 .

لذلك؛ فإنه لضمان قيام حكم ديمقراطي في إفريقيا يجب العمل على أن تقتصر الهوية الثقافية والعرقية على المستوى الشخصي فقط، وهو ما يعني عدم إعطاء امتيازات سياسية على أساس عرقي، وفي نفس الوقت يجب حماية الهوية العرقية لضمان التنوع الثقافي فقط .

المطلب الثاني: مكافحة تهريب المخدرات

هناك تحدٍ آخر يتمثل في تجارة المخدرات التي تعد سببا رئيسيا في شيوع وبروز العنف في القارة، حيث تتداخل فيها الاعتبارات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وتضرب هذه التجارة بجذور عميقة في البنية الاقتصادية للعديد من بلدان القارة، وهناك مئات الآلاف من الأسر تستفيد من زراعة نبات الكوكا الذي تستخرج منه مادة الكوكايين. كما يشكل هذا النشاط خطرا كبيرا على الأمن الوطني والإقليمي والعالمي، إذ تثقل المخدرات ميزانية الدولة فيما يخص إعادة إدماج ورعاية المدمنين، وكذلك تساهم في تنشيط وتفعيل الجريمة المنظمة.⁽¹⁾ وتوجد في القارة الإفريقية أعلى مستويات القنب "نوع من المخدرات" في العالم، وقدّر الإنتاج فيها عام 2005، بعشرة آلاف و خمسة مئة طن متري، أو ما يقارب خمسة وعشرون في المئة من الإنتاج العالمي من هذا النوع من المخدرات، يستهلك الكثير منها داخل القارة نفسها، حيث يقدر أن "7.7%" من السكان البالغين يتعاطون هذا المخدر كل عام، وتوجد أعلى نسبة تعاطي للمخدرات في إفريقيا في غربها ووسطها "13%"، وفي الجنوب الإفريقي "8.5%" وتنتج هذه المادة أيضا في إفريقيا بكميات كبيرة، حيث يزرع القنب بغرض التصدير في غرب إفريقيا، خاصة في نيجيريا وغانا والسينغال، (انظر الملحق

(1) U.A déclaration sur la lutte contre l'abus et le trafic illicite des drogues en Afrique, 2002, p. 2 .

رقم 02)، وتتركز المنافذ الهامة لتوزيع القنب في داكار "السينغال" وكذلك في غامبيا، ويعتبر الاتجار بالقنب مصدرا من مصادر تمويل حركات التمرد.⁽¹⁾

إن تناول المخدرات في إفريقيا يتزايد بسرعة، وخاصة عند الأطفال والشباب والمراهقين والنساء كذلك، وأصبحت تمس جميع أرجاء القارة في ظل تعدد أنواع المخدرات، وتجعل هذه الوضعية الخطيرة الاتحاد الإفريقي يدق ناقوس الخطر، وهو الذي يسعى إلى بناء مجتمعات إفريقية ديمقراطية وتحقيق نمو اقتصادي دائم وضمان الأمن للشعوب .

وقد قام الاتحاد الإفريقي لغرض مكافحة تهريب المخدرات بتبني مخطط عمل لمكافحة هذه الآفة في القارة لفترة ممتدة بين 2002 و 2006 و هذا المخطط يهدف إلى:

- 1- تقييم مسألة الاتجار بالمخدرات في مكوناتها الاثنتين بمعرفة العرض والطلب على المخدرات، والاعتماد على ما تملكه البلدان من الإمكانيات الضرورية لمواجهة هذه المسألة .
- 2- إدراج برنامج تخفيض الطلب في السياسات الصحية والاجتماعية الوطنية، وإنشاء هياكل قاعدية تتولى معالجة المدمنين وإعادة إدماجهم في المجتمع.

(1) دينيس ديستريك، " تقرير في إطار برنامج البيانات حول إفريقيا"، نقلا عن الموقع:

www.unodc.org/documents/data-and-analysis/Can Afr AR09 11 2007.pdf

3- ضمان تناسق مختلف الإجراءات المختلفة لمراقبة المخدرات على المستويات الوطنية الإقليمية والقارية.

4- توعية الجماعات والمنظمات غير الحكومية بضرورة استئصال تعاطي وتهريب المخدرات في إفريقيا.

وحتى يكون لهذا المخطط فاعلية؛ يلتزم مؤتمر رؤساء الدول والحكومات أيضا بما يلي:

1- الاندماج الفعلي لإجراءات مراقبة المخدرات في السياسات الوطنية بتكريس الموارد اللازمة لنشاطات مكافحة المخدرات.

2- وضع ميكانيزمات لجمع التبرعات و تحليل المعطيات المتعلقة بمسألة المخدرات، لتحسين طرق العمل المتبعة.

3- تقوية الإمكانيات المؤسسية وتوعية الجماعات وترقية التعاون الدولي.

وبالرغم من هذه البرامج التي تسعى إلى مكافحة المخدرات، إلا أن هذه المسألة تعقدت أكثر بظهور مشاكل أخرى مثل: فيروس السيدا، والاستعمال المفرط لتعاطي المخدرات بالحقن، مع تناول بعض النباتات المحلية المخدرة، وكذلك الصراعات المسلحة، وتدفقات أمواج الهجرة واللاجئين، وأطفال الشوارع، الذين يمثلون البيئة الملائمة لانتشار الآفة بشكل كبير ولافت. وما يعقد هذه الوضعية أكثر ويضعف مبادرات الإصلاح هو وجود حالة من عدم الاستقرار تعيشها العديد من دول القارة، يستغلها تجار المخدرات حيث يقومون بتمويل أمراء الحرب لغرض تسهيل نشاطهم غير المشروع، ومن ثم يغرقون القارة بكميات أكبر

وفي مواقع كثيرة مما يولد عجزا للموارد التي خصصها الاتحاد الإفريقي لمكافحة هذه الآفة .

لقد عمل الاتحاد الإفريقي على جعل مكافحة تهريب المخدرات ضمن صدارة الأولويات، إذ عمل على تثبيت مكافحة المخدرات في جدول أعمال اجتماعاته. وبالموازاة مع ذلك؛ قام بوضع إطار فعال للمراقبة والتقييم، من أجل متابعة مدى احترام واستخدام الدول للمخطط السابق ذكره، ولمختلف البرامج الخاصة لمكافحة المخدرات، وبعدها يتم تقييم جهود الدول ومختلف المؤسسات الإقليمية من أجل محاربة هذه الظاهرة.

ويقتضي نجاح استخدام هذا المخطط وتحقيق نتائج فعالة شراكة موسعة على مستوى الدول الأعضاء وعلى المستويات الإقليمية والقارية والدولية، لأن شبكات الفساد وتهريب المخدرات موجودة على كل هذه الأصعدة. ومن ثم يتوجب أن تلعب كل من وسائل الإعلام دورها في التوعية، وكذا المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، وأن تتولى مؤسسات الدولة دور إعادة إدماج المدمنين في المجتمع ورعايتهم صحيا. بهدف الوصول إلى حل لهذا التهديد الخطير لحياة الإنسان ورفاهيته بداية من وضع أسس التنمية المستدامة، مع وجود استقرار أمني يساعد على تحقيق متطلبات التنمية.

لقد استطاع الاتحاد الإفريقي، بالرغم من كل هذه العوائق التي يواجهها، أن يحقق تقدما فيما يخص تشديد مكافحة المخدرات في القارة، وذلك من خلال إعداد واستخدام إستراتيجيات وطنية وإقليمية لمكافحة المخدرات، على غرار ما تم تبنيه في البرنامج

الإقليمي لمكافحة المخدرات لدى *SADC*. وكذا في البرنامج الإقليمي لمكافحة المخدرات

(1). *CEDEAO*

لقد أصبحت مسألة مكافحة المخدرات تدرج ضمن التنمية الشاملة، لأن أغلب المدمنين على المخدرات هم من الطبقات الفقيرة التي تقبل على هذه الآفة، لما يعانونه من الحرمان. ونفس الشيء ينطبق كذلك على مرض السيدا. ويسعى الاتحاد الإفريقي إلى تبني خطة أكثر شمولية وفاعلية فيما يخص تقوية الإمكانيات وإعداد السياسات وكذلك التعبئة الإعلامية في أوساط المجتمع، ومسألة البحث والتنسيق فيما يخص الأساليب القضائية وتطبيق القوانين إلى جانب تقوية إجراءات الردع والمكافحة على المستويين الإقليمي والدولي.

ففيما يخص تقوية الإمكانيات وإعداد السياسات، يسعى الاتحاد إلى إنشاء وحدة متينة للتنسيق بين دول الأعضاء في الاتحاد، وبذلك تتولى مهمة الشروع في الدفاع وإعداد السياسات والتنسيق، واستتفار الموارد والتعاون مع مؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات القارية القادرة فيما يخص مكافحة المخدرات.

(1) U.A., *op cit*, p . 6.

المطلب الثالث: مكافحة الفقر ومشاكل الصحة

لقد صرح المفكر السياسي السويسري جون زيغلر "Jean Zigler" بأن فرسان الهلاك وهم الجوع والأوبئة والصراعات الداخلية، يدمرون سنويا أعدادا من الرجال والنساء والأطفال تفوق بكثير أعداد ضحايا مجازر الحرب العالمية الثانية خلال ستة أعوام. بل يمكن القول بأن الحرب العالمية الثالثة دائرة حاليا بالنسبة لشعوب العالم الثالث، ففي كل سبع دقائق يموت على الأرض طفل عمره أقل من عشر سنوات بسبب الجوع.⁽¹⁾

وغالبا ما يرتبط عدم الاستقرار السياسي بمشكلة الفقر، إفريقيا تعيش حالة عدم استقرار مزمنة نتيجة الحشود الكبيرة التي هي بدون مأوى ودون عمل ودون متابعة صحية أو نفسية. ولقد عرف النمو والرقى الاجتماعي المتلاحق بعد الاستقلال انحطاطا سريعا بغض النظر عن الحالات الخاصة، إذ تأثرت دول الصحراء بذلك بشكل لافت للانتباه. وهذا ما جعل العديد من البلدان الصحراوية تخضع لعروض وشروط المنظمات العالمية، كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وعلى الرغم من محاولة العديد من الدول رفض تلك البرامج، إلا أن الأزمة الاقتصادية بقيت مستمرة مع تضاعف السكان، وعرف الجانب الزراعي نموا ضعيفا، مع تسجيل الإنتاج الصناعي تراجعاً وأصبحت الصادرات الإفريقية غير كافية إلى درجة أن نصيب إفريقيا من السوق العالمية قد تقهقر إلى النصف خلال فترة 1990-1970، وتراكمت الديون عليها بشكل فظيع. ولم تأت برامج الإنعاش سوى بالقليل، زيادة

(1) سوسن حسين، "لقاء العدد"، مجلة السياسة الدولية، العدد . 143، 2001، ص . 36 .